وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي – الاغواط

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مطبوعة علمية تحت رقم اعتماد: 2022/13

في مقياس :

تاريخ الوقائـــع الاقتصـــادية

موجهة لطلبة سنة اولى جذع مشترك ميدان العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير

اعداد الدكتورة : بن عطاالله عائشة

استاذة محاضرة صنف -أ-

السنة الجامعية 2021- 2022

فهرس المحتويات	
العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات	1
مستخرج من محضر المجلس العلمي الخاص بالمطبوعة	3
قائمة الجداول	5
قائمة الاشكال البيانية	6
مقدمة	7
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للوقائع الاقتصادية	9
اولا- تعريف الوقائع الاقتصادية	10
ثانيا- اهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية	11
ثالثا- الارتباط بين الوقائع الاقتصادية والأفكار الاقتصادية	13
الفصل الثاني: الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة والوسطى	15
اولا- تحليل العلاقة بين النظام الاقتصادي والمشكلة الاقتصادية	16
ثانيا- ماهية النظام الاقتصادي البدائي	19
ثالثا- ماهية النظام الاقتصادي العبودي	20
رابعا- ماهية النظام الاقتصادي الاقطاعي	26
الفصل الثالث: الانظمة الاقتصادية الحديثة	32
اولا- النظام الاقتصادي الرأسمالي	34
ثانيا- النظام الاقتصادي الاشتراكي	37
ثالثا- النظام الاقتصادي الاسلامي	42
الفصل الرابع: ظاهرة العولمة الاقتصادية	51
اولا- الاطار المفاهيمي لظاهرة العولمة الاقتصادية	52
ثانيا- انواع وتقسيمات العولمة الاقتصادية	57
ثالثا- مؤشرات العولمة الاقتصادية ومحدداتها	59
رابعا- ادوات العولمة الاقتصادية	66
خامسا- تأثير العولمة الاقتصادية على الدول النامية	74
الفصل الخامس: الازمات الاقتصادية	77

اولا- ماهية الازمات الاقتصادية	78
ثانيا- اهم الازمات الاقتصادية على المستوى الاقليمي	85
ثالثا- تشخيص أهم الازمات الاقتصادية العالمية	88
الخاتمة	96
قائمة المراجع	98

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي – الأغواط
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
نيابة العمادة لما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

الرقم: ...135../ن ع م ت ب ع ع خ/ 2022 التاريخ: ...30..ماي..2022....

المجلـــس العلـــمي

مستخرج من محضر المجلس العلمي رقم 2022/02 المنعقد بتاريخ 2022/04/28

Extrait du Procès-Verbal du Conseil Scientifique n°02/2022 du 28/04/2022

المصادقـة على مطبوعـة علميـة

تحت رقم اعتماد: 2022/13

في يوم الخميس وبتاريخ الثامن والعشرين من شهر أفريل سنة ألفين واثنين وعشرين، انعقد المجلس العلمي بالكلية، وبعد الاطلاع على تقارير الخبراء، تمت المصادقة على مطبوعة علمية بعنوان: "تاريخ الوقائع الاقتصادية" للأستاذ "عائشة بن عطاالله".

رئيس المجلس العلمي

رئيس المجلس العلمي
إمضاء: أ.د. بوصنان إبراهيم

ص. ب. رقم 37 ج الأغواط
Fax : 029 10 74 30 ••• tel : 029 10 74 30/29
الموقع: www.lagh-univ.dz
t.benaoun@lagh-univ.dz

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار الثليجي – الأغواط
كليـة العلـوم الإقتصاديـة والتجارية وعلـوم التسيير
نيابة العمادة لما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

الرقم: ..٨٣٦../ن ع م ت ب ع ع خ/ 2022 التاريخ: .....2022.....

شهـــادة إداريـــة

يشهد نائب العميد لما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية أنّ تمت المصادقة في المجلس العلمي رقم 2022/02 المنعقد بتاريخ 2022/04/28 على مطبوعة علمية بعنوان "تاريخ الوقائع الاقتصادية" تحت رقم اعتماد "2022/13" للأستاذ "عائشة بن عطاالله".

نـائب العميـــد

نائب العميد المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
إمضاء: بن عون الطيب

ص. ب. رقم 37 ج الأغواط
Fax : 029 10 74 30 ••• tel : 029 10 74 30/29
الموقع: www.lagh-univ.dz
t.benaoun@lagh-univ.dz

قائمة الجداول		
رقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الخلفية الفكرية لظهور النظام الاقتصادي الاشتراكي	40
2	ترتيب مؤشر كوف للعولمة في الاقتصاديات العشرة الاوائل لعام 2021.	62
3	اشهر الازمات التي عرفها الاقتصاد العالمي	85

قائمة الاشكال البيانية		
رقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	ترتيب لتطور اهم النظم الاقتصادية التي عرفتها البشرية	11
2	تقسيم الوقائع الاقتصادية بحسب الفترات الزمنية	12
3	المذاهب الفكرية الرئيسية في تاريخ الفكر الاقتصادي	13
4	المحددات الاساسية للمشكلة الاقتصادية	17
5	التركيب السلطوي للهرم الاقطاعي	29
6	المراحل الكبرى لتطور الرأسمالية	35
7	مختلف مجالات العولمة	54
8	العوامل المساهمة في تطور العولمة الاقتصادية	56
9	انواع العولمة الانتاجية	58
10	مراحل ومحددات العولمة المالية	58
11	مقارنة لتطور مؤشر KOF للعولمة في البلدان منخفضة الدخل والعالم للفترة 2019-1970	61
12	مقارنة لتطور مؤشر KOF للعولمة في البلدان مرتفعة الدخل والعالم للفترة 2019-1970	68
13	خصائص الازمات الاقتصادية	79
14	المتغيرات المالية التي تسهم في حدوث الازمات المصرفية	82

مقدمة :

يرتبط علم الاقتصاد بالعديد من العلوم الانسانية الاخرى لعل اهمها علم الاجتماع، ونظراً لهذا الترابط فان التطورات الانسانية والاجتماعية تؤثر بشكل قوي على نمط العلاقات الاقتصادية، وعلى مرّ العصور تطورت العلاقات الاقتصادية بتطور العلاقات الاجتماعية التي تربط الافراد والدول، وهو الامر الذي افضى الى ظهور ما يعرف بالوقائع الاقتصادية.

فالمميز لهذه الوقائع الاقتصادية هو التطور الكبير الذي مسّ وسائل الانتاج والعلاقات الانتاجية والأدوات الإنتاجية، التي تطورت من خلال التفاعل مع المحيط الاجتماعي ومع تطور العلاقات التي تربط بين افراد المجتمع الواحد. حيث ساهمت الوقائع الاقتصادية التي عرفها البشر منذ العصور القديمة حتى العصر الحالي في تطوير أنماط العيش. فالأفكار الاقتصادية ظهرت مع ادراك الإنسان لضرورة توفير حاجاته المادية الضرورية والمتمثلة في الغداء والمأوى ..الخ، في ظل الندرة النسبية للموارد التي يعرفها الوسط الاقتصادي بالمشكلة الاقتصادية. ومن الاكيد ان تطور هذه الحاجيات الانسانية يؤثر على تطور العلاقات الاجتماعية والحضارية.

ومن المهم ان نشير الى ان الوقائع الاقتصادية قد سبقت الأفكار الاقتصادية، فالأفكار الاقتصادية لا تزال تتأثر بالوقائع الاقتصادية الهامة التي تشهدها مختلف المجتمعات في العالم. أي أن الأفكار الاقتصادية كانت وما زالت تتأثر بمختلف المعطيات السائدة التي تمس الفرد كتلك التي تخص الجانب الاقتصادي، الاجتماعي وحتى السياسي. أي أن الأفكار الاقتصادية عادة ما تأتي مفسرة ومكملة للوقائع الاقتصادية. وبالحديث عن المحاور التي يتضمنها مقرر هذا مقياس "تاريخ الفكر الاقتصادي" فانها تهدف في مجملها الى تعريف الطالب بمفهوم الوقائع الاقتصادية وأهميتها، فالوقائع الاقتصادية تتوزع عبر العصر الانساني منها ما حدث في العصور القديمة كتلك التي برزت في الحضارة اليونانية، والحضارة الرومانية. بالإضافة إلى التعرف على اهم النظم التي عرفتها البشرية قديماً كالنظام العبودي، والنظام الإقطاعي. والنظم الاقتصادية الحديثة المتمثلة في النظام الاقتصادي الاسلامي، النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الاشتراكي.

ونظراً لتاثر الوقائع الاقتصادية بالظواهر والظروف التي تمس كل حقبة زمنية، فاننا نجد ان العصر الحديث بدوره شهد وقائع اقتصادية مختلفة يمكن ان نسميها "بالوقائع الاقتصادية المعاصرة"، ولعل ابرز معالمها تلك الوقائع المتعلقة بالثورة الصناعية التي قامت في المنطقة الاوروبية، اضافة الى الازمات الاقتصادية العالمية مثل ازمة الكساد العظيم سنة 1929 والأزمة المالية العالمية 2008. وغيرها الكثير من الوقائع الاقتصادية الاخرى.

وعليه فانه من المهم ان يتعرف الطالب خاصة في السنة الاولى على اهم الوقائع الاقتصادية التي عرفها العالم، حتى يتمكن من فهم الطريقة التي تطورت بها مختلف الظواهر والعلاقات والأنظمة

الاقتصادية. دون ان ننسى تحديد معالم النظام الاقتصادي الجديد، والذي يرتبط بانهيار المعسكر الاشتراكي، وتعمق ظاهرة العولمة الاقتصادية في جميع معطيات ومقومات الاقتصاد الدولي، وتاثيرها العميق على مختلف مجالات الحياة لاسيما منها الاقتصادية، التي اسهمت في تغيير ملامح الاقتصاد الدولي خاصة ما يتعلق بالمبادلات التجارية الدولية، حركة رؤوس الاموال الدولية، حركة الاستثمارت الدولية وغيرها الكثير.

وعليه فان هدفنا من هذه المطبوعة البيداغوجية هو اعطاء لمحة عامّة عن اهم وابرز الوقائع الاقتصادية التي عرفتها الاقتصاد العالمي قديماً وحديثاً، بشكل مبسط ومنهجي، يتعرف الطالب من خلالها على اهم الفترات الزمنية المميزة لكل واقعة، مع توضيح اهم خصائص ومميزات كل مرحلة، وأخيراً سنعمل على توضيح ابرز عوامل نهاية وبداية كل فترة من فترات التطور المختلفة التي عرفتها البشرية في المجال الاقتصادي خاصة ما ارتبط بالنظم الاقتصادية المتعاقبة. دون ان ننسى اهم الوقائع الحديثة التي شهدها الاقتصاد العالمي في الزمن المعاصر، كتلك الاحداث والوقائع المرتبطة بالأزمات الاقتصادية، اضافة الى التطرق الى ماهية الانظمة الاقتصادية الحديثة التي عرفها العالم.

الفصل الاول:

الاطار المفاهيمي للوقائع الاقتصادية

ان دراسة الوقائع الاقتصادية التي شهدها العالم خلال تاريخ تطورها في مختلف الحقب الزمنية لا يعني بالضرورة تتبع الاحداث الاقتصادية المختلفة من خلال تطور المجتمعات البشرية فقط، وإنما يعني بالضرورة دراسة تطور مختلف النظم الاقتصادية التي تحكم تلك المجتمعات وتضبط ارتباطاتها الفردية والجماعية.

اضافة الى ان البحث في تاريخ الوقائع الاقتصادية يعني ايضا التطرق الى النظريات الاقتصادية بناءا على تطور الافكار الاقتصادية التي مثلت اساس تطور تلك النظريات الاقتصادية. فضلاً عن دراسة اهم الاختلالات الاقتصادية واهم الاتجاهات العامة التي ضبطت السلوك الانساني في المجال الاقتصادي، وتوضيح الكيفية التي وضعتها مختلف المجتمعات لمواجهة المشكلات الاقتصادية، بداية من مرحلة المشاعية البدائية مروراً بنظام الرق ونظام العبودية والنظام الاقطاعي ثم بالنظام الاشتراكي وأخيراً النظام الاقتصادي الرأسمالي وامتداداته الى الوقت الحاضر.

وعليه فإننا نلاحظ ان دراسة الوقائع الاقتصادية وتطورها في العالم له العديد من الجوانب والقضايا المختلفة، والتي لها الدور الكبير في تفسير الظواهر الاقتصادية المرافقة لتلك الوقائع. فتلك الوقائع الاقتصادية عادة ما تمثل حالة من الاستمرارية التي تعكس سعي الافراد والمجتمعات الى ايجاد البدائل الاقتصادية الأفضل، والتي تسمح بتطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية معاً. وعليه فان الفصل الاول سيتضمن دراسة لماهية الوقائع الاقتصادية وذلك من خلال النقاط التالية :

- **اولا- تعريف الوقائع الاقتصادية**
- **ثانيا- اهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية**
- **ثالثا- الارتباط بين الوقائع الاقتصادية والأفكار الاقتصادية**

اولا- تعريف الوقائع الاقتصادية

من المهم التعرف بداية على مفهوم الوقائع الاقتصادية قبل التطرق الى اهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية، وتحديد الرابط بين الافكار الاقتصادية والوقائع الاقتصادية. وهنا يمكن ان ندرج تعريفين، هما :

- التعريف الاول للوقائع الاقتصادية يقول بان الوقائع الاقتصادية هي : "تلك الأحداث التي جرت في حيز زماني ومكاني معين، لتأتي بعدها النظريات الاقتصادية مفسرة لهذه الأحداث وفقاً لمجراها الطبيعي."[1]
- اما التعريف الثاني فيقول ان الوقائع الاقتصادية هي: "الدراسة التاريخية الاقتصادية وتحليل الظواهر الاقتصادية خلال مراحل تطور المجتمعات، وكثيرا ما يطلق عليها علم التاريخ الاقتصادي، التطور الاقتصادي أو تاريخ الأحداث والوقائع الاقتصادية".[2]

اذا يمكننا القول بان الوقائع الاقتصادية تساهم في تفسير تلك الاحداث الهامة التي مست الاقتصاد العالمي على مرّ العصور والأزمنة، حيث ساهمت هذه الوقائع في بلورة مختلف الافكار الاقتصادية والسياسات الاقتصادية التي تتخذ في كل مرة والقادرة على اعطاء تحليل لمختلف المضامين المستحدثة المرافقة لكل واقعة اقتصادية جديدة".

وعليه فان تاريخ الوقائع الاقتصادية في الاجمال يعني " البحث في تطور الاحداث والوقائع التاريخية التي تمس الجانب الاقتصادي، وذلك من خلال دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية التي عرفتها تطورات المجتمعات البشرية وتطور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فيما بينها على مرّ العصور والأزمنة".

وهنا يمكن ان نوضح اهم المواضيع والقضايا التي نناقشها عند دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية، حيث ان الوقائع اقتصادية تمثل فعلياً كل العناصر والأحداث التي شهدها الاقتصاد العالمي على مرّ الازمنة، اذن فالوقائع الاقتصادية قد تكون ازمة مالية، او نظاماً اقتصادياً، او حالة اقتصادية جديدة، او ظاهرة اقتصادية كالعولمة الاقتصادية مثلاً، وعليه فالوقائع الاقتصادية تشتمل وتضم المعطيات والاحداث التالية :

- تطور النظم الاقتصادية قديماً (النظام الاقتصادي العبودي، النظام الاقتصادي الاقطاعي ...) ؛
- تطور النظم الاقتصادية حديثاً (النظام الاقتصادي الراسمالي، النظام الاقتصادي الاسلامي ...) ؛

[1] مسعود لشهب، **تاريخ الوقائع الاقتصادية**، الفا للوثائق للنشر والتوزيع، قسنطينة- الجزائر، 2020، ص01.

[2] خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية- مصر،2009، ص 10.

- تطور العلاقات الاقتصادية السائدة خلال كل مرحلة زمنية ؛
- تحليل السياسات الاقتصادية المرافقة لكل تطور حاصل في النظم والجوانب الاقتصادية ؛
- قراءة في مسببات ونتائج مختلف الازمات الاقتصادية والمالية العالمية منها او الاقليمية (ازمة الكساد العظيم سنة 1929، الازمة الاسيوية سنة 1997، ازمة الرهن العقاري سنة 2008 ...) ؛
- التكتلات الاقتصادية الاقليمية ؛
- ظاهرة العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي ؛

الشكل1 : ترتيب لتطور اهم النظم الاقتصادية التي عرفتها البشرية

المصدر: اعداد الباحثة.

ثانيا- اهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية

ان لدراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية اهمية بالغة تتجاوز تتبع اهم الاحداث الاقتصادية عالمياً على مدى تطور العصور. فدراسة الوقائع الاقتصادية يسهم في تحقيق عدد من الاهداف التي يمكن ان نوجزها في النقاط التالية :

- ادارك الكيفية التي تطورت بها مختلف النظم الاقتصادية بالنظر الى التطورات والتنظيمات الاجتماعية والسياسية التي عاصرها كل نظام.

- تساعدنا دراسة الوقائع الاقتصادية في بحث الكيفيات ومختلف الظروف سواء اكانت فكرية او اجتماعية او غيرها، والتي تم بها الانتقال من مرحلة تاريخية الى اخرى ومن نظام اقتصادي الى نظام اقتصادي آخر.
- تحديد اهم العناصر التي سمحت بإحداث التغيير الهيكلي في كل مرحلة تاريخية.
- امكانية تحليل وتتبع تطور مختلف السياسات الاقتصادية عبر كل مرحلة من المراحل التاريخية.
- التعرف على اهم الازمات الاقتصادية التي تعرضت لها الاقتصاديات الرأسمالية، والنتائج الاقتصادية المترتبة عليها على اعتبار ان النظام الرأسمالي هو اكثر الانظمة التي تعرف أزمات تتطور سرعة وحدة كل ازمة مع مرور الوقت نتيجة لنمو الترابط بين القطاعين الحقيقي والمالي هذا من جهة ومن جهة اخرى تطور العمليات والوسائل التي تحكم كلا القطاعين.
- وفي نفس الوقت فان دراسة الوقائع الاقتصادية وما يتعلق بالأزمات الاقتصادية يسمح ببحث دور مختلف السياسات الاقتصادية في معالجة أزمات النظام الرأسمالي.
- تتبع تطور مختلف النظريات الاقتصادية المرتبط بالأساس بالأحداث والوقائع الاقتصادية المختلفة.

ونجد ان هذه الوقائع الاقتصادية قد حدثت في عصور وأزمنة مختلفة، حيث ساهمت جميع هذه الوقائع في تطوير النظم، والسياسات، الافكار والنظريات الاقتصادية على مستوى العالم، ويمكن تقسيم الفترات الزمنية او ان صح التعبير اهم العصور التي عرفتها الوقائع الاقتصادية الى الاقسام التالية :

الشكل2: تقسيم الوقائع الاقتصادية بحسب الفترات الزمنية

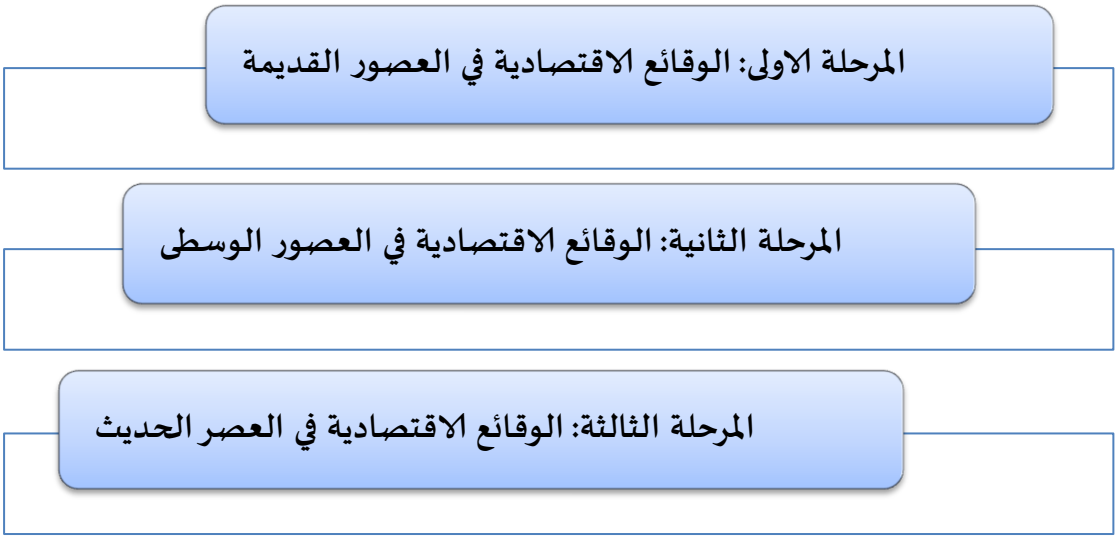

المصدر: اعداد الباحثة.

ثالثا- الارتباط بين الوقائع الاقتصادية والأفكار الاقتصادية

تُعتبر عملية الفصل بين الأفكار الاقتصادية والوقائع الاقتصادية عملية في غاية الصعوبة، بسبب أن الأفكار الاقتصادية كانت بنت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في زمان ومكان معينين، كما أن الوقائع تأثرت على مدى التاريخ بأفكار اقتصادية دافع عنها الإنسان وحاول الوصول إليها.[1]

ومن هنا نجد ان الوقائع الاقتصادية عادة ما تسبق الافكار الاقتصادية، فهذه الاخيرة ما هي إلا نتاج الاحداث والظواهر التي تحدث كرد فعل لمختلف التغيرات والتطورات التي جرت في مختلف الشؤون والعلاقات الاقتصادية وفي مختلف الازمنة التاريخية. اي ان الافكار الاقتصادية ما هي إلا نتاج الوقائع الاقتصادية المعاصرة لكل فكر وتيار فكري اقتصادي. حيث يتضمن الفكر الاقتصادي جميع المذاهب والنظريات الاقتصادية، واهم مذاهب الفكر الاقتصادي الرئيسية موضحة في الشكل ادناه :

الشكل3: المذاهب الفكرية الرئيسية في تاريخ الفكر الاقتصادي

المصدر: اعداد الباحثة.

ونجد ان جميع هذه المدارس الاقتصادية الفكرية قد سبقتها وقائع اقتصادية هامة، وفي المقابل نجد بان نهاية كل مذهب فكري كان ايضا نتيجة لوقائع اقتصادية مستجدة، وغالباً ما تكون قد تنافت ظواهرها مع التفاسير والمبادئ التي قدمها رواد ذلك الفكر الاقتصادي المعاصر لتلك الوقائع

[1] خالد ابو القمصان، **موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001، ص6.

الاقتصادية المستجدة، وعليه فان الوقائع الاقتصادية الجديدة تكون دائماً الحافز الاساسي نحو ظهور فكر اقتصادي جديد قادر على تفسير الوقائع والظواهر الاقتصادية المستجدة في كل وقت.

و لابد من الاشارة الى ان تلك الافكار الاقتصادية الهامة التي عرفها الفكر الاقتصادي، لا تزال ارهاصاتها متواصلة، فحتى وان انتهت بعض الافكار الاقتصادية ولم يكن لها امتداد في التيارات الفكرية اللاحقة لها، الا ان العديد منها شهد امتداد للتيارات الفكرية الاحقة له، هذا بالاضافة الى ظهور ما يعرف في العصر الحديث بالفكر الاقتصادي الحديث، والذي يشتمل على تحليل اهم الامتدادات الفكرية لبعض التيارات السابقة والتي واصل الاقتصاديون البحث والتطوير فيها، كتلك الافكار المعاصرة التي عرفها التيار الاقتصادي الاسلامي، والفكر اليبرالي، اضافة الى ما يعرف بالتيار الكنزي الجديد او الكنزيون الجدد وغيرهم الكثير

الفصل الثاني:

الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة والوسطى

اشتملت العصور القديمة والعصور الوسطى والعصر الحديث على العديد من الوقائع الاقتصادية التي رسمت مسارات تطور العلاقات الانتاجية والاقتصادية المحلية وكذا الدولية، اين مثلت هذه الوقائع طريق لتطور النظم الاقتصادية المتبعة في كل عصر من العصور، والتي ارتبطت بتطور النظم الاجتماعية والعلاقات الانتاجية السائدة في كل فترة زمنية، اضافة الى تطور وسائل الانتاج التي مثلت الدور الاساسي في تطور تلك الانظمة الاقتصادية. ونجد ان لتطور وسائل الانتاج ايضا دوراً هاماً في بناء المجتمعات والعلاقات الاجتماعية في كل فترة من الفترات الزمنية.

في هذا الفصل سنتعرف على اهم الوقائع الاقتصادية التي حدثت في العصور القديمة والعصور الوسطى وتحديدا في منطقة اوروبا. قبل الخوض في تفاصيل اهم وابرز الوقائع الاقتصادية التي عرفها العالم، من المهم في البداية ان نتعرف على مفهوم النظام الاقتصادي أولا، مع توضيح العلاقة او الرابط بين مختلف تلك النظم الاقتصادية وما يعرف بالمشكلة الاقتصادية، وذلك في ما يلي من معطيات.

- **اولا- تحليل العلاقة بين النظام الاقتصادي والمشكلة الاقتصادية**
- **ثانيا- ماهية النظام الاقتصادي البدائي**
- **ثالثا- ماهية النظام الاقتصادي العبودي**
- **رابعا- ماهية النظام الاقتصادي الاقطاعي**

أولا- تحليل العلاقة بين النظام الاقتصادي والمشكلة الاقتصادية

يتوضح الارتباط بين الانظمة الاقتصادية والمشكلة الاقتصادية من خلال ان هذه الاخيرة هي جوهر قيام مختلف الانظمة الاقتصادية، وهي اساس الاختلاف بينهم ايضا. فلكل نظام اقتصادي وجهة نظره الخاصة في تفسير وعلاج المشكلة الاقتصادية. نتعرف عليها من خلال تعريف كل من النظام الاقتصادي والمشكلة الاقتصادية وتبيان الرابط بينهما في العناصر التالية.

1- تعريف النظام الاقتصادي

كل اقتصاد هو نظام يتم فيه إنتاج العديد من السلع منظمة لتلبية احتياجات العديد من البشر. في النظام الاقتصادي فإنه يتم ربط وحدتين اقتصاديتين هما الأسر والشركات بواسطة تعميم نمط خاص بالأنشطة الاقتصادية. و يعرف النظام الاقتصادي (Economic System) بأنه: "مجموعة القوانين الاقتصادية والعادات والتقاليد التي يتم بموجبها استخدام الموارد الاقتصادية النادرة والمحدودة بعقلانية وكفاءة لإشباع حاجات الفرد المتعددة وغير المحدودة لتحقيق الرفاه الاقتصادي".[1] كما يعبر النظام الاقتصادي ايضا عن "مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما في زمان بعين. ويركز النظام الاقتصادي على مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى".[2]

كما يمكن ان نعرف النظام الاقتصادي على أنه: " الوسيلة التي تقوم من خلالها المجتمعات أو الحكومات بتنظيم وتوزيع الموارد والخدمات والسلع المتاحة عبر منطقة جغرافية أو دولة، من خلال تنظيم عوامل الإنتاج، بما في ذلك الأرض ورأس المال والعمالة". فالنظام الاقتصادي اذن هو مجموعة التفاعلات التي تحكم التأثير المتبادل بين الحاجات الانسانية المتنوعة من جهة والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة لكل مجتمع من جهة اخرى. وبهذا يعدّ النظام الإقتصادي جزءاً لا يتجزأ من تطور النظم الإجتماعية التي عرفتها البشرية عامة (وهو ما سنؤكده في الصفحات القادمة).

وعليه فانه يمكننا تعريف النظام الاقتصادي بأنه: "مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية التي تحكم وتنظم وتوجه اسلوب الحياة الاقتصادية في مجتمعٍ ما خلال زمن مُعين، ونجد ان طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد في مجتمع ما يؤثّر بالضرورة وينعكس على طبيعة العلاقات والتعاقدات

[1] حسين عباس حسين الشمري، **الأنظمه الأقتصادية وأنواع الأنظمه الأقتصادية**، الكلية كلية الادارة والاقتصاد، القسم قسم ادارة البيئة، جامعة بابل- العراق، 2016.

https://business.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=9&lcid=58303، 04-12-2021.

[2] إبراهيم بولكاحل، **سلسلة محاضرات مقياس مدخل لعلم الاقتصاد السياسي**، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، ص 1.

فيما بين افراد المجتمع كما تنعكس ايضا على استخدمات الموارد الطبيعية وجميع عناصر الانتاج في ذلك المجتمع".

ومن هذا المنطلق قد يعتقد المرء أنه سيكون هنالك تنوع كبير في مثل هذه الأنظمة الاقتصادية، نتيجة التنوع والتمايز الكبير للمجتمعات والثقافات التي ميزت البشرية منذ القدم الى الوقت الحالي. لكن الامر ليس كذلك اذ تنحصر الانظمة الاقتصادية في عدد محدد فقط، لعل اشهرها في العصر الحديث النظام الاقتصادي الإسلامي، والنظام الاقتصادي الرأسمالي، والنظام الاقتصادي الاشتراكي. بالإضافة الى بعض النظم الاقتصادية في العصور القديمة والوسطى كالنظام البدائي، العبودي والإقطاعي - والتي سنتعرف عليها بحسب الترتيب التاريخي لظهورها ضمن مناقشة معطيات كل نظام اقتصادي على حدى، فيما يلي من صفحات.

2- مفهوم المشكلة الاقتصادية (The Economic Problem)

يعتبر دراسة تطور النظم الاقتصادية واحدةً من أهمّ المجالات التي تلقى اهتماماً واسعاً من الباحثين، نظراً لارتباط الانظمة الاقتصادية المتعدد والمتشعب بالعديد من المجالات الأخرى، ولان لهذه الانظمة دور اساسي وتأثير مهم على حياة الفرد والمجتمع. هذا و تسعى النظم الاقتصاديّة على اختلاف أنواعها ومبادئها إلى تلبية الاحتياجات الانسانية المختلفة، من خلال الاستثمار في الموارد المتاحة في كل بلد، إلى جانب حلّ المشاكل التي تواجه المجتمعات نتيجة قلة الموارد، في التنوّع الكبير للحاجات الإنسانية.

فعملية التوفيق بين تنوع الحجات الانسانية وقلة الموارد التي تبحث فيها مختلف الانظمة الاقتصادية يعرف "بالمشكلة الاقتصادية"، حيث تتفق جميع المذاهب الاقتصادية على وجود مشكلة في الحياة الاقتصادية وكذلك فإنها تتفق على ضرورة علاج هذه المشكلة. فوظيفة النظم الاقتصادية اذا بغض النظر عن اختلافها تتمثل في العمل على حل ما يعرف بالمشكلة الاقتصادية، لذلك فالنظام الاقتصادي يرتبط اساساً بالمشكلة الاقتصادية.

الشكل4: المحددات الاساسية للمشكلة الاقتصادية

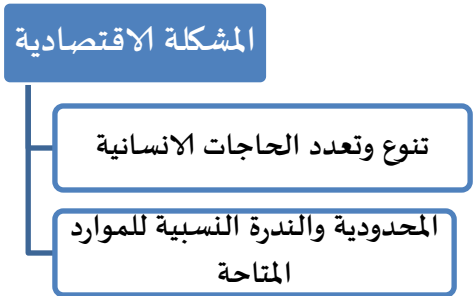

المصدر: اعداد الباحثة

ونجد ان جميع المجتمعات رغم تنوع مصادرها فإنها جميعاً وعلى حد سواء تواجه "المشكلة الاقتصادية"، أي مشكلة الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة أو النادرة في كل اقليم جغرافي، فالمشكلة الاقتصادية تنشا في كيفية تلبية الاحتياجات والرغبات التي لا حصر لها، مقابل محدودية الموارد المتاحة لتلبية تلك الاحتياجات والرغبات.

3- الحلول المقترحة للمشكلة الاقتصادية من وجهة نظر الانظمة الاقتصادية

لكل نظام اقتصادي طريقته الخاصة في علاج المشكلة الاقتصادية، فلكل نظام مبادئ وأسس يقوم عليها تسمح بإيجاد الحل والتوافق بين الحاجات المتزايدة للبشر وبين محدودية الموارد المتاحة لهم. ونجد ان النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي لهما وجهات نظر متباينة، في حين يختلف نظرة الاسلام للمشكلة الاقتصادية.

وعليه فان لكل نظام من الانظمة الاقتصادية وجهة نظر مختلفة في تحديد طبيعة المشكلة الاقتصادية وكذلك في طريقة معالجتها. فطبيعة المشكلة الاقتصادية في المذهب الرأسمالي تقوم على شقين اساسين هما :[1]

- ان الانسان له حاجات متعددة ومتجددة ومتوالدة يهدف الى اشباعها.
- ندرة الموارد الاقتصادية الموجودة في الكون بحيث ان هذه الموارد لا تكفي لإشباع حاجات الانسان المتعددة والمتجددة، والمقصود بالندرة هنا الندرة النسبية وليست الندرة المطلقة.

ويعتمد النظام الرأسمالي على عدد من المبادئ لحل المشكلة الاقتصادية، وهي نظام المشروع الحر حيث يكون حافز الربح هو الدافع الى الإنتاج، اضافة الى الملكية الخاصة ووجود المؤسسات الخاصة، وبان الرقابة على الانتاج تتم باستخدام جهاز الثمن ضمن منافسة حرة، ومع تدني دور الحكومة في النشاط الاقتصادي.

اما الاشتراكية، فترى ان المشكلة الاقتصادية تتمثل في التناقض بين شكل الانتاج الجماعي وعلاقات التوزيع الفردية، ومتى تم الوفاق بين هذا الشكل وتلك العلاقات يسود استقرار في الحياة الاقتصادية. فالمشكلة الاقتصادية تزول اذا زال هذا التناقض عن طريق تحول نظام التوزيع الى نظام جماعي حيث تحل الملكية العامة محل الملكية الخاصة.وتتملك الدولة جميع وسائل الانتاج وتديرها.

في حين لا يتفق الفكر الاقتصادي الاسلامي مع الرأسمالية والاشتراكية في تفسيرهما للمشكلة الاقتصادية، حيث يقر الاسلام بان المشكلة الاقتصادية هي مشكلة الانسان نفسه. من خلال سوء

[1] احمد محمد محمود نصار، **مبادئ الاقتصاد الاسلامي : دراسة شاملة لأسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس، الاردن، 2010، ص ص 17- 25.

التوزيع وجعل الاموال دولة بين الأغنياء، والتعامل بالربا والاحتكار وانتشار الفقر والحرمان، وإهماله لاستثمار الطبيعة وعدم الاستفادة من الخيرات وغيرها.[1]

ثانيا- ماهية النظام الاقتصادي البدائي

يتعبر النظام الاقتصادي البدائي والنظام الاقتصادي العبودي ابرز النظم التي ميزت العصور القديمة. سنتعرف بداية على النظام البدائي ثم النظام العبودي حسب الترتيب التاريخي لظهور كل نظام.

نتعرف في هذا العنصر على مفهوم النظام البدائي واهم خصائصه واهم اسباب زواله الممهدة لظهور نظام اخر بديل عنه يقوم على الاسس والمقومات الاقتصادية المستجدة عن النظام البدائي.

1. تعريف النظام الاقتصادي البدائي

يمثل النظام الاقتصادي البدائي (Primitive Economic System) او المشاعي الصورة الاولى للتنظيمات الاجتماعية الاقتصادية التي عرفتها البشرية. وتفيد الدراسات بأن النظام البدائي امتد لفترة زمنية طويلة حوالي خمسة ملايين سنة وذلك إلى غاية العشرة آلاف سنة الأخيرة. وخلال هذا الزمن الطويل عرف المجتمع البدائي تطوراً اجتماعيا سمح بانتقاله من مجتمع بشري بدائي إلى مجتمع قبلي فاسحاً بعد ذلك المجال لظهور التمايز الطبقي.[2]

كان النظام الاقتصادي البدائي يعتمد على الظروف الجوية السائدة مثل المطر والشمس والفيضانات. وكان تقسيم العمل يتم على أساس العمر. حيث ان المجتمع البدائي كان مكتفياً ذاتياً في تلبية احتياجاته الاقتصادية الضرورية. لذلك لم يتطور نظام التجارة في هذه المجتمعات.

فالاقتصاد البدائي على هذا النحو هو اقتصاد متخلف تستعمل فيه المجتمعات أدوات بدائية وطرق للحصاد والبحث عن الطعام الذي ينتج عنه غالبًا القليل من النمو الاقتصادي. ويعتمد افراد المجتمع على المناطق الريفية التي تحقق مستوى الكفاف لهم.[3]

2. خصائص النظام الاقتصادي البدائي

الاقتصاد البدائي هو نظام اقتصادي يتأثر بشدة بالعادات والعرف والمعتقدات الدينية. وتتلخص اهم خصائص المميزة لطبيعة هذا النظام في :

- العلاقات الاقتصادية تقوم على المقايضة والتبادل.
- النظام الاقتصادي يقوم على العادات الاجتماعية والالتزامات المتبادلة.

[1] احمد محمد محمود نصار، **نفس المرجع**، ص 26.

[2] مصطفى محمد العبد الله الكفري، **الاقتصاد السياسي**، منشورات جامعة دمشق- سوريا، 2000، ص 72.

[3] Binay Kumar Bimal, **Primitive Economy,** Sociology of Religion, Magadh Mahila College, p1.

- التعاون المتبادل والجماعية.
- لا توجد أسواق منتظمة ولا يوجد احتكار.
- الطبيعة الجماعية للاقتصاد فجميع الأراضي ملكية جماعية، حيث تقسم الأرض بالتساوي بين العائلات.
- غياب التخصص وتقسيم العمل فكل عائلة تزرع الأرض المخصصة لها.
- الاستقرار والمساواة والبساطة من ميزات الاقتصاد البدائي.

3. اسباب زوال النظام البدائي

ومع تطور المجتمعات البشرية بدا هذا النظام في الانحلال والسماح لنظام اخر بالظهور وهو النظام العبودي، وذلك نتيجة اختفاء مقومات النظام البدائي التي تعود الى اسباب لعل اهمها :

- تطور وسائل الانتاج المستعملة في استغلال الاراضي والطبيعة بصفة عامة.
- انحصار الحاجة الى العمل الجماعي بعد تطور وسائل الانتاج ونموه.
- وجود فائض في الانتاج وظهور الحاجة الى تبادل ذلك الفائض.
- بداية ظهور الفوارق الاجتماعية وتزايد ثروة المجتمعات.

ثالثا- ماهية النظام الاقتصادي العبودي

لم يكن نظام الرق والاستعباد معروفاً في العصور القديمة، حيث انه وفي الفترات التاريخية التي عاصرها الانسان الحجري لم يعرف ظاهرة الرق، حيث كانت الجماعات الانسانية حينها تميل الى العمل الجماعي لأجل الاشتراك في تامين المحاصيل الغذائية التي تسد حاجاتهم اليومية. ونلاحظ ان نظام الرق بدا بالظهور مع بداية تحضر الإنسان، حيث اصبح اسرى الحروب يستغلون كعبيد في الاشغال المتعارف عليها حينها، ومنه ظهر نظام الرق او ما يعرف بالنظام العبودي.

فمع توافر اسباب انحلال النظام البدائي وتطور العلاقات الانتاجية ووسائل الانتاج المستعملة في استغلال الأرض داخل التجمعات، بالإضافة الى تكون راس المال. بدأت بوادر ظهور تنظيم اقتصادي واجتماعي مختلف عن سابقه، نظام جديد يعمل على اعادة ترتيب المعطيات الاقتصادية والاجتماعية، وهو النظام الاقتصادي العبودي. نتعرف في ما يلي من معطيات على مفهومه واهم مميزاته ونتائجه .

1. تعريف النظام العبودي

وُجِدت ظاهرة الرِّقُ مع بدايات المجتمعات الإنسانية الأولى، حيث أوجدتها ممارسات الاقوياء على الافراد الضعفاء، وقد بدأ النظام العبودي (Slavery System) بالتشكل عقب انهيار النظام البدائي

في الفترة الممتدة بين 4000 -6000 سنة قبل الميلاد، واستمر إلى غاية القرنين الثالث والرابع الميلادي في شمال إفريقيا وآسيا. غير انه ازدهر بشكل اكبر في كل من اليونان وروما إلى غاية القرن الخامس الميلادي.

اشار الاقتصاديين Bales, K.& Robbins, P.T (2001) الى مفهوم العبودية على اعتبار انها وسيلة لرسملة العمل. اما بالنسبة لتعريف الهيئات الدولية لمفهوم العبودية فقد وقعت دول العالم تحت وصاية عصبة الامم (هيئة الامم المتحدة حالياً) ما يعرف عالمياً باتفاقية الرق[1]، حيث وكما جاء في المادة رقم 01 من اتفاقية الرق المبرمة عام 1926 التعريفان التاليان لظاهرة الرق :[2]

- اولا يعرف "الرق" بأنه حالة أو وضع أي شخص تمارس عليه السلطات الناجمة عن حق الملكية، بشكل كلي او جزئي.
- ثانيا تشمل "تجارة الرقيق" جميع اشكال الأفعال التي ينطوي عليها أسر شخص ما أو حيازته أو التخلي عنه للغير بقصد تحويله إلى فئة الرقيق. وجميع الأفعال التي ينطوي عليها حيازة رقيق ما بغية بيعه أو مبادلته وجميع أفعال التخلي عن الافراد بيعاً أو مبادلة، و عموماً يعبر الرق عن التجارة بالأرقاء أو مبادلتهم.

2. مراحل تطور النظام العبودي وعوامل ظهوره

يعرف النظام العبودي بأنه ذلك النظام الذي حل محل النظام المشاعي البدائي، ويعتبر اول نظام اقتصادي يقوم على الاستغلال البشري والتفاوت الطبقي. ونجد ان النظام العبودي مر بثلاثة مراحل هامة هي :

[1] هي إحدى المنظمات الدولية السابقة التي تأسست عقب مؤتمر باريس للسلام عام 1919 الذي أنتهت بموجبه الحرب العالمية الأولى. كانت هذه المنظمة سلفًا للأمم المتحدة، وهي أوّل منظمة أمن دولية هدفت إلى الحفاظ على السلام العالمي. وصل عدد الدول المنتمية لهذه المنظمة إلى 58 دولة وذلك خلال الفترة الممتدة من 28 سبتمبر سنة 1934 إلى 23 فيفري سنة 1935. تتمثل أهداف هذه الهيئة في منع قيام الحرب عبر ضمان الأمن المشترك بين الدول، والحد من انتشار الأسلحة، وتسوية المنازعات الدولية عبر إجراء المفاوضات والتحكيم الدولي، كما ورد في ميثاقها. تحسين أوضاع العمل بالنسبة للعمّال، مقاومة الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة، وحماية الأقليّات العرقية في أوروبا.

[2] اتفاقية الرق 1926 و المعروفة أيضا باسم اتفاقية "قمع تجارة الرقيق" هي معاهدة دولية تم ابرامها تحت رعاية عصبة الأمم وقعت هذه الاتفاقية في يوم 25 سبتمبر 1926. ولأول مرة سجلت في عصبة الأمم سلسلة معاهدات في 9 مارس 1927 وفي نفس اليوم دخلت حيز التنفيذ. كان الهدف من الاتفاقية التأكيد ودفع قمع الرق وتجارة الرقيق.وقد عدلت هذه الاتفاقية بالبرتوكول المحرر في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، في 7 ديسمبر 1953. وبدأ نفاذ الاتفاقية المعدلة يوم 7 جويلية 1955، وهو اليوم الذي بدأ فيه نفاذ التعديلات الواردة في مرفق برتوكول 7 ديسمبر 1953، طبقا للمادة الثالثة من البروتوكول. يمكن الاطلاع على جميع مواد هذه اتفاقية من خلال هذا الرابط التالي:
https://www.un.org/ar/events/slaveryabolitionday/pdf/slavery.pdf

- **النظام الأبوي**: ويمثل المرحلة الاولى من نظام الرق، مثل هذا النظام (الابوي) ببداية تقسيم العمل وقد تميزت بانحصار عدد الأرقاء، حيث كان عددهم قليل، ولم يقتصر العمل حينها بين الارقاء فقط بل قسم العمل بين مالك الرقيق والرقيق. كما تميزت هذه المرحلة ايضا يتوجيه الفائض من الانتاج الى افراد النخبة في المجتمع كالحكماء، الشجعان ..الخ، وعليه فقد اصبح المجتمع حينها مقسم الى قسمين هما الرقيق والذين يمثلون العمال والنخبة التي كانت تستفيد من فائض الانتاج المحقق من عمل الرقيق.
- **مرحلة العبودية المتطورة**: وتعد المرحلة الثانية من نظام الرق وتميزت هذه المرحلة بتملك الانسان للإنسان، حيث تم القضاء على الحريات الفردية بشكل مطلق، اذ كان العبيد يباعون ويشترون في اسواق النخاسة، ساد خلال مرحلة العبودية هذه انتشار العلاقات الاستثمارية. وقد عرفت الحضارات القديمة انتشار هذا النمط من النظام الاقتصادي والذي ساد لفترات طويلة جدا مقارنة بالمرحلة الاولى من نظام الرق.
- **مرحلة العبودية المتأخرة**: تميزت هذا الحقبة التاريخية ببداية انحلال المجتمع العبودي وظهور علاقات انتاجية جديدة قائمة على اسس جديدة.

ونجد ان هنالك جملة من العوامل التي ساهمت في ظهور هذا النظام الاقتصادي ولعل اهمها ما يلي :

- ظهور امكانية العمل الفردي الذي حل محل العمل الجماعي الذي كان سائداً في المرحلة السابقة.
- تطور مفهوم الملكية الخاصة، والتي تحولت فيما بعد الى امر متوارث فيما بين افراد العائلة الواحدة.
- تطور وسائل الانتاج مع تبلور فكرة تقسيم العمل الانتاجي.
- نمو الانتاج وانحسار العلاقات الانتاجية التي كانت تميز التنظيمات البدائية.

3. خصائص و نوعية وسائل الانتاج في النظام الاقتصادي العبودي

يتميز النظام الاقتصادي العبودي بالعديد من الخصائص التي تميز العلاقات الانتاجية التي كانت قائمة حينها، اضافة الى ما ترتب عن ذلك من تنظيم الاقتصاد وفق نمط مميز يرتكز اساسا على طبيعة وسائل الانتاج المستغلة والتي ميزة النظام العبودي، في ما يلي نتعرف على تلك الخصائص المتعلقة بالنظام العبودي اضافة الى طبيعة وسائل الانتاج التي كانت محل اهتمام.

أ- خصائص النظام الاقتصادي العبودي :

- نمط الملكية: طغت الملكية الفردية لوسائل الانتاج بمختلف اصنافها من اراضي وصولاً الى ملكية العبيد.
- طبيعة العمل: انعكست العلاقات الانتاجية بين افراد المجتمع الاقطاعي على ظروف العمل وطبيعته، اذ كان العبيد هم الجهة المكلفة بالعمل الجماعي لصالح السادة وملاّك وسائل الانتاج.
- العمليات الاقتصادية: في النظام المشاعي كانت تتم المبادلات عن طريق المقايضة أي سلعة مقابل سلعة أخرى، وفي ظل النظام العبودي ظهرت النقود كوسيط للمبادلة، حيث كانت تتم المبادلة بالنقود بين البائعين والمنتجين.

ب- نوعية وسائل الانتاج و طبيعة التنظيم الاقتصادي

مثّل القطاع الزراعي القطاع الاساسي بالنسبة للنظام العبودي، حيث يعتبر قطاع الزراعة اساس الانتاج الاقتصادي اضافة الى قطاعات اخرة مثل الصناعات الحرفية وقطاع التجارة. حيث كانت وسائل الانتاج بسيطة جدا (الحجارة، العصي ..الخ)، وتقوم بالأساس على استغلال العبيد، ليتم بعد ذلك تطوير هذه الوسائل لأجل استغلال الارض.

4. ظاهرة الرق في الحضارات القديمة (اليونان والرومان)

عرفت جميع الحضارات القديمة ظاهرة الرق كواقع اجتماعي فرضه واقع الانقسام المجتمعي. فمنذ نشأة هذه المجتمعات التي كونت شعوباً وأمماً وحضارات. فجميع الحضارات القديمة شهدت وجود الرقيق. فلم ينكر فلاسفة اليونان في مجتمعاتهم مسالة الرقيق.[1] فجميع الحضارات القديمة عرفت ظاهرة الرق بشكل واسع دام لفترات زمنية طويلة، واهم تلك الحضارات القديمة نذكر : حضارة الفراعنة، حضارة بلاد الرافدين، حضارة الهند القديمة، حضارة بلاد فارس القديمة،اضافة الى حضارة اليونان والرومان التي سنركز على معطيات ظاهرة الرق في كل منهما.

حيث عرفت الحضارة اليونانية القديمة مسالة الرق وشاعت عند قدماء اليونانيين، واقرها ابرز مفكريهم في ذلك العصر، امثال المفكر ارسطو والمفكر أفلاطون وغيرهم الكثير من الفكرين، فكان المفكر افلاطون يقول " ان الله يسلب الرجل نصف عقله متى وقع في الرق"، وقال ارسطو " ان الطبيعة اوجدت رجالا للأمر والسيطرة، وآخرين للطاعة والخضوع، فالعبيد خلقوا للخضوع، ويجب على الاحرار

[1] عبد الكريم بن ابراهيم السمك، **الرق عبر التاريخ الإنساني**، مجلة احوال المعرفة، العدد 73، 2014، ص ص 66- 67.

ان يستكثروا من العبيد ليستخدموهم في الاعمال اليدوية الشاقة، وينصرفوا هم للأعمال الفكرية".[1] ولم يكتفي ارسطو بذلك بل بنى قواعد اجتماعية وأخلاقية ورسم ما للفصيلة المختارة من حقوق وما عليها من واجبات تجله مواليهم.[2]

وقد كان الاسترقاق أمراً شائعاً في جميع بلاد اليونان[3]، ولم يكن في الفلاسفة الكثريين الذين تفتخر بهم هذه البلاد من أنكر الاسترقاق أو اعتبره مخالفً ا للعدالة والآداب ومكارم ِ الأخلاق، بل إن أرسطو نفسه أيد صحته، وأثبت مشروعيته، معتمداً في رأيه على اختلاف ِ السلائل البشرية وتنوع أصناف بني آدم، وقد عرف الرقيق بأنه: "آلة ذات روح أو متاع قائمة به الحياة".[4]

وقد شرّعت الحضارة اليونانية نظام الرق العام، وكذلك نظام الرق الخاص وهو تسخير العبيد في خدمة البيوت والأفراد. وقد ميز اليونانيون بين الامم التي يغزونها ويعتبرون اهلها عبيدا لهم، وبين العبيد الذين يقومون بشرائهم من الاسواق. فالفئة الاولى كانوا ارقاء بمعنى الكلمة ولكنهم كانوا تابعين لأرضهم فهم يباعون ويشترون معها، اما العبيد فهم الذين يشترون من الاسواق.[5]

قيدت القوانين اليونانية حق المالك في عتق رقيقه فما كان يجوز له ان بفعل ذلك إلا في حالات خاصة وبقيود وبعد اجراءات قضائية ودينية معقدة، وكانت بعض هذه القوانين تفرض على السيد غرامة مالية باهضة يدفعها للدولة لان العتق كان تضييعا لحق من حقوقها.[6] اما الحضارة الرومانية فقد عرفت كغيرها من الحضارات القديمة ظاهرة الرق[7]، ويعود ذلك لكثرة الحروب التي كانت تقودها القوات الرومانية. وكانت روما شبيهة ببلاد اليونان في تقسيم الأرقاء على أنواع، فمنهم

---

[1] نفس المرجع، ص 66.

[2] سعيد عبد الفتاح عاشور، **اوروبا العصور الوسطى**، الجزء2، دار النهضة المصرية، القاهرة- مصر، 1980، ص 390.

[3] هي فترة من التاريخ اليوناني استمرت من العصور المظلمة اليونانية في حوالي القرن الثالث عشر - التاسع قبل الميلاد إلى أواخر القرن السادس ميلادي ونهاية العصر الكلاسيكي القديم. وبدأت بعدها مباشرةً فترة العصور الوسطى المبكرة. وانتهت الحضارة اليونانيّة بوفاة الإسكندر الأكبر، وتميّزت فترة الحضارة اليونانيّة بالكثير من الإنجازات في مختلف المجالات العلميّة، والفنيّة، والسياسيّة، والفلسفيّة، ممّا ترك إرثاً مميزاً للحضارة الغربيّة.

[4] احمد شفيق، **الرق في الاسلام**، ترجمة احمد زكي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة- مصر، 2012، ص 18.

[5] محمود عبد الوهاب فايد، **الرق في الاسلام**، دار الاعتصام، القاهرة- مصر، 1989، ص06- 07.

[6] سلاماني عبد القادر، **الاستعمار وظاهرة الرق في افريقيا الغربية: السنغال نموذجا " 1854- 1960"**، اطروحة دكتوراه، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران- الجزائر، 2015- 2016، ص 20.

[7] بدأت الحضارة الرومانية منذ القرن الثامن قبل الميلاد، وتُعتبر فترة الملوك الفترة الأولى في تاريخ الرومان، التي بدأت منذ تأسيس مدينة روما سنة 625 قبل الميلاد، تعدّ الفترة الإمبراطورية آخر فترات الحكم للحضارة الرومانية، والتي انتهت بسقوط روما الغربية، وازدهرت الإمبراطورية الرومانية في هذه الفترة، حيث توسّعت في عام 117 ميلادي بشكل كبير ووصل نفوذها إلى ثلاث قارّات هي آسيا، وأوروبا، وشمال أفريقيا.

الأرقاء العموميون ومنهم الأرقاء الخصوصيون، فأفراد الفريق الأول كانوا ملكا للحكومة، وكانت حالتهم أفضل وأحسن من حالة إخوانهم بكثير، فكان عليهم العناية بشأن المباني العمومية، بل ومساعدة القضاة والكهنة في القيام بواجباتهم ووظائفهم، وكانوا يستخدمون فوق ذلك سجانين وجلادين وأمثال ذلك من الوظائف، وأما أفراد الفريق الثاني فكان عليهم أن يقوموا بكافة شئون الخدمة في دور مواليهم، كأن يكونوا بوابين وخدامين وطهاة ومستخدمين لقضاء الحاجات وما شابه ذلك.[1]

حيث اعتبر الرومان ان انتماء الفرد لشعب معين او طبقة معينة او جنس اخر غير جنسهم كان يجعله رقيقا. كما تم اعتبار الاشخاص الذين يولدون من الاماء ارقاء ولو كان ازواجهم أحراراً، كما كان سواد البشرة ايضا يبيح الاسترقاق. ومع تردي الاوضاع الاجتماعية قامت اول ثورة للعبيد على الملاك وعلى النظام في سنة 138 قبل الميلاد.[2]

5. الرق في العصور الحديثة

ومع سقوط الامبراطورية الرومانية ظهر على الساحة الاوروبية مجتمعات العصر الوسيط، وقد ورثت من المجتمعات التي قامت على انقاضها شرعية الاسترقاق، بل ازدادت سوءا عن أسلافها، في كلا المجتمعين الروماني واليوناني. ولعل رجال الدين النصارى هم من سوغوا الى شرعية تجارة الرق لنقلهم الى الأمريكيتين، بعد استعمارهما من قبل دول الغرب الأوروبي، وقد اشترك الجميع في نقل الافارقة ليحلوا محل الهنود الحمر سكان امريكا الأصليين، كل من بريطانيا وفرنسا وهولندا واسبانيا والبرتغال، وكان الانجليز اكثرهم نشاطا في تجارة الرق.[3]

تم إحضار العبيد الأوائل إلى الولايات المتحدة في وقت مبكر من بداية القرن السادس عشر، يعود بداية تاريخ العبيد الأفارقة في أمريكا إلى عام 1619. كانت العبودية قد ألغيت بالتعديل الثالث عشر للدستور الامريكي عام 1865. خلال هذه الفترة الزمنية بلغ إجمالي واردات العبيد أكثر من تسعة ملايين ونصف المليون شخص، والتي تم استيراد معظمهم خلال القرن الثامن عشر. ساهمت الزيادة السريعة لعدد العبيد في جعل الولايات المتحدة أعظم قوة عبودية في العالم الغربي بحلول عام 1825 بتوزيع 36٪ من مجموع العبيد في العالم.[4]

[1] احمد شفيق، **مرجع سابق** ص 21.

[2] سلاماني عبد القادر، **مرجع سابق**، ص ص 20 -21.

[3] عبد الكريم بن ابراهيم السمك، **مرجع سابق**، ص ص 66- 67.

[4] Carina Schauland, **The Economics of Slavery**, The Effect of the Plantation"s Size and its Capital Utilization on the Viability of Slavery as an Economic System, 2011, p5.

كان النظام العبودي نظاماً إنتاجياً فعال اقتصاديًا، وقابل للتكيف مع مختلف المهام على اختلاف القطاعات الاقتصادية تتراوح بين الزراعة، التعدين، والبناء، وأعمال المصانع. علاوة على ذلك، كان النظام الاقتصادي العبودي قادرة على إنتاج وتحقيق كميات هائلة من الثروة.

شهدت العصر الحديث العديد من مظاهر الرق وممارسة الاسترقاق الى ان بدا القانون الدولي فعلياً في مكافحة هذه الظاهرة، لما لها من نتائج سلبية على البشرية والعلاقات الانسانية. وقد تم تعريف التحرر من العبودية في القانون الدولي على أنه حق أساسي من حقوق الإنسان. وبالرغم من هذا ومع ذلك وبالرغم من حقيقة ذلك خضعت العبودية لبعض أقوى عقوبات المجتمع الدولي، ولم يتم كتابة أي اتفاقية بهذا الشان ضمن أكثر من 300 قانون مكتوب. حتى عام 1815 وهي سنة العمل الفعلي على الرق تمامًا.

اتخذ دعاة إلغاء الرق الأوائل في أواخر القرن الثامن عشر هدفهم الأول إلغاء العبودية، وإنهاء تجارة العبيد امميا. تضمن إعلان سنة 1815 المتعلق بالإلغاء العالمي لتجارة الرقيق "إعلان 1815" ضمن معاهدة فيينا[1]، وهو أحد الإنجازات الواضحة الأولى لحركة تجريم تجارة الرقيق.

أثبتت هذه المحاولات حظر الرق ومنعه ومقاضاة ومعاقبة أي شخص يشارك في تجارة الرقيق. كان الهدف القضاء على العبودية بفرض التزام كل دولة تجريم ظاهرة الرق. ونجد انه حتى في أعقاب الحروب النابليونية كان هناك عدد كبير من الاتفاقات على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، اعدت أحكامًا تحظر الرق وتجارة الرقيق في أوقات الحرب والسلم.[2]

رابعا- ماهية النظام الاقتصادي الاقطاعي

يعتبر النظام الاقطاعي من الانظمة الاقتصادية التي سادت لفترة طويلة من الزمن وظهر هذا النظام في العصور الوسطى[3]، ولقد انتشرت في العديد من الحضارات، وعادة ما يرتبط النظام الاقتصادي الاقطاعي بأمرين هامين، اولهما الشكل الطبقي للمجتمع حيث ينقسم المجتمع في ظل هذا النظام الى طبقة النبلاء او الطبقة المالكية لراس المال، اما الأمر الثاني فيتعلق بارتباط هذا النظام

[1] مؤتمر فيينا هو مؤتمر لسفراء الدول الأوروبية عقد المؤتمر في فيينا في الفترة من سبتمبر 1814 إلى جوان 1815. كان هدفه الاساسي تسوية القضايا الناشئة عن حروب الثورة الفرنسية والحروب النابليونية وتفكك الإمبراطورية الرومانية. أسفر هذا المؤتمر عن العديد من القرارات بخصوص رسم الحدود السياسية بين دول القارة الاوروبية. يعتبر مؤتمر فيينا بمثابة نموذج للأمم المتحدة بسبب هدفه في إحلال السلام العالمي.

[2] Bales, K.& Robbins, P.T, **No one shall be held in slavery or servitude": A critical analysis of international slavery agreements and concepts of slavery**. Human Rights Review. Vol. 2, No. 2, January-March 2001, pp 18-19.

[3] العصور الوسطى او القرون الوسطى هي تسمية تطلق على الفترة الزمنية في التاريخ الأوروبي التي امتّدت من القرن الخامس حتّى القرن الخامس عشر الميلادي. حيث بدأت بانهيار الإمبراطورية الرومانية الغربية واستمرّت حتى عصر النهضة والاستكشاف. وتُعتبر فترة العصور الوسطى هي الفترة الثانية بين التقسيمات التقليدية للتاريخ الغربي: الفترة القديمة، والوسطى، والحديثة.

الاقتصادي بالقطاع الزراعي وما يرافقه من تصنيفات للمجتمع. في ما يلي نحاول التعرف اكثر على النظام الاقتصادي الاقطاعي وفق المحاور التالية :

1- تعريف النظام الاقطاعي

يعرف النظام الإقطاعي (Feudal System) او الاقطاعية (Feudalism) بأنَّه واحد من الأنظمة السياسية والاجتماعية التي انتشرت في العصور الوسطى، هو الشكل التنظيمي لنشاط الزراعة، نشأ على إثر سقوط الإمبراطورية الرومانية وزوال نظام الرق والعبودية الذي كان سائدا في العصور القديمة. استمر لمدة زمنية طويلة امتدت بين القرنين الخامس والثاني عشر(ق5م- ق12 م)، وهناك من يشير الى فترة متأخرة عن ذلك اين امتد النظام الاقطاعي للفترة بين القرنين العاشر والثالث عشر ميلادي (ق10 م- ق 13 م).[1]

يُشير مصطلح الاقطاعية إلى شكل من أشكال حيازة الممتلكات. وهو مصطلح من المصطلحات المرتبطة بالخصائص الأساسية للعصور الوسطى، نجد ان الإقطاع قد مكانة بارزة وبشكل مبالغ فيه حيث ركز على أهمية حيازة الأراضي على حساب الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأخرى الأكثر أهمية.[2] كما ان كلمة "الإقطاعية" هي كلمة مشتقة من المصطلحات اللاتينية المستعملة في العصور الوسطى وتعني الرسوم، والإقطاع. وتشير الرسوم في تلك الفترة إلى الأرض الممنوحة (الإقطاعية) كدفعة للخدمة العسكرية النظامية. وتعود جذور هذا النظام إلى نظام المانورالية (Manorialism) او نظام المانور (manor system) الروماني[3] (حيث تم تعويض العمال بالحماية أثناء إقامتهم في العقارات الكبيرة).[4]

كلمة "مانور" هي كلمة مشتقة من التقسيمات الموروثة التقليدية في الريف الأوروبي، والتي أعيد تعيينها على أنها ولايات قضائية محلية تُعرف باسم مانور أو سيينيوريز (seigneuries) ؛ حيث

---

[1] World History Publishing, https://www.worldhistory.org/Feudalism/, 07-12-2021.

[2] Elizabeth A.R. Brown, Economics & Economic System, britannica 2021, https://www.britannica.com/topic/feudalism, 07-12-20121.

[3] و هو يمثل الطريقة الاجتماعية المنظمة التي نشأت في العصور الوسطى في أوروبا وهو نظام شبيهة بالإقطاع على الرغم من وجود اختلافات بينهما. سادت المانورالية، تحت أسماء مختلفة في معظم أنحاء أوروبا الغربية بما في ذلك فرنسا وألمانيا وإسبانيا. وقد انتشر في إنجلترا ، وكذلك في الشرق الأقصى مثل الإمبراطورية البيزنطية وأجزاء من روسيا واليابان. وقد يتداخل النظام الإقطاعي مع مانورالية لسنوات عديدة في معظم أنحاء أوروبا. تتعلق الإقطاعية بالعلاقة السياسية والعسكرية التي قد تربط الملك بنبلائه. وجدت الطبقة الأرستقراطية لحماية الملك، مقابل مكافئة الملك لأنصاره بالأرض والامتيازات. من ناحية أخرى، فإن مانورالية هي النظام الذي يرتبط به ملاك الأراضي الأرستقراطيون بالفلاحين في ممتلكاتهم. في شكل وحدة اجتماعية اقتصادية وقضائية، يتعايش فيها اللورد ومحكمة العزبة وعدد من الأنظمة المجتمعية معًا، مما يستفيد منه الجميع إلى حد ما.

[4] https://www.worldhistory.org/Feudalism/,

يخضع كل قصر للسيد (السينيور الفرنسي)، وعادة ما يشغل منصبه مقابل التعهدات المقدمة إلى اللورد الأعلى.[1]

ويعرف نظام مانور بأنه طريقة ملكية الأرض (أو الحيازة) في أجزاء من أوروبا ولا سيما إنجلترا، خلال العصور الوسطى. تضمنت سماته المميزة منزل مانور كبير محصن في بعض الأحيان يعيش فيه سيد القصر ومن يعولهم ويديرون عقارًا ريفيًا ، ومجموعة من العمال الذين عملوا في الأرض المحيطة لإعالة أنفسهم والسيد. لقد أوفى هؤلاء العمال بالتزاماتهم بوقت العمل أو المنتجات العينية في البداية، ثم عن طريق الدفع النقدي مع زيادة النشاط التجاري.[2]

اما قاموس أكسفورد الإنجليزي فيعرف نظام الإقطاع بأنه: "ذلك النظام الاجتماعي السائد في أوروبا في العصور الوسطى، حيث كان النبلاء يمتلكون أراضي في مقابل الخدمة العسكرية، وكان التابعون مستأجرين للنبلاء، بينما كان الفلاحون مجبرون على العيش على أرض سيدهم وإجلاله، والعمل مقابل حصة من الإنتاج نظريًا مقابل الحماية العسكرية ".[3]

ومن المهم ان نشير هنا الى ان مصطلح الإقطاع لم يستخدم من قبل الناس الذين عاشوا في العصور الوسطى انفسهم. فهذا النظام لم يعرف صيغ موحدة عبر الدول الأوروبية المختلفة، حيث كانت هناك اختلافات في القوانين والعادات في مناطق جغرافية مختلفة وفي قرون مختلفة.[4]

ويمكن ان نشير هنا الى ان نظام الاقتصادي الاقطاعي لا يقتصر على نمط الأنظمة الزراعية وحسب، بل ينسحب على الأنظمة الاقتصادية بشكل عام. وبمعنى آخر هو نظام يعمل على تنظيم العلاقة بين السيد المالك للأرض والعامل، إذ يقوم على امتلاك الأراضي من قبل فئة معينة يعمل تحت سلطتهم عدد كبير من العمال مقابل نسبة بسيطة من إنتاج الأرض، وسمِّيَ النظام الاقطاعي إقطاعياً نسبةً إلى الإقطاعات اي المساحات الواسعة من الأراضي، وقد انتشر هذا النظام في الكثير من دول العالم لا سيما منطقة اوروبا.

2- نشأة النظام الاقطاعي

كان النظام الإقطاعي بمثابة النظام الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي السائد في أوروبا في العصور الوسطى، نشا هذا النظام على أنقاض النظام العبودي وذلك بعدما قامت القبائل الجرمانية

[1] سينيور و هو الاسم الذي أُطلق سابقًا في فرنسا قبل الثورة ، وفي فرنسا الجديدة وكندا حتى عام 1854 ، للفرد أو الكيان الجماعي الذي يمتلك ملكية - شكل من أشكال حيازة الأراضي - كإقطاعية، مع الحقوق المرتبطة على الأشخاص والممتلكات. يمكن أن يكون السينيور فردًا - ذكرًا أو أنثى، نبيلًا أو غير نبيل، أو كيانًا جماعيًا مثل مجتمع ديني أو دير أو مدرسة دينية أو كلية أو رعية.

[2] Ian John Ernest Keil. "Manorial System". encyclopedia.com. Oxford University Press.

[3] Oxford Learner's Dictionaries ,https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/middle_1?q=Middle, 07-12-2021.

[4] https://www.worldhistory.org/Feudalism/

(اقل تحضراً من الرومان) باحتلال روما، وبالتالي السيطرة على الإمبراطورية الرومانية الغربية (476م).

في ظل هذه الظروف بدا النظام الاقتصادي الإقطاعي بالتشكل لان ملوك الجرمان الذين سيطروا على روما لم يقيموا سلطة مركزية و عمدوا إلى تنصيب قادة جيوشهم حكاماً للأقاليم، ومع مرور الوقت بدا هؤلاء القادة باتخاذ بعض مظاهر الاستقلال عن السلطة المركزية، وأصبحوا يجمعون الضرائب لحسابهم الخاص، كما انشئوا محاكم إقطاعية و كان لكل إقطاعية جيشها الخاص، حتى أن اغلب الإقطاعيين بدئوا بسك النقود بأسمائهم، و بذلك بدت الإقطاعية و كأنها وحدة اقتصادية واجتماعية وسياسية، و بالتالي تشكل ما يسمى بالهرم الإقطاعي.

الشكل5: التركيب السلطوي للهرم الاقطاعي

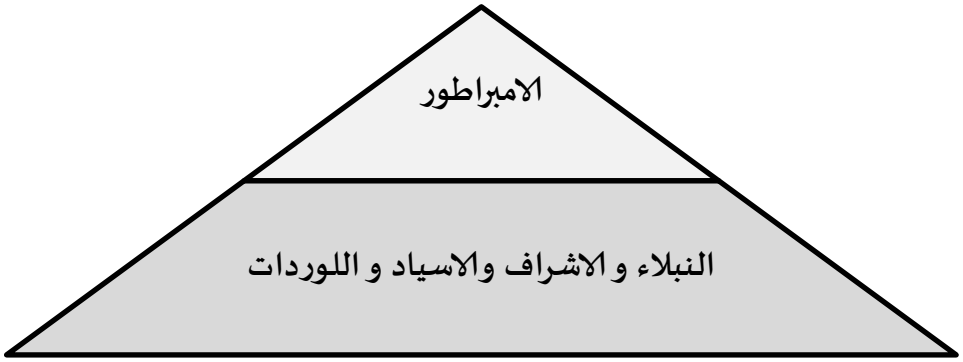

المصدر: اعداد الباحثة.

رافق النظام الاقطاعي تراجع دور الدولة في الشأن الاقتصادي اذ لم يعد لها أي تأثير، وهو الامر الذي ادى الى انقسام السلطة بين فئة معينة من الاشخاص. ونجد ان النظام الاقتصادي الاقطاعي قد تطور ببطوء عبر مراحله المختلفة.

3- مميزات وخصائص النظام الاقتصادي الاقطاعي

نظراً لطبيعة العلاقات الانتاجية والاقتصادية التي تحكم الطبقات الاجتماعية السائدة في تلك الفترة فقد تميز النظام الاقطاعي بعديد المزايا، في ما يلي نذكر اهم تلك الميزات والخصائص :

- الزراعة هي النشاط الاقتصادي الاهم .
- تحقق الإقطاعيات الاكتفاء الذاتي بصفتها اقتصاديات مغلقة حيث لا تتم المبادلات فيما بين الاقطاعيات.

- استيلاء قادة الإقطاعيات على اغلب الأراضي الزراعية بشكل تعسفي.
- الاستيلاء على اراضي الفلاحين بعد سلبهم اياها نتيجة عزجهم عن سداد الضرائب التي كانت تفرض عليهم.
- انتقال ملكية اغلبية الأراضي الى الاقطاعيين.
- تحول المزارعين الى عبيد للأرض وتابعين الى الإقطاعيين.
- دخول الكنسية كمدافع قوي عن النظام الاقطاعي نظراً لارتباط مطالحها بهذا النظام، حيث كانت الكنيسة تتحصل على جزء هام من الاقتطاعات التي كان تفرض على المزارعين.
- فرض نظام السخرة على المزارعين حيث يخصصون أيام معينة من الأسبوع للعمل على أرض الملاك. ويشير مصطلح السخرة الى العمل غير مدفوع الأجر وغير التطوعي، وهو عمل متقطع بطبيعته ويستمر لفترات زمنية محدودة، عادة ما يكون عدد معين من أيام العمل. يفرض هذا الشكل من النظم عادة هو من قبل السلطات. وعليه فإن نظام السخرة يمثل نوعا من انواع الضرائب، ولا تتطلب السخرة أن يمتلك العمال أرضًا أو محاصيل أو نقودًا.
- نظراً لطبيعة العلاقة التي كانت سائدة، فقد تميز المجتمع الاقطاعي بوجود طبقتين رئيسيتين و هما طبقة الإقطاعيين وطبقة الفلاحين ، والى جانب هناك فئات أخرى مثل صغار المنتجين و الحرفيين و التجار.

وعليه فان نظام الاقطاع في القرون الوسطى استند بالأساس إلى العلاقة التي تربط بين اللوردات والمزارعين، ولكن نظرًا لأن هذا النظام أصبح أكثر تعقيدًا بمرور الوقت، فقد ضعفت هذه العلاقة. حيث أصبح اللوردات يمتلكون عقارات متعددة ويمكن أن يكون التابعون مستأجرين لقطع أرض مختلفة بحيث تصبح الولاءات مشوشة وحتى متضاربة في بعض الاحيان مع الأشخاص الذين يختارون احترام العلاقة التي تناسب احتياجاتهم الخاصة بشكل أفضل.

وأخيراً يمكن ان نشير هنا الى أن هذه المرحلة التاريخية عرفت ضعف و انحسار التجارة بين اوروبا و باقي المناطق وهذا راجع لعدم وجود الأمن و الاستقرار في الطرق التجارية التقليدية المؤدية إلى الشرق بعد تعاظم نفوذ الدولة الإسلامية، لذلك فان اوروبا في عهد الإقطاع تميزت بالاكتفاء الذاتي واقتصرت تجارتها مع العالم الخارجي على بعض المنتجات المحدودة فقط.

نظراً لما حمله النظام الاقطاعي من تناقضات كبيرة مست جميع الاصعدة (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية)، فقد انتهى نتيجة لعدد من الافرازات التي ادت الى زوال هذا النظام الاقتصادي، نذكر من اهم تلك المعطيات :

- انتشار الامراض الفتاكة (الطاعون) الذي اثر بشكل كبير على النظام الاقطاعي، حيث ادى هذا الداء الى موت عدد هائل من الناس العاملين في الاراضي الزراعية، ونفورهم من مهامهم المعتادة.
- الحروب الصليبية التي استنزفت عدد العمال العاملين ايضا في القطاع الزراعي،
- ثوران الفلاحين على النبلاء وملاك الاراضي، نتيجة الاستغلال الذي كان يعاني منه العمال والفلاحين خصوصاً.

الفصل الثالث:

الانظمة الاقتصادية الحديثة

لكل عصر من العصور بنيته الخاصة التي يتشكل منها نظامهُ السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فإذا نظرنا إلى العصر الأوروبي الوسيط وجدنا أن الديانة المسيحية الكاثوليكية مثلت الجوهر الاساس لجميع معطيات ومحددات ذلك العصر، فالبنية السياسية حينها دعمت بالاساس من قبل الكنيسة الكاثوليكية، وفي حين تدعم الجانب الاقتصادي من قبل النظام الإقطاعي الذي كان مسيطراً حينها، ولكن سرعان ما انحلت واندثرت هذه الاوضاع نتيجة لظروف متعلقة بتدهور الحياة السياسية والاقتصادية.

فالوقائع التي شهدتها المنطقة الاوروبية مجتمعة ادت الى اتساع الهوة والفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين الطبقة الأرستقراطية (النبلاء ورجال الدين) وبين عامة الشعب وهما الطبقات الممثلة للجتمع الاروربي حينها. لياتي بعد ذلك واقع جديد تمثل في ظهور الفكر الرأسمالي البرجوازي، وبموجبه تم القضاء على النظام الإقطاعي بسبب تغير نمط الإنتاج الذي كان سائداً حينها نتيجة لما افرزته الثورة الصناعية في الاقتصاديات الاووربية، اضافة الى نمو حركة التجارة الدولية وملكية وسائل الإنتاج.

ونتيجة الى المآلات التي نتجت عن الممارسات الطبقة الرأسمالية، والتي افضت الى انتشار الاستغلال البد العاملة وتفشي الطبقية بشكل قوي داخل المجتمع الواحد. ادى الى ظهور ثورة فكرية جديدة تعمل على اصلاح الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تجسد نتيجة الافكار الرأسمالية، حيث ظهر الفكر الاشتراكي لتيار فكري بديل يسهم في تحسين الاوضاع الاقتصادية لطبقة العمال والكادحين.

وعليه فان المجتمعات الانسانية الحديثة قد عرفت عدد من الانظمة الاقتصادية المتباينة والمتنافرة من حيث مبادئها وجوهرها وسياساتها، والتي تختلف تماماً عن تلك الانظمة الاقتصادية التي عرفتها العصور الاقدم. فالاقتصاد العالمي في العصر الحديث عرف تطبيق نظامين هاميّن ينتمي كل منها الى معكسر فكري يمثله، فالمعسكر الشرقي يمثل التيار الاشتراكي، في حين يمثل المعسكر الغربي التيار الرأسمالي، ويتوسط هذين النظامين الاقتصاديين النظام الاقتصادي الاسلامي الذي يختلف كثيراً في مضامينه ومقوماته عن كلا النظامين السابقين وغاياتهما. وعليه فإننا سنعمل على

التعرف بداية النظامين الوضعيين (الرأسمالي والاشتراكي)، وأخيراً نتعرف على النظام الاقتصادي الاسلامي، وذلك وفق العناصر التالية .

- **اولا- النظام الاقتصادي الرأسمالي**
- **ثانيا- النظام الاقتصادي الاشتراكي**
- **ثالثا- النظام الاقتصادي الاسلامي**

اولا- النظام الاقتصادي الرأسمالي

تعود جذور النظام الرأسمالي الى المدرسة الكلاسيكية (الفكر التقليدي) التي تبنت العديد من المبادئ التي تحقق الحرية الاقتصادية بعيداً عن تدخل الدولة، وهو الاساس الذي تبناه التيار التجاري (المذهب المركانتيلي) والذي لم يحقق الكثير لأوروبا، وعلى النقيض من افكار التيار التجاري عمد رواد الفكر الكلاسيكي الى رسم طريق جديد يحقق الرفاهية للفرد وفق معطيات تضمن الحرية الاقتصادية وتتيح المجال امام حرية الملكية الخاصة والتنافس الحر.

فقد تطورت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وانتقلت من تمركزها في يد فئة قليلة هي من تتملك وتسيطر على وسائل الإنتاج، الى ظهور علاقات جديدة ذات سمات مغايرة، حيث انتقل المجتمع الاوروبي من الإقطاع إلى البرجوازية ثم إلى الرأسمالية التي اضفت على المجتمع جملة من المبادئ المختلفة التي تعزز نمط الملكية الفردية والحرية الاقتصادية، وكان للثورة الصناعية في أوربا الدور الابرز في تحديد ملامح النظام الجديد (الرأسمالية) .

وعليه فان الرأسمالية هي نظام اقتصادي يتميز بالملكية الخاصة واستخدام رأس المال بدافع الربح. أهم ميزات الرأسمالية هي وجود الملكية الخاصة. فكل شخص لديه الحرية في من أي شركة في أي مكان، بشرط أن يكون لديه رأس المال المطلوب. كما تقوم الراسمالية على مبدأ عدم التدخل الذي قد يعني تقليل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلى الحد الأدنى.

1- اسس ومبادئ الرأسمالية

تقوم الرأسمالي والتي تعبر عن ذلك النظام الاقتصادي ذو الفلسفة الاجتماعية والسياسية التي يقوم على أساس وجوهر الملكية الفردية. وتتأسس الرأسمالية من خلال على جملة من المبادئ التي تمثل قوام النظام الرأسمالي وتتمحور حول هذه المبادئ جميع معطيات هذا النظام.[1]

أ- الملكية الخاصة

تمثل الملكية الخاصة في النظام الرأسمالي القاعدة العامة التي تمتد إلى كل مجالات وميادين الثروة المتنوعة ولا يمكن الخروج عنها إلا بحكم ظروف استثنائية، تضطر الدولة أحياناً إلى تأميم هذا المشروع أو ذاك، وجعله ملكاً للدولة. فما لم تبرهن التجربة الاجتماعية على ضرورة تأميم أي مشروع، تبقى الملكية الخاصة هي القاعدة النافذة المفعول. وعلى هذا الأساس تؤمن الرأسمالية بحرية التملك، وتسمح للملكية الخاصة بغزو جميع عناصر الإنتاج من الأرض والآلات والمباني والمعادن، وغير ذلك من

[1] عويسي امين، **النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية (العلاقة والافرازات)**، دار احياء للنشر الرقمي، 2014، ص ص 53- 54.

ألوان الثروة. ويتكفل القانون في المجتمع الرأسمالي بحماية الملكية الخاصة، وتمكين المالك من الاحتفاظ بها.

ب- الحرية الاقتصاية

لغرض استغلال الفرد ملكيته و إمكاناته على الوجه الذي يروق له، والسماح له بتنمية ثروته بمختلف الوسائل والأساليب التي يتمكن منها. فإن كان يمتلك أرضاً زراعية مثلاً، فله أن يستغلها بنفسه يف أي وجه من وجوه الاستغلال، وله أن يؤجرها للغير، وأن يفرض على الغير شروطه التي تهمه، كما له أن يترك لأرض دون استغلال. وتستهدف الحرية الرأسمالية التي يمنحها المذهب الرأسمالي للمالك أن تجعل من الفرد العامل الوحيد في الحركة الاقتصادية، إذ ما من أحد أعرف منه بمنافعه الحقيقية، ولا أقدر منه على اكتسابها.

ت- ضمان حرية الاستهلاك

فلكل شخص الحرية في الإنفاق من ماله كما يشاء على حاجاته ورغباته، وهو الذي يختار نوع السلع التي يستهلكها، ولا يمنع عن ذلك قيام الدولة أحياناً بتحريم استهلاك بعض السلع، لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة، كاستهلاك المخدرات. فهذه هي المعالم الرئيسية يف المذهب الرأسمالي التي يمكن تلخيصها في ثلاثة مناحي هي: حرية التملك، حرية الاستغلال، وحرية الاستهلاك.

2- مراحل تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي

تطورت الرأسمالية عبر ثلاث مراحل اساسية كبرى تمثلت في كل من: الرأسمالية التجارية والرأسمالية الصناعية والرأسمالية المالية. نتعرف عليها بنزع من التفصيل فيما يلي من عناصر.

الشكل 6: المراحل الكبرى لتطور الرأسمالية

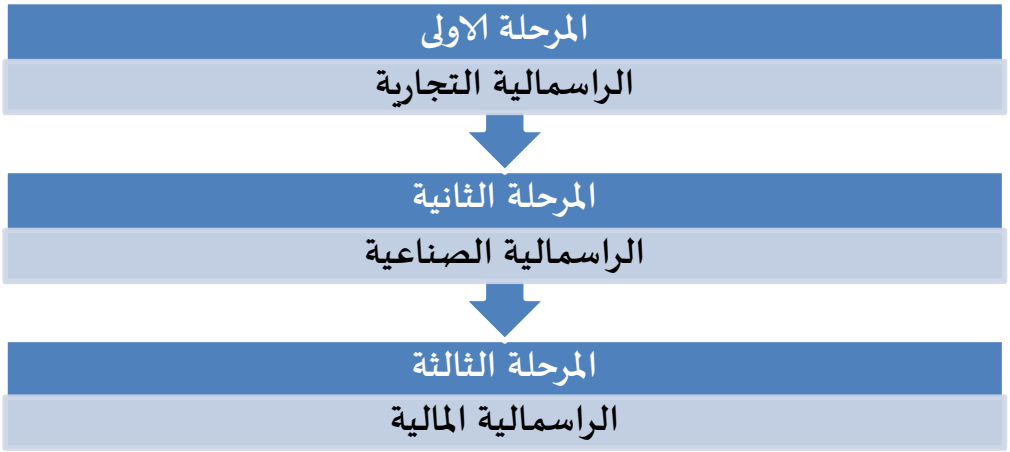

المصدر: اعداد الباحثة.

أ- الرأسمالية التجارية

خلال هذه المرحلة مثل التجار العنصر الأساسي في الحياة الاقتصادية في اوروبا وأصبحت الطبقة البرجوازية تشكل قوة اجتماعية واقتصادية مكنت من تحديد ملامح الواقع الأوروبي الجديد الذي كان سائداً في القرن السادس عشر والسابع عشر ميلادي.

وكان للاكتشافات الجغرافية التي تمت خلال القرن السادس عشر الدور البارز في ظهور الرأسمالية، حيث اتاحت هذه الاكتشافات المجال لتوسيع طرق التجارة الخارجية للدول الأوروبية، وهو الامر الذي سمح لهذه المناطق بتحقيق النمو الاقتصادي والازدهار. كما أسهمت الثورة الفكرية[1] اهمية بالغة في توعية الافراد وتوجيههم نحو قطاع التجارة، وهو ما جعل من هذه المرحلة تسمى بالرأسمالية التجارية.

وقد أدى تطور الطرق التجارية واتسعت الأسواق التجارية ومجالات أمام الشركات التجارية الأوروبية إلى دخول مرحلة متقدمة من المبادلات التجارية الدولية الواسعة. فاتساع التجارة الخارجية لانكلترا ساعد على اكتشاف اسواق تجارية جديدة، بالإضافة الى الاسواق التجارية الخاصة امتلاك بالمستعمرات الكثيرة التي كانت تمتلكها بريطانيا والتي ساعدتها بشكل قوي في توسيع تجارتها الخارجية ومكنها من امتلاكها على كميات كبيرة من الذهب والفضة.

ب- الرأسمالية الصناعية

اخذت المرحلة الثانية من تطور الرأسمالية او ما يعرف بالراسمالية الصناعية والتي كانت في القرن الثامن عشر، شكل اخر مغاير عن المرحلة الاولى تأثرت معطيات هذه المرحلة بالثورة الصناعية التي بدأت في إنجلترا،[2] حيث اكتشفت تقنيات جديدة للإنتاج انتشرت هذه التقنيات في باقي مناطق أوروبا. وقد اسهمت الثورة الصناعية في انتشار المصانع وتوسعها في اوروبا الامر الذي دفع نحو ظهور طبقة برجوازية اسهمت بشكل جلي في تطوير العملية الانتاجية في المجال الصناعي، كما اصبحت الاستثمارات في الصناعة هي اساس استثمارات النشاط الاقتصادي.

[1] تعتبر الثورة الفكرية التي عرفتها أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر او ما يعرف بعصر النهضة امتداد للإصلاحات الدينية والتحولات التي عرفها القرن السادس عشر لكن الاتجاه الجديد الذي سلكه الفكر في هذه المرحلة الثانية كان اتجاها يعتبر الحرية الشخصية مبدأ مقدس.

[2] من نتائج الثورة الصناعية ظهور الطبقية في المجتمع الرأسمالي فكانت المجتمع منقسم بين طبقتين هما الطبقة الرأسمالية المالكة لوسائل الانتاج والطبقة العاملة التي لا تملك سوى قوة عملها، كما ادت الثورة الصناعية الى ظهور مشكلة البطالة في المجتمعات الرأسمالية وذلك بسبب احلال الآلة محل اليد العاملة. ولم تظهر الثورة الصناعية في اووربا في وقت واحد بل ظهرت في انكلترا ثم فرنسا وألمانيا وغيرها من البلدان الاوروبية.

وقد قامت الثورة الصناعية في انكلترا بفعل تراكم رؤوس الاموال من المستعمرات والسيطرة على السوق العالمية وما رافق هذه الثورة من اختراعات غيرت في اساليب الانتاج وفتحت المراصد الجديدة للاستثمار، بينما بقت التجارة لم تكن اكثر من وسيط في تسويق ما ينتج.

ت- الرأسمالية المالية

ارتبطت هذه المرحلة بتطور حركة راسس المال، فلم تكن ظاهرة تراكم راس المال بالظاهرة المعروفة قبل ذلك الحين في اوروبا، حيث ان اموال الاسياد في النظام الاقطاعي ورجال الدين كانوا يوجون رؤوس الاموال في بناء القصور والكنائس. ولما سيطر التجار على راس المال اختلف الأمر، وأصبحت الاموال تستغل في مجال الاستثمارات المختلفة من مشاريع ومصانع وشركات وغيرها من الانشطة التنموية الاخرى.

ومع تطور عمل الجهاز المصرفي والمؤسسات المصرفية الاوروبية بمختلف اشكالها وما تبعها من رواج لأسواق الأوراق المالية نهاية القرن التاسع عشر، بدأت مرحلة جديدة للرأسمالية وصفت بالرأسمالية المالية اين سيطر راس المال وطغى على مفاصل الانشطة الاقتصادية على خلاف ما سبق من مراحل. وتعد هذه المرحلة من اهم المراحل التي عرفتها الرأسمالية، حيث اصبحت الاقتصاديات الرأسمالية اكثر حساسية وتأثر بالاختلالات الاقتصادية التي تجعلها عرضة للازمات الاقتصادية المختلفة.

وقد مثلت نهاية الحرب العاليمة الاولى مناسبة لمود اول نظام اشتراكي ياخذ بالمذهب المركسي. فمع قيام الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917،[1] قام نظام اقتصادي جديد يرفض فكرة الملكية الخاصة وقوانين السوق، ويستند الى اشكال من الملكيات العامة يحاول فرض اسلوب جديد للادراة الاقتصادية المركزية .[2]

ثانيا- النظام الاقتصادي الاشتراكي

يمثل النظام الاقتصادي الاشتراكي تلك العقيدة الاقتصادية والاجتماعية التي لا تتفق مع عقيدة النظام الراسمالي، فالاشتراكية تدعو الى سيطرة الملكية الجماعية على وسائل الانتاج بدلاً من

[1] الثورة البلشفية أو ثورة أكتوبر كانت المرحلة الثانية من الثورة الروسية عام 1917 قادها البلاشفة تحت إمرة فلاديمير لينين وقائد الجيش الأحمر ليون تروتسكي بناءً على أفكار كارل ماركس وتطوير فلاديمير لينين؛ لإقامة دولة اشتراكية. وتعد الثورة البلشفية أول ثورة شيوعية في القرن العشرين الميلادي، أسفرت هذه الثورة عن قيام الاتحاد السوفيتي.

[2] حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، 1978، ص 98.

الملكية الخاصة، وتقوم الاشتراكية على معتقد مفاده ان كل ما ينتجه الفرد هو ناتج اجتماعي ولكل شخص الحق في الحصول على حصة من السلعة التي يساهم في انتاجها.

ويقوم الفكر الاشتراكي أساساً على فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاهداف التنموية التي يعجز فيها الافراد عن تحقيقها. اضافة الى تحقيق مبدأ التكافوء والمساواة بين افراد المجتمع الواحد. بعيداً عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي ظهرت من خلال تطبيق النظام الرأسمالي. وبالمقابل فان الاشتراكية ترى ان تحقيق مبدأ الحرية والمساواة يتطلب احداث سيطرة اجتماعية على الموارد التي ينتفع بها الانسان وتحقق رفاهيته. وقد تم طرح هذه الافكار والمبادئ في بيان الحزب الشيوعي عام 1848 من قبل رائد التيار الاشتراكي كارل ماركس وتلميذه فردريك انجلز.[1]

و يمكننا القول بان الاشتراكية هي نظام اقتصادي تكون فيه وسائل الإنتاج (رأس المال المعدات والمباني والأراضي) مملوكة للدولة. بهدف إدارة الاقتصاد من أجل المنفعة الاجتماعية بدلاً من الربح الخاص. وهي نظام يؤكد على العمل حسب قدرة الفرد وتكافؤ الفرص للجميع بغض النظر عن الطبقة والامتيازات الموروثة.

1- تعريف النظام الاشتراكي

عادة ما يشير مفهوم الاشتراكية الى ذلك النهج الاقتصادي الذي يسمح بتدخل الدولة لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية بشكل مركزي. وهي بذلك تعد نقيضا لسياسة الحرية الاقتصادية. وعادة ما يرتبط البعد الاجتماعي بشكل قوي مع المعطيات الاقتصادية في التحليل الاشتراكي.

ونلاحظ ان الاشتراكي قد جمعت بين الفكر الاقتصادي للمدرسة الاشتراكية المثالية وبين التطبيق الفكري الذي حملته المدرسة الفكرية للاشتراكية العلمية، فقبل ظهور الفكر الماركسي كانت هنالك العديد من الاصوات التي تدعو الى ضرورة اقامة تجمعات تقوم على مبادئ اشتراكي " خيالية" او "مثالية"، وهو الامر الذي لم يتحقق نظرا لافتقار انصار الاشتراكية المثالية الى التحليل الاقتصادي

[1] تختلف الشيوعية عن الاشتراكية الا ان الشيوعية تمثل شكل من أشكال الاشتراكية، والشيوعية تعني نظاماً مثالياً تكون فيه كل وسائل الإنتاج وغيرها من أشكال الممتلكات مملوكة للمجتمع ككل، ومشاركة أفراد المجتمع في العمل والدخل. يقوم الناس باعمالهم وفق طاقاتهم وحاجاتهم. الهدف هو لخلق مجتمع غير طبقي. الفرق الرئيسي في النظام السياسي بين الشيوعية و الاشتراكية فيتمثل في أن الشيوعية تقول انه لا توجدُ أيّ سُلطة حاكمة للدّولة، بل يقوم الشّعب بحُكمِ نفسه بنفسه من خلال الاعتماد على نظامِ الأحزاب، اما الاشتراكية فترى ضرورة وجود نظام اشتراكي حاكم يوفّرُ التّعايش بين كافّة أفراد المُجتمع بطريقة مُشتركة. اما النظام الاقتصادي عند الشيوعية تكونُ كافّة وسائل الإنتاج بيد الأفراد، مع الحرص على إلغاء أيّ وجود للمُلكيّة الخاصّة لرأس المال. اما الاشتراكية فتتبنى فكرة ان تحصلُ مُؤسّسات القطاع العام على مُلكيّة وسائل الإنتاج مع السّعي للمُحافظة على مُساهمةِ الأفراد في الحصول على حصصهم بالتّساوي من إجماليّ الإنتاج العام.

الواقعي الذي يجعل من امكانية تجسيد افكارهم امراً قائماً. - وان اشرنا الى العديد من معطياتها فيما سبق من نقاط- الا اننا نورد في ما يلي بعض التعاريف الخاصة بالنظام الاقتصادي الاشتراكي على النحو التالي :

- التعريف الأول يقول بان النظام الاشتراكي: "هو نظام سياسي يقوم على الملكية العامة الجماعية او المشتركة التي تلغي حق الفرد في امتلاك وسائل الإنتاج، وتقر حق الجماعات بامتلاكها، وتشجع الملكية العامة على الملكية الخاصة".
- التعريف الثاني يشير الى ان النظام الاشتراكي: "يسعى الى سيطرة الدولة على الموارد المادية والبشرية عن طريق هيئات تُعنى بالتخطيط المركزي".
- التعريف الثالث يقول ان النظام الاشتراكي هو: "نظام جماعي ظهر في الاتحاد السوفيتي ثم اتسع بعد ذلك إلى دول أوربا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية ودول العالم، يسعى إلى القضاء على الاستغلال من خلال الغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية".

2- نشأة النظام الاشتراكي

تعود جذور الاشتراكية والفكر الاشتراكي بشكل عام الى الثورة الفرنسية التي حدث الفي عام 1789، حيث تأثر التيار الاشتراكي بجملة التغيرات والمستجدات التي فرضتها الثورة الفرنسية. وتعود القواعد الفكرية للتيار الاشتراكي الى الفكر الاشتراكي العلمي، او ما يعرف بالاشتراكية العلمية التي كان كارل ماركس يمثلها ويدافع عن مبادئها باعتبارها المخرج الامثل لتحقيق العدل والمساواة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.[1] وقد كتب المفكرين كارل ماركس وفردريك انجلز ما يعرف "ببيان الحزب الشيوعي" في عام 1848، وذلك قبل اندلاع ثورة عام 1848 والتي اجتاحت منطقة اوروبا.

وقد شهد ان الثلث الاخير من القرن التاسع عشر نمو عدد الاحزاب الديموقراطية الاجتماعية المستندة على افكار ماركس. وانتشر الفكر الاشتراكي بشكل قوي في مناطق واسعة ومختلفة من

[1] الثورة الفرنسية هي الثورة التي قام بها الشعب الفرنسي في عام 1789 ضد الملك لويس السادس عشر، الذي احتكر السلطة السياسية، مسببا انهيار الاقتصاد الفرنسي، فكانت الضرائب التي حاول فرضها على الشعب السبب المباشر لقيام الثورة الفرنسية. وقد شهدت فترة الثورة حالة من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في فرنسا استمرت من 1789 حتى 1799، وكانت لها تأثيرات عميقة على أوروبا والعالم عموما، انتهت بسيطرة البورجوازية خلال التحالف مع نابليون، وانتهت بسيطرة البورجوازية التي كانت متحالفة مع طبقة العمال مع إحقاق مجموعة من الحقوق والحريات للطبقة العاملة والمتوسطة للشعب الفرنسي. من نتائج الثورة سقوط الملكية وتاسيس الجمهورية، تعتبر الثورة الفرنسي من ابرز الاحداث التي اثرت بشكل جلي و عميق مسار تاريخ البشرية الحديث. تمثل الثورة الفرنسية نموذجاً للثورات في العصر الحديث.

العالم[1]، لعل ابرزها اقتصاديات ما يعرف سابقاً بالاتحاد السوفيتي. اضافة الى وصوله الى مناطق اخرى من العالم بعد ذلك، وعلى وجه التحديد الدول الاقل نمواً والدول المناهضة للفكر اللبرالي الحر. وفي مجموعها تشكل الدول المستقلة حديثاً والتي كانت عبارة عن مستعمرات خاضعة للدول الرأسمالية الاستعمارية.[2]

الجدول1: الخلفية الفكرية لظهور النظام الاقتصادي الاشتراكي

التيار الفكري	اهم رواد ومبادئ التيار الفكري
اولا- الاشتراكية المثالية (الطوباوية)	- اهم روادها هم : سان سيمون(1760-1825)، شارل فوريه (1772- 1837)، روبير اوين (1771- 1865)، برودين (1809- 1865). - اهم مبادئهم: المساواة والعدل، السعاد والسلام لجميع افراد المجتمع، الملكية الجماعية لوسائل الانتاج.
ثانيا- الاشتراكية العلمية	- اهم روادها هم : كارل ماركس وفردريك انجلز - اهم مبادئهم:

[1] يمثل بيان الحزب الشيوعي أو «المانيفيستو» الذي كتب من طرف كل من كارل ماركس وفريدرك أنجلز. ومنذ ذلك الحين يعد هذا البيان أحد أكثر الكتب السياسية تأثيرًا في العالم. قدم الكتيب نهجًا تحليليًا للصراع بين الطبقات الاجتماعية (تاريخيًا وفي زمن الكتاب) ومشاكل الرأسمالية، وتنبأ بأشكال المستقبل الشيوعي المحتمل. احتوى اليان على نظريات ماركس وإنجلز حول طبيعة المجتمع والسياسة، والذي وصفوه قائلين: «إن تاريخ كل مجتمع موجود حتى الآن هو تاريخ صراع الطبقات». كما أوضحا اعتقادهما بأنه خلال فترة وجيزة سيستبدل المجتمع الرأسمالي بالاشتراكية، ثم في نهاية المطاف بالشيوعية. ومن بين ما تضمنه البيان :

"يمكن أن ينتصر العمال من وقت إلى آخر. وتكمن الثمرة الحقيقية لمعاركهم ليس في النتيجة المباشرة فحسب، بل في التوسع الدائم لإتحاد العمال"، " إن العامل الحديث، عوضا عن أن ينهض مع تقدم الصناعة، يغوص أعمق فأعمق إلى شروط معيشية أدنى من مستوى طبقته، ليصبح معدما. ويتطور الفقر الشديد بسرعة أكبر من سرعة تطور السكان والثروة. وهنا يصبح من الواضح أن البورجوازية لم تعد صالحة لتفرض شروط وجودها على المجتمع كقانون سائد. أي أنها غير ملائمة للحكم لانعدام كفاءتها في تأمين وجود عبدها من خلال عبوديته، فهي لا تستطيع أن تمنع غرقه في مثل هذه الحالة، لأنه يتعين عليها أن تطعمه عوضا عن أن يطعمها. لم يعد المجتمع قادرا على أن يعيش تحت ظل هذه البورجوازية، وبعبارة أخرى، لم يعد وجودها منسجما مع المجتمع".

[2] الاتحاد السوفيتي او اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية هو تجمع للدولة الاشتراكية الشيوعية سابقا شملت حدودها أغلب مساحة منطقة أوراسيا في الفترة ما بين عامي 1922 وحتى 1991. تكون الاتحاد من خمسة عشر جمهورية ذات حكم ذاتي. وتعد موسكو عاصمة لها. وتعود جذور الاتحاد السوفييتي إلى ثورة أكتوبر عام 1917 عندما أطاح البلاشفة بقيادة لينين بالحكومة المؤقتة التي حلت محل الملكية في الإمبراطورية الروسية، وكانت بداية حرب أهلية بين الجيش الأحمر البلشفي والعديد من القوات المناهضة للبلشفية. توسع الجيش الأحمر وساعد البلاشفة المحليين على تولي السلطة وإنشاء السوفيتات. بحلول عام 1922، انتصر البلاشفة وشكلوا الاتحاد السوفيتي بتوحيد جمهوريات كل من روسيا، والقوقاز، وأوكرانيا، وبيلاروس. وقد تفكك الاتحاد السوفيتي في 26 ديسمبر 1991 عقب إصدار مجلس السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي إعلان يتضمن الاعتراف باستقلال الجمهوريات السوفيتية السابقة، وإنشاء رابطة الدول المستقلة لتحل محل الاتحاد السوفيتي.

تتمثل الفروق الجوهرية بين الفكرين في كون الاشتراكية المثالية تدعو الى نبذ النظام الراسمالي واحلاله بنظام اكثر عدالة ومساواة بطرق سلمية من خلال تقدم العلم والمعرفة، في حين يدعو ماركس الى ان حالة الانتقال لا تتحقق إلا بالثورة على الظلم والذي قال انها ستحدث لا محالة نتيجة صراع طبقات المجتمع .

المصدر: اعداد الباحثة.

3- مبادئ النظام الاشتراكي

يتميز النظام الاقتصادي الاشتراكي بعديد من الصفات والمميزات التي توضح الفروق بينه وبين معطيات النظام الرأسمالي، وتتمثل هذه المبادئ في :

أ- الملكية الجماعية لوسائل الانتاج

او ما يعرف بالأيديولوجية الجماعية او الايديولوجية الاشتراكية والتي تعد بدورها أيديولوجية ذات مصادر متعددة، وهي تعد بمثابة رد فعل للأيديولوجية الرأسمالية، ومرحلة تاريخية تالية لها. ففي مواجهة النظام الطبيعي وجد النظام الجماعي، وهي أيديولوجية علمية ومادية، وهذه الأيديولوجية العلمية الاشتراكية هي التي تواجه ايديولوجية الرشادة والعقلانية في النظام الرأسمالي، فهي لا تؤمن بالغيبيات، وتهتم بالقوانين التطورية وتعتمد على الجدلية والمادية في تفسير تطور المجتمع.

فللملكية الجماعية لوسائل الانتاج اهمية كبيرة وبارزة في النظام الاقتصادي الاشتراكي وهي جوهر الاختلاف بين الاشتراكية والنظام الرأسمالي، والمقصود بالملكية الجماعية هنا ان وسائل الانتاج تكون مملوكة ملكية جماعية أي ملك للمجتمع وليس لصاحب راس المال. وبموجب هذا المبدأ (الملكية الجماعية لوسائل الانتاج) فانه يحصل توافق بين مصالح العمال و بين زيادة الإنتاج، على اعتبار ان العمال هم مالكي وسائل الانتاج التي يستخدمونها لغرض اشباع حاجيات ورغبات المجتمع، هذا المجتمع الذي يمثله بالأساس قطاع العمال.

فالتنظيم والعلمانية تقابل الرشادة بهدف تحقيق أكبر كفاءة النظام، وعليه فان الاشتراكية تؤسس على مبدا الجماعية في مواجهة منطق الفردية، فهي تفضل المصلحة الجماعية على المصلحة الفردية وهي بذلك تعارض مقاصد ومبادئ التيار الليبرالي، وتؤمن بضرورة التدخل وتوجيه النشاط الاقتصادي لصالح المجتمع، وتصحيح الآثار الاجتماعية وأنانية السلوك الفردي.

ب- التوزيع العادل للثروات

يقوم هذا المبدأ على تحقيق اقصى اسباع عادل ممكن للأفراد المجتمع في ظل النظام الاشتراكي، فشعار الاشتراكية في ذلك هو " لكل بحسب عمله ولكل بحسب حاجته"، لأجل تحقيق توزيع عادل و متساوي للثروات بين افراد المجتمع الواحد.

وتعتبر عملية إعادة توزيع الدخل القومي بشكل يحقق العدالة والمساواة في التوزيع من اهم الأسس التي يقوم عليها الفكر الاشتراكي، وتختص الدولة وأجهزتها في تحقيق هذا المبدأ، فالدولة ومن خلال جهاز التخطيط المركزي تعمل على تخصيص الموارد وتوزيعها حسب نظام موحد وعادل بين افراد المجتمع، كل حسب دوره او مساهمته في الدخل القومي.

وعليه فان دور الدولة في هذه الحالة هي توزيع الدخل بشكل عادل بين جميع افراد المجتمع، دون تحيز لمجموعة دون أخرى، بطريقة تحقق الاشباع المجتمعي لحاجيات الافراد. ولا يقصد هنا بالعدالة والمساواة ان يتقاضى كل فرد نفس النصيب من الدخل القومي، وانما ينال كل فرد نصيبا يتلائم مع مردوده من الانتاج ومساهمته فيه. فالأشخاص المتساوون في الكفاءة والإنتاجية سوف ينالون نصيباً متكافئاً. ويترتب على ذلك عدم حدوث تفاوت كبير في دخول الافراد.

والتوزيع العادل للثروة بين الافراد وفق ما تنص عليه طبيعة النظام الاشتراكي من وجوب الغاء الملكية الخاصة، لا تسمح لفئة من المجتمع أن تقتطع أجزاء هامة من الدخل القومي دون أن تساهم فيه بجهد فعلي وملموس. وبذلك يتحول المجتمع إلى طبقة واحدة تعمل على تحقيق أهداف المجتمع وتتلقى التعويض العادل (التوزيع العادل) لقاء مساهمتها وجهودها في الانتاج.

ت- التخطيط المركزي

يعتبر الهدف الاساس من التخطيط المركزي هو اخضاع جميع الفعاليات الاقتصادية والسياسية بمختلف اشكالها الى هدف الدولة المركزي والمتمثل في التويع اعادل للدخل الوطني، يقوم بعملية التخطيط المركزي ما يعرف بلجان التخطيط المركزي، والتي تعنى اساسا بوضع خطط تنموية للاقتصاد بقصد احداث تأثير عام وليس فردي. ويتبلور هذا التخطيط ما يعرف " بالخطط التنموية او برامج التنمية الاقتصادية"، تتضمن هذه البرامج المخططات خطط للإنتاج والتوزيع والأسعار والعلاقات بيم مختلف الوحدات الاقتصادي في البلد.

ويعتبر أسلوب التخطيط المركزي احدا اهم مبادئ النظام الاشتراكي والذي يقوم على مفهوم التخطيط الشامل في الادارة الاقتصادية، ونعني بالتخطيط عموما السيطرة على واقع معين وذلك بقصد تغييره في فترة زمنية ٍ محددة إلى واقع جديد.

والتخطيط المركزي الاشتراكي هو محاولة تسعى من خلالها الدول الاشتراكية الى تعبئة الموارد الطبيعية والبشرية التي يحوزها الاقتصاد واستغلالها بطريقة علمية ومنظمة، لأجل تحقيق أهداف المجتمع الاشتراكي وتنظيم عملية الانتاج وإعادة الانتاج.

ونجد ان التخطيط المركزي يعد ميزة هامة للنظام الاشتراكي، والتي تتثمل في مستوى الاستقرار الذي يتميز به الاقتصاد القومي كنتيجة لهذا التخطيط الاقتصادي، وكذلك تنمية روح التعاون والمساعدة بين أفراد المجتمع واحساسهم بالمسؤولية الوطنية ومحاولة تحقيق اكبر قدر من الكفاءة في العملية الانتاجية والغاء مفهوم الاستغلال بين افراد المجتمع. ونجد ان دور الدولة التدخلي في الشأن الاقتصادي يفضي في امرين هامين هما :

- تحقيق العدالة عن طريق ضمان تدخل الدولة لأجل ضمان تكافؤ الفرص بين جميع افراد المجتمع، والعمل على تحقيق التوزيع العادل للدخول فيما بينهم، بحيث يحصل كل فرد على عائد يتناسب مع مساهمته في العملية الانتاجية.
- وتحقيق الكفاية في الانتاج، بحيث تعمل الدولة على اتخاذ الاجراءات والعمليات اللازمة الكفيلة بزيادة الإنتاج الوطني، بغرض دفع مسار التنمية الاقتصادية، وتحقيق اقضى إشباع للحاجات المتزايدة لأفراد المجتمع.

ثالثا- النظام الاقتصادي الاسلامي

شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين ظهور علم جديد يجمع بين الدراسة الفقهية والاقتصادية، أطلق عليه الباحثون "علم الاقتصاد الإسلامي"، وقد كان ذلك بالتحديد في أعقاب المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي الذي عقد بمكة عام 1976، ثم بدأت الجامعات في العديد من الدول الإسلامية بفتح أقسام وإعداد برامج خاصة بالاقتصاد الإسلامي، ورافق ذلك الانتشار الكبير للمصارف الإسلامية على مستوى الدول الإسلامية والعالم، وازدهار أدبيات الاقتصاد الإسلامي حيث وجدت مئات بل آلاف المقالات والبحوث والكتابات في هذا الموضوع.[1]

يستهدف النظام الاقتصادي الإسلامي لإشباع حاجات الإنسان الأصلية في إطار من القيم والأخلاق الإسلامية،ا لتي تتفاعل مع بعضها البعض فتولد توازنا دائما بين الفرد والمجتمع من حيث مصالح كل منهما ونشاطه،والنتيجة هي إشباع حاجات الإنسان المادية والروحية بأفضل شكل ممكن، وتحقيق رقي الإنسان في كافة ميادين الحياة والمحافظة على ذاتيته، كما يهدف لتنظيم المعاملات

[1] كمال توفيق: **منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة جامعة ملك عبد العزيز،مجلد16،العدد2 ،2003، ص6

بشكل يستطيع معها الوصول إلي مستوى معيشي كريم، يتصف بالنمو المطرد والمستقر وذلك من خلال التوظيف الكامل للموارد البشرية والطبيعية والعدالة في توزيع الدخل والثروات بما يحقق للفرد الحياة الكريمة الرغدة في الدنيا والفوز برضاء الله في الآخرة.[1]

نحاول في ما يلي من عناصر التعرف اكثر على مضامين ومقومات النظام الاقتصادي في الاسلام او النظام الاقتصادي الاسلامي حسب الترتيب الموالي.

1- تعريف النظام الاقتصادي الاسلامي

تتعد وتختلف تعاريف النظام الاقتصادي الاسلامي حسب اختلاف وجهات وتوجهات كل باحث، وفي مايلي بعض التعاريف :

- التعريف الاول: يعرف النظام الاقتصادي الإسلامي بأنه: "مجموعة الأحكام والقواعد والوسائل التي تطبق على النشاط الاقتصادي في المجتمع المسلم - كما سبق أن طبق على امتداد التاريخ الإسلامي - لحل مشاكله الاقتصادية في النواحي الإنتاجية والتوزيعية والتبادلية كما يتضمن هذا النظام ما يتعلق بتوزيع الثروة وتملكها والتصرف فيها فقد جاء الإسلام بمبادئ وأصول معينة تنطوي على سياسة اقتصادية متميزة".[2]
- التعريف الثاني: يعرف الاقتصاد الاسلامي ايضا بانه: " ذلك العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين من القيم الإسلامية والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع".[3]
- التعريف الثالث: ويعرف النظام الاقتصادي الإسلامي بأنه: " هو مجموعة الأصول العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة لبناء الاقتصاد الذي نقيمه على أساس تلك الأصول حسب بيئة كل عصر".[4]

[1] حسن حسن شحاته، سلسلة البحوث ودراسات في الاقتصاد الاسلامي، اساسيات النظام الاقتصادي الاسلامي، دار الوفاء، القاهرة- مصر، 2008، ص 6.

[2] عماد عمر خلف الله احمد، **الموازنة بين الاقتصاد الاسلامي وغيره من النظريات الاقتصادية الوضعية**، الملتقى الدول الاول حول: الاقتصاد الاسلامي – الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 23- 24 فيفري 2011 ، ص 4.

[3] إبراهيم فاضل الدبو، **الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق**،ط بعة1، دار المناهج، عمان -الأردن، 2008، ص 16.

[4] حمد بن عيد الرحمن جنيدل، مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي (دكتوراه) ، شركة العبيكان للطباعة والنشر، الرياض- السعودية، 2018، ص30.

والنظام الاقتصادي في الإسلام يعبر عن ذلك الجزء من الدين الإسلامي الذي يشمل جميع مجالات الحياة، وهو نظام من إبداع الخالق عز وجل. وهو نظام ثابت ومستقر و متكامل ولا يماثله أي نظام سواء اكان قديماً أو حديثاً، لأنه نظام كامل لا نقص فيه بأي وجه من الوجوه.[1]

2- اسس ومبادئ النظام الاقتصادي الاسلامي

يتميز الاقتصاد الاسلامي عن باقي الانظمة الاقتصادية الوضعية، في جملة المقومات التي يبنى عليها النظام الاقتصادي الاسلامي والتي تميزه عن الاسس مبادئ النظم الاقتصادية الوضعية الاخرى (النظام الاقتصادي الاشتراكي والنظام الاقتصادي الراسمالي)، نحاول التفصيل اكثر في تلك الاسس والمبادئ الخاصة بالنظام الاقتصادي الاسلامي على النحو التالي :

أ- **الملكية المزدوجة**

يتوسط الاقتصاد الاسلامي باقي النظم الوضعية فيما يخص التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، فالإسلام يقر حرية التملك و حرية العمل، و كذلك تقييد الحقوق الفردية بما يضمن تحقيق المصالح العامة ، من خلال إقامة ملكية عامة، و كذلك تتلاقى مصالح الجماعة مع مصالح الفرد.[2]

وتختلف الملكية في الإسلام اختلافاً جوهرياً بالمقارنة مع النظم الاقتصادية الوضعية، فالملكية في النظام الرأسمالي هي ملكية خاصة تبيح للفرد حق التملك والسيطرة التامة على الموارد الاقتصادية والثروة بكل أنواعها وبدون حدود أو شروط، حتى وإن كانت تتعارض مع مصلحة المجتمع، أما الملكية في النظام الاشتراكي فهي العكس تماما، حيث تكون الملكية جماعية أي ملكية لجميع أفراد المجتمع.[3]

فهو لا يشبه لا النظام الرأسمالي ولا النظام الاشتراكي، فالاول يتحيز كليا للملكية الخاصة، في نوعية الملكية التي يقررها النظام الاقتصادي الاسلامي تختلف اختلافا جوهريا عن كلا النظامين فالمجتمع الرأسمالي يؤمن بالشكل الخاص الفردي للملكية، وكقاعدة عامة فهو يسمح للأفراد بحرية التملك الفردي الملكية لمختلف أنواع الثروة ووسائل الانتاج في الاقتصاد تبعا لنشاطهم وظروفهم. كما لا يشبه النظام الاشتراكي في تحيزه التام للملكية الجماعية. حيث يقر الإسلام حق الملكية الفردية (الخاصة) بوسائل التملك المشروعة مما يترتب عليه حفظ هذا الحق لصاحبه من الاعتداء عليه

[1] عماد عمر خلف الله احمد، **مرجع سابق**، ص ص 4-5.

[2] ناصر مراد، **مبادئ و منهج الإقتصاد الإسلامي**، الملتقى الدول الاول حول: الاقتصاد الاسلامي – الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 23- 24 فيفري 2011، ص 5.

[3] رحماني سناء و ديلمي فتيحة، **مبادئ الاقتصاد الاسلامي وخصائصه**، الملتقى الدول الاول حول: الاقتصاد الاسلامي – الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 23- 24 فيفري 2011، ص ص 9 -11.

بالغصب أو السرقة أو الاختلاس، وقد شرع الإسلام العقوبات الكفيلة بحفظ هذا الحق، عن أبي هريرة قال، قال رسول الله(ﷺ): (كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه).

اضافة إلى التوجيهات التهذيبية لكف النفوس عن التطلع إلى ما ليس لها، كما يترتب على هذه الملكية حق التصرف المشروع فيما يملك بالبيع والإجارة والرهن والهبة والوصية وغيرها، وتقرير هذا النوع من الملكية يحقق العدالة بين الجهد والجزاء واتفاقه مع الميول الأصلية في النفس البشرية، وفي ذات الوقت يقف مع مصلحة الجماعة فلا يدع حق الملكية الفردية مطلقا بل يقرر إلى جواره الحدود والقيود التي تكاد تجعل صاحبه مسيراً لا مخيرا خدمة لمصلحة الجماعة.

وأباح الإسلام الملكية العامة إلى جانب الملكية الخاصة، ومنع الأفراد من تملك بعض الأموال لارتباطها بحق الجماعة حيث تكون ملكيتها ملكية مشتركة، ويتم الانتفاع منها بصورة مشتركة كالمرافق العامة من الطرق، مدارس، حدائق....الخ، وفي هذا الصدد يقول الرسول(ﷺ) (الناس شركاء في ثلاث الماء والنار والكلأ) وفي رواية أخرى(الملح)، أي شركاء في ضرورات الحياة. كما أجاز الإسلام ملكية الدولة عندما تقتضي مصلحة المجتمع ذلك وبالذات الثروات الطبيعية، أو تلك الملكية التي تتطلب مصلحة المجتمع تحويلها من ملكية خاصة إلى ملكية الدولة نتيجة عدم استخدامها والانتفاع منها، أو لضرورة تحقيق مصلحة المجتمع.

ولا يجد الباحث في الإقتصاد الإسلامي تناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، لأن الدولة في الإسلام جهاز يكفل تنظيم المجتمع وحمايته، وتوضح هذة الحكومة دور كل فرد وواجبه تجاة الأفراد والمجتمع. والدولة في الإسلام لا تقوم على مبدأ الأكثرية والأقلية أو على أساس الطبقات الإجتماعية إذ إن نظام الحكم في الإسلام هو فوق القوميات والعصبيات الجاهلية، وفوق التكتل على أساس روابط العرق واللون أو الطائفية. وبذلك نضمن عدم إنفراد فئة معينة بالسلطة وبالتالي تسخر ها لمصالحها كما حصل في النظام الديمقراطي الرأسمالي. حيث أنفرد أصحاب النفوذ والمال بالسلطة وأخذوا يسنون القوانين التي تطلق لهم العنان في كل وسائل كسب الثروة على حساب الفئة الضعيفة.[1]

ب- الحرية المقيدة

ان أصل التعامل في الاقتصاد الإسلامي الإباحة والحرية إلا إذا ورد نص يحرم ذلك، وعليه فإن للمسلم الحرية في ممارسة النشاط الذي يرغب فيه، ولا يمنع من ذلك إلا إذا تبين أن هذا العمل يصطدم مع الشريعة الإسلامية. والحرية في الاقتصاد الإسلامي ليست مطلقة، إنما هي مقيدة بقيود

[1] عماد عمر خلف الله احمد، **مرجع سابق**، ص 4.

أخلاقية وتشريعية، فهناك الحرام والمكروه والمباح والمندوب (المستحب) والواجب، وإذا تعارضت المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة قدمت العامة على الخاصة، فلا يجوز تعطيل الأرض، واكتناز المال، واحتكار السلع، والربا والغش وإلحاق الضرر بالآخرين، لأن حرية الفرد في الإسلام تنتهي عندما تبدأ حرية الآخرين، فلا يجوز استعمال الحرية في الاعتداء على الآخرين كأن تجعل من بيتك مثلا ورشة للنجارة أو الحدادة فتسبب الإزعاج لجيرانك، أو تحتكر السلع في السوق بهدف رفع الأسعار واغلائهاعلى الناس.

ويختلف موقف الإسلام من الحرية الاقتصادية مقارنة بالنظم الاقتصادية الوضعية، فبينما يمارس الأفراد حريات غير محدودة في ظل الاقتصاد الرأسمالي، وبينما يصادر الاقتصاد الاشتراكي حريات الجميع، يقف الإسلام موقفه الذي يتفق مع طبيعته العامة فيسمح للأفراد بممارسة حرياتهم ضمن نطاق من القيم والمثل التي تهذب الحرية وتصقلها وتجعل منها أداة خير للإنسانية كلها.[1]

ت- العدالة الاجتماعية

تعتبر العدالة الاجتماعية أساساً من أسس الاقتصاد الإسلامي، لأن الإسلام ينظر إلى المجتمع على أنه كيان إنساني متواصل ومتراحم وأن الأسرة ترتبط بالمودة والمواصلة، والجماعات تتعاون فيما بينها على الخير والنفع، فالقوي ينصر الضعيف، والعالم يعلم الجاهل وإن اختلفت الألوان والأجناس واللغات لأن ذلك لا يقتضي التفاوت في معنى الإنسانية وحقوقها، بل الجميع سواء في الإسلام .

ومن صور العدالة في الاقتصاد الإسلامي، العدالة في توزيع الدخل في إطار أحكام الشرعية الإسلامية وضوابطها، فحرم الله تعالى الاكتناز لأنه يعني تراكم الأموال في يد فئة معينة من المجتمع وحرمان الآخرين من الانتفاع بهذه الأموال المكتنزة، مما اقتضى الأمر إنفاقها في عمل الخير الإحسان ولكن دون إسراف أو تقتير.

وأقر الإسلام عدة سبل للإنفاق وتحقيق عدالة توزيع الدخل من فرائض إجبارية والمتمثلة في الزكاة التي تعتبر الركن الثالث من أركان الإسلام الخمس بحيث يتم توزيع الزكاة من أموال الأغنياء على الفقراء، وفرائض تطوعية يؤديها الفرد باختياره وسعيه للإحسان مثل الصدقات والهبات إضافة إلى الإرث الذي يحقق إعادة توزيع أموال المورث على ورثته ومنعها من التراكم والاكتناز.[2]

[1] رحماني سناء و ديلمي فتيحة، **مرجع سابق**، ص ص 12-13.

[2] **نفس المرجع**، ص 14.

3- جوانب الاقتصاد الاسلامي

يقوم الجانب الاقتصادي في الإسلام على النص الإلهي في القرآن الكريم فإن الرسول لا يصدر تشريعاً أو سنة إلا في إطار التخطيط الرباني. فالقرآن هو الأصل (الدستور) والسنة (يقصد بها ما صدر عن الرسول من قول أو فعل أو تقرير فيكون هذا تشريعاً)، وهكذا كانت السنة بمثابة ما يدعى اليوم بالقوانين . وقد اشتملت حكومة الرسول في الجانب الاقتصادي على الأحكام العامة وأحكام الصدقات والإنفاق، والزكاة، والفيء،[1] والخراج،[2] والجزية،[3] والحسبة[4]. والموازنة بين نفقات الدولة ومواردها وغير ذلك. ويمكن أن نقول إن الاقتصاد الإسلامي له جانبان :[5]

أ- الجانب الثابت :

يمثل الجانب الثابت مجموعة المبادئ أو الأصول السياسية والاقتصادية التي جاءت بها نصوص القرآن والسنة ليلتزم بها المسلمون في كل زمان ومكان نحو قوله تعالى: (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا)[6]، وقوله تعالى: (مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ)،[7] ونحوها من النصوص العامة الاخرى التي تقرر بعض المبادئ ، كمبدأ الحرية المقيدة بالضوابط العامة ومبدأ تحقيق التوازن الاقتصادي ومبدأ الملكية الخاصة وغيرها. و تتمثل هذه المبادئ فيما يلي :[8]

- تحريم الربا مما له الأثر السلبي على المتغيرات الإقتصادية الجزئية و الكلية .
- فريضة الزكاة ذات الأثر الإيجابي على ميزانية الدولة و التكافل الإجتماعي .
- الملكية العامة للأراضي و المعادن، و ربطه بوظائف معينة للإستغلال.

---

[1] الفيئ هو ما أخذه المسلمون من مال الكفار المحاربين من غير قتال، وأما ما أخذ منهم بالقوة والقتال فهو غنيمة .

[2] ويطلق الخراج على الإتاوة أو الضريبة التي تؤخذ من أموال الناس على الغلّة الحاصلة من الشيء، كغلة الدار أو الدابة أو العبد. وهي نوع من الضريبة .تدفع على الأرض وتدفع سنويا بمقدار معين من حاصلاتهم الزراعية أو من أموالهم، وهذا المقدار يسمى خراجاً.

[3] الجزية ما يعطيه أهل الذمة (اهل الذمة اهم غير المسلمين الذين يعيشون في الدولة الإسلامية) من المال في مقابل حمايتهم والدفاع عنه فليس على مسلم جزية. اذن فالجزية هي ضريبة سنوية تفرضها الدولة على أهل الذمة،

[4] عرفها جمهور الفقهاء بأنها ولاية دينية يقوم ولي الأمر (الحاكم) بمقتضاها بتعيين من يتولى مهمة الأمر بالمعروف إذا أظهر الناس تركه، والنهي عن المنكر إذا أظهر الناس فعله، صيانة للمجتمع من الانحراف، وحماية للدين من الضياع، وتحقيقا لمصالح الناس الدينية والدنيوية وفقا لشرع الله تعالى. وبذلك يمثل نظام الحسبة نظامًا رقابيًّا يتكامل مع النظام الاجتماعي والسياسي في المجتمع الإسلامي.

[5] عماد عمر خلف الله احمد، **مرجع سابق**، ص 4.

6 سورة البقرة، الاية: 275

[7] سورة الحشر ، الاية: 07.

[8] ناصر مراد، **مرجع سابق**، ص 6.

فهذه مبادئ ثابتة غير قابلة للتغير، ويخضع لها المسلمون في كل زمان وفي كل مكان ويلاحظ عليها أنها قليلة ، وأنها عامة لا تتجاوز الحاجات الأساسية لكل مجتمع وهي تعتبر من سر عظمة الاقتصاد الإسلامي وخلوده حيث إنها صالحة لكل زمان ومكان بغض النظر عن درجة تطوره الاقتصادي .

ب- الجانب المتغير:

وهو عن الأساليب والخطوط العملية والحلول الاقتصادية التي تتبناها السلطة الحاكمة في كل مجتمع إسلامي لوضع أصول الإسلام وسياسته الاقتصادية في واقع مادي يعمل المجتمع في إطاره، ومن ذلك بيان العمليات التي توصف بأنها ربا أو صور الفائدة المحرمة ومدى تدخل الدولة.

اذن إن الجانب المتطور في الإقتصاد الإسلامي محكوم بمعايير متغيرة وفق العقل البشري، لكن دون التناقض مع أحكام الشريعة الإسلامية، و ذلك من خلال القوانين التي تفسر الظواهر و المتغيرات الإقتصادية للنشاط الإقتصادي وفق المنهج الإسلامي ، لتحقيق التوازن الإقتصادي في المجتمع.[1]

4- القواعد الكلية للنظام الاقتصادي الاسلامي

يقوم النظام الاقتصادي الاسلامي على تسعة من القواعد الكلية هي على النحو التالي:[2]

- الالتزام بالقيم الإيمانية عند ممارسة النشاط الاقتصادي، الذي يعتبر عبادة إذا ما قصد به وجه الله سبحانه وتعالى، لذلك يجب أن يراعى فيه التقوى والخشية من المحاسبة أمام الله.
- الالتزام بالقيم الأخلاقية في المعاملات الاقتصادية كالأمانة، الصدق في المعاملات، القناعة في الربح، التيسير على المعسر والتصدق على المفلس.
- الأصل في المعاملات الاقتصادية الحلال إلا ما نص الشرع على تحريمه مثل الربا بكافة صوره، الاحتكار، الغش، الغرر،[3] والرشوة وكل معاملة تؤدي إلي أكل أموال الغير ظلماً.
- لا يجوز للدولة أن تأخذ من أموال الناس ما يزيد عن الزكاة او الجزية أو غيرها من الرسوم المقررة، إلا بقرار سياسي مبني على مشاورة أهل الحل والعقد من المسلمين وموافقتهم، وذلك بعد تعويض من يؤخذ منهم المال بالحق .

[1] ناصر مراد، **مرجع سابق**، ص 7.

[2] منصور منال، **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي**، الملتقى الدولي الاول حول: الاقتصاد الاسلامي – الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 23- 24 فيفري 2011، ص ص 3-4.

[3] يعني الغرر عدم اليقين او الخداع او المخاطرة او الغش والجهالة في الشئ المعقود عليه، وهو عنصر سلبي في فقه المعاملات الإسلامي، ويوصف بأنه بيع ما هو غير موجود كبيع السمك التي لم يتم صيدها او بيع المحاصيل التي لم يتم حصادها بعد.

- أساس الكسب المشروع بذل الجهد والتعرض للمخاطر، وربط الغنم بالغرم[1]، فلا كسب بلا جهد، ولا جهد بلا كسب.
- السعي في الحصول على الرزق الطيب، ولأنه يميل بغريزته إلي الاستكثار من الطيبات فوق الضروريات والحاجيات، لذلك ظهر ما يسمى بالندرة النسبية وعلاجها يكون عن طريق ترشيد الاستهلاك وزيادة الإنتاج.
- تخضع المعاملات الاقتصادية لشروط العقد وأحكامه بصفة عامة والبيوع بصفة خاصة، من ثم يجب توثيقها بالكتابة والتسجيل أو غيرهما.
- حماية الملكية الخاصة المكونة بالحق والمقيدة بعدم الاعتداء على حقوق الآخرين وأدائها لحقوق المجتمع، ويجوز أن يكون بجانبها الملكية العامة والملكية التعاونية ليقوما بدورهما في التنمية الشاملة في المجالات التي يحجم عنها الأفراد .
- مجال المعاملات الاقتصادية هو الطيبات طبقاً للأولويات الإسلامية، وهي الضروريات فالحاجيات فالتحسينات لتحقق مقاصد الشريعة الإسلامية وهي حفظ الدين والعقل والنفس والعرض والمال.

[1] قاعدة الغنم بالغرم تعني ان اي حق في الحصول على الربح او العائد يكون بقدر تحمل المشقة كالمخاطر والخسائر.

الفصل الرابع:

ظاهرة العولمة الاقتصادية

يشهد الاقتصاد العالمي منذ انهيار الثنائية القطبية العديد من التغيرات في مختلف المجالات، ونجد ان هذه التغيرات تضاعفت اكثر بعد قيام نظام عالمي جديد. وذلك بعد الصعود القوي للقوى الرأسمالية في العالم، اضافة الى التغيرات التكنولوجية الكبيرة، تعمق دور الشركات لعملاقة العابرة للقارات.

حيث اثرت التطورات الكثيرة والمتلاحقة على الاقتصاد العالمي، وتنامت ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وارتفاع حجم المعاملات السلعية والخدمية العابرة للقارات، بالإضافة الى نمو التدفقات الرأسمالية بمختلف انواعها. بالإضافة الى ظهور وتفعيل التكتلات الاقتصادية الإقليمية، في مختلف مراحلها و تطوراتها.

من هذه التغيرات ظهر مفهوم جديد هو مفهوم "العولمة"، الذي اصبح يرتبط بجميع الابعاد المحيطة بالفرد والمجتمع والدولة. حيث مست العولمة الجوانب الاجتماعية، السياسية، الثقافية، الاستهلاكية، الاقتصادية ..الخ.

في هذا الجزء سنحاول التركيز على مفهوم العولمة الاقتصادية، وجميع العوامل المرتبطة بها و بتطور الياتها و مظاهرها في مختلف اقتصاديات العالم، ومختلف تاثيرتها لاسيما على البلدان النامية منها.

- **اولا- الاطار المفاهيمي لظاهرة العولمة الاقتصادية**
- **ثانيا - انواع وتقسيمات العولمة الاقتصادية**
- **ثالثا- مؤشرات العولمة الاقتصادية ومحدداتها**
- **رابعا- ادوات العولمة الاقتصادية**
- **خامسا- تأثير العولمة الاقتصادية على الدول النامية**

أولا- الاطار المفاهيمي لظاهرة العولمة الاقتصادية

نتعرف في هذا العنصر على كل ما يتعلق بظاهرة العولمة قبل الخوض فيما يتعلق بالشق الاقتصادي منها، بداية من تعريف الظاهرة اصطلاحا و لغويا ثم التعرف بعد ذلك ظروف نشأة ظاهرة العولمة.

1- تعريف ظاهرة العولمة

لا يوجد تعريف محدد يمكن الاخذ به في تحديد مفهوم ظاهرة العولمة، كما لا يمكن حصر ظاهرة العولمة في تعريف واحد حتى ولو تميز هذا التعريف بالدقة، فتعريف ظاهرة العولمة كظاهرة يتصل بمجموعة كبيرة من التطورات في مجالات مختلفة ومترابطة كالمجالات الفكرية والتكنولوجية والاقتصادية التي زادت من تقارب العالم. الامر الذي ادى الى زيادة الوعي بما يحدث من حركة تتجه نحو تكوين عالم بلا حدود اين تقاربت المسافات الجغرافية والموضوعية وترابطت المجتمعات البشرية وزالت فكرة العزلة والتموقع.

فظاهرة العولمة في نظر بعض المفكرين هي عبارة عن : " العملية التي يتم بمقتضاها الغاء الحواجز بين الشعوب، اي تلك العملية التي تنتقل بها الشعوب من حالة الفرقة والتجزؤ الى حالة الاقتراب والتوحد، ومن حالة الصراع الى حالة التوافق، ومن حالة التمايز الى حالة التجانس والتماثل، وهنا تتشكل قيم عالمية موحدة. ويمكن ان نشير هنا الى بعض التعريفات على سبيل المثال.

أ- **التعريف اللغوي :**

تعرف ظاهرة العولمة لغوياً على النحو التالي، هناك من يقول بان لفظ " عولمة " هي كلمة مشتقة من لفظ عالم او عالمي، ومصطلح العولمة العربي هو ترجمة للكلمة الإنجليزية Globalisation, ، التي تعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل، وهي كلمة مشتقة من كلمة Global والتي تترجم إلى كون او كوكب او الارض.

فمصطلح الكوكبة هو الاقرب لترجمة كلمة Globalisation بدلاً من العولمة، اذ ان الكلمة الانجليزية التي تعبر عنها مشتقة من كلمة Global بمعنى الكرة الارضية وليس كلمة العالم World. في حين ان كلمة Global لا تعني كونية اذ ان كلمة كونية يقابلها بالانجليزية كلمة Universal والتي تعني الكون. 1 وفي اللغة الفرنسية يُشير ايضا لفظ كلمة العولمة باعتبارها ترجمة للكلمة الفرنسية

[1] امنة بواشري بنت ميرة، **نفس المرجع**، ص 31.

Mondialisation، والتي تعني الشيء على مستوى عالمي، بمعنى الانتقال من سيادة الدولة القومية وحدودها الى الكرة الارضية.[1]

اما بخصوص تاريخ بداية تداول المصطلح عالمياً فقد تباين من منطقة الى أخرى، فنجد ان تداول كلمة عولمة في الاوساط والأدبيات الاقتصادية والكتابات السياسية العربية قد بدا منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي. في حين استعمل مصطلح العولمة من طرف الامريكيين قبل ذلك بأكثر من عشر سنوات.[2] وهناك من يشير الى اقدم من ذلك التاريخ، حيث ان استخدام لفظ العولمة بدأ في التداول عبر وسائل الاعلام وبالخصوص الامريكية منها مع نهاية سنة 1960.[3]

ب- التعريف الاصطلاحي للعولمة :

نورد في هذا الجزء تعريفين على سبيل المثال لا الحصر، فكما اشرنا في البداية انه لا يوجد تعريف موحد او محدد لهذه الظاهرة، نسرد بعضها على النحو التالي :

- التعريف الأول: تعرف العولمة على انها : "التدخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة او انتماء الى وطن محدد او لدولة معينة ودون حاجة الى اجراءات حكومية".[4]
- التعريف الثاني: تعرف ظاهرة العولمة كذلك بأنها: "التضاؤل السريع في المسافات الفاصلة بين المجتمعات الإنسانية، سواء فيما يتعلق بانتقال السلع والأشخاص او رؤوس الاموال او الافكار او القيم".[5]

[1] عبير محمد على عبد الخلق، **العولمة واثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية مع الاشارة الى وجهة نظر إسلامية**، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية- مصر، 2007، ص 22.

[2] احمد اسعد عبد المجيد واخرون، تحرير محمد الوادي واخرون، **العولمة وابعادها السياسية**، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان- الاردن ، 2011، ص 25.

[3] احمد اسعد عبد المجيد واخرون، **نفس المرجع**، ص 101.

[4] عبد الله اسماعيل صبرري، **الكوكبة الراسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية**، المستقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، العدد 222، اغسطس 1997، ص 05.

[5] جلال أمين، **العولمة والتنمية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 1999.

الشكل7: مختلف مجالات العولمة

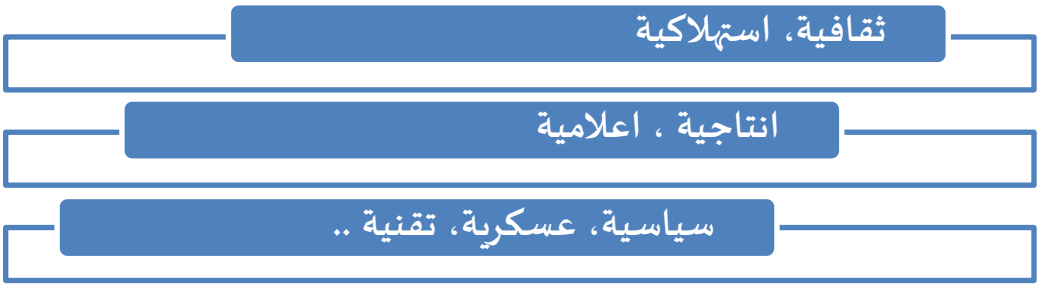

المصدر: اعداد الباحثة.

2- نشأة ظاهرة العولمة

العولمة Globalisation ليست ظاهرة جديدة، او وليدة القرن العشرين او العقود الاخيرة تحديداً، وانما هي ظاهرة قديمة لا يقل عمرها حسب العديد من الباحثين عن خمسة قرون. فالعولمة ليست بالظاهرة الجديدة، وانما هي امتداد للنظام الرأسمالي، حيث تبلورت في اوضح صورها فترة انتهاء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية، وتحلل الاتحاد السوفياتي بعدها، وتفكك المنظومة الاشتراكية.

بالإضافة الى كثير من التغيرات السياسية الاخرى، كانهيار جدار برلين، وما عقب ذلك من سيطرة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي. وظهور الكيانات الدولية التي تعمل على توحيد الممارسات الاقتصادية، كمنظمة التجارة الدولية، وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، اضافة الى تنامي سيطرة و تحكم الشركات المتعددة الجنسيات على مفاصل العلاقات الانتاجية والاستثمارية في العالم.

3- تعريف العولمة الاقتصادية

تعددت التعاريف التي اطلقت على ظاهرة العولمة الاقتصادية، كما تتعدد مؤشراتها وأبعادها، في العرض الموالي نحاول التعرف على تلك الجوانب من خلال ابرز تلك التعاريف واهم المؤشرات التي وضعت بغرض قياس العولمة الاقتصادية في الدول.

أ- تعريف العولمة الاقتصادية

من المعروف انه ليس هنالك تعريف موحد لظاهرة العولمة الاقتصادية، ومن هنا يمكن الاشارة الى التعريفين اللغوي والاصطلاحي، لأجل التعرف اكثر على مدلول ظاهرة العولمة الاقتصادية وما يرتبط بها من معطيات ذات صلة.

- التعريف اللغوي:

لفظ "عولمة" هي كلمة مشتقة من لفظ عالم، ومصطلح العولمة العربي هو ترجمة للكلمة الإنجليزية ,Globalisation، التي تعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل، وهي كلمة مشتقة من كلمة Global والتي تترجم إلى : كون او كوكب او الارض.

كما تشير لفظة العولمة باعتبارها ترجمة للكلمة الفرنسية Mondialisation، والتي تعني الشيء على مستوى عالمي، بمعنى الانتقال من سيادة الدولة القومية وحدودها الى الكرة الارضية.[1]

-التعريف الاصطلاحي :

اما من ناحية المعنى الاصطلاحي فتتخذ الكثير من التعاريف، حيث ان مفهوم العولمة الاقتصادية لا يتجزأ عن التطور العام للنظام الرأسمالي، حيث تعد العولمة احد حلقات تطوره، خلال القرن العشرين بسبب الثورة التكنولوجية والمعلوماتية. ونحاول ان نجمل في العرض الموالي عدد من التعاريف الخاصة بالعولمة الاقتصادية :

- التعريف الاول: "هي عملية متعلقة بتعميق مبدأ الاعتماد المتبادل وتحويل الاقتصاد العالمي الى سوق واحد تزداد فيها نسبة المشاركة في التجارة العالمية، على اساس النظر في مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي".[2]
- التعريف الثاني: "العولمة ظاهرة مرتبطة بفتح الاقتصاديات وبتوسيع الاسواق ودخول عدد متزايد من الدول والقطاعات والشركات في السوق العالمية، كما ان هذه الظاهرة مرتبطة بمتطلبات التطور التكنولوجي، وزيادة المنافسة ودخول متعاملين جدد فيها ".[3]
- التعريف الثالث: تشير العولمة الاقتصادية الى اندماج الاسواق في حقوق التجارة والاستمارات المباشرة وانتقال الاموال والقوى العاملة و الثقافات ضمن اطر الرأسمالية وحرية الأسواق، وتليها خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي الى اختراق الحدود القومية وخسارة سيادة الدولة.[4]

---

[1] عبير محمد على عبد الخلق، **العولمة واثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية مع الاشارة الى وجهة نظر اسلامية**، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الاولى، 2007، ص 22.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 17.

[3] احمد الدجاني، **العولمة واثارها في المجتمع والدولة**، مركز ابحاث الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، الامارات العربية المتحدة، الطبعة الاولى، 2002، ص 19.

[4] عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية –مصر، 2001، ص 5.

- التعريف الرابع: العولمة الاقتصادية هي نسق ذو ابعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد، فهي شاملة للمجال المالي، التسويقي، والمبادلات، والاتصال، والفكر، الاخلاق والسياسية.[1]
- التعريف الخامس: العولمة الاقتصادية تعرف على انها تعاون اقتصادي متنامي لمجموع دول العالم، الذي يحتمه ازدياد حجم التعامل في السلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود، بالإضافة الى تدفق رؤوس الاموال الدولية ولانتشار المتسارع للتقنية في العالم.[2]
- التعريف السادس: كما تعرف ايضا على انها تحرر العلاقات القائمة بين الدول والسياسات والمؤسسات القومية والاتفاقيات المنظمة بخضوعها التلقائي لقوى جديدة افرزتها التطورات التقنية والاقتصادية.[3]

يمكن ان نخلص من خلال التعريفات السابقة الى ان العولمة الاقتصادية هي : "نتاج تظافر عدد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية اسهمت في تعميق التحرر والتعاون الاقتصادي الدولي"، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل 8: العوامل المساهمة في تطور العولمة الاقتصادية

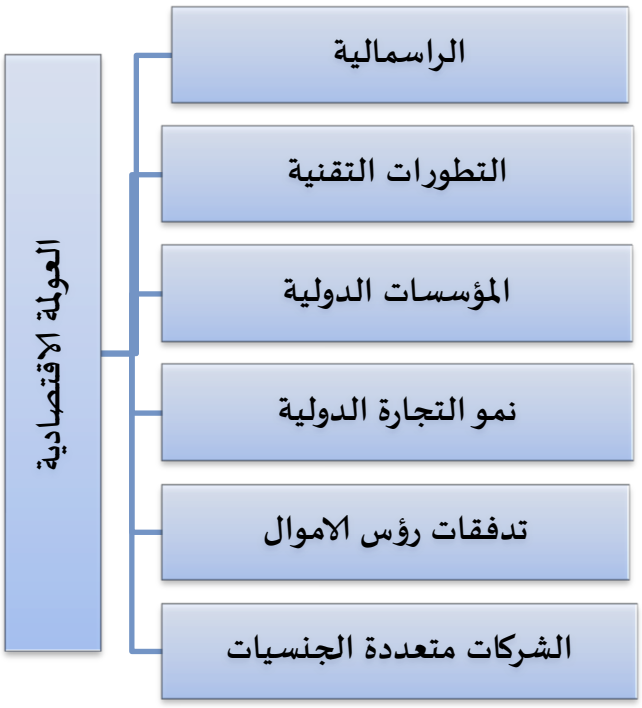

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات سابقة الذكر.

[1] ممدوح محمود منصور، **العولمة دراسة في مفهوم المظاهر والابعاد**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية- مصر، 2003، ص 11.
[2] عطف السيد، **العولمة في ميزان الفكر**، مطبعة الانتصار، القاهرة- مصر، 2001، ص: 8.
[3] عمر صقر، **مرجع سابق**، ص 8.

ثانيا- انواع وتقسيمات العولمة الاقتصادية

مما لاشك فيه ان للعولمة الاقتصادية تقسيمات وأنواع، تختلف باختلاف المصادر والمنابع التي تنطلق منها تأثير العولمة، والكيفية التي تهر ارتباط الاقتصاديات ببعضها وارتباطها بالاقتصاد الدولي ومقوماته. ومن هنا، فان العولمة الاقتصادية من هذا المنطلق تنقسم الى نمطين هما : عولمة في المجال الإنتاجي، وعولمة في المجال المالي.[1]

1- العولمة الانتاجية :

يتحقق هذا النوع من العولمة الاقتصادية من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وما ينتج من معاملات في مجال التجارة الدولية والاستثمار الاجنبي المباشر، وعليه فان العولمة الانتاجية تنقسم الى اتجاهين هما :[2]

- **الاتجاه الأول يتعلق بعولمة التجارة الدولية:**

فقد ازدادت وتيرة التبادل العالمي ابتداء من العقد الأخير من القرن العشرين، حيث بلغ معدل نمو التجارة العالمية ضعفي نمو الناتج العالمي في هذه الفترة، فعلى سبيل المثال تزايد معدل التجارة العالمية بحوالي 12% بينما زاد الناتج العالمي بنسبة 6% .

- **الاتجاه الثاني متعلق الاستثمار الأجنبي المباشر :**

لوحظ ارتفاع معدل نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بلدان العالم النامي ليصل في المتوسط إلى حوالي 12% خلال عقد السبعينات و يرجع ذلك إلى انتهاج العديد من البلدان آلية السوق من خلال فتح أسواقها لهذه الاستثمارات حيث لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دورا بارزا من خلال تكوين المزيد من التحالفات الاستراتيجية فيما بينها لإحداث المزيد من الهيمنة على التكنولوجيا و رؤوس الأموال العالمية.

[1] محمد سقز، **العولمة وقضايا اقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2003.

[2] محمد العربي ساكر، غالم عبد الله، **موقع العربية من الدول العولمة المالية- إشارة خاصة لحالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات- دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، 21-22/ نوفمبر/ 2006، ص 4.

الشكل9: انواع العولمة الانتاجية

المصدر: اعداد الباحثة.

2- العولمة المالية :

وفي العقد الأخير من القرن المنصرم أصبحت أسواق الرأس المال أكثر ارتباطاً و تكاملاً، حيث زادت التدفقات المالية بين الأسواق المالية بأحجام هائلة، فتعريف العولمة المالية لا ينفصل عن تطورها التاريخي، فالاتجاهات المختلفة التي اتبعتها العولمة المالية من مرحة الى اخرى تعطي كل منها تصوراً معينا للعولمة المالية.[1] كما انها الناتج الاساسي لعمليات التحرير المالي والتحول الى ما يسمى بالاندماج المالي، مما ادى الى تكامل وارتباط الاسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي.[2]

الشكل10: مراحل ومحددات العولمة المالية

المصدر: اعداد الباحثة.

[1] ساعد مرابط واسماء بلمهوب، **العولمة المالية وتأثيرها على اداء الاسواق المالية الناشئة**، ملتقى دولي حول: سياسات التمويل واثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي 21- 22 نوفمبر 2006، جامعة بسكرة، ص 4.

[2] صالح مفتاح، **العولمة المالية**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد الثاني، 2002 ، ص 2.

ولطالما يرتبط تعريفها بعمليات التحرير المالي والتحول الى الانفتاح المالي، الذي يؤدي الى تكامل الاسواق المالية وارتباطها ببعض. وذلك من خلال الغاء القيود على حركة رؤوس الاموال. ويمكن ادراج تعريف للعولمة المالية كتالي:[1]

- التعريف الأول: العولمة المالية عملية مرحلية لإقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس الاموال، تتلاشى في ظلها كل اشكال الحواجز الجغرافية والتنظيمية، تسود بذلك حرية التدفقات المالية، من اجل ضمان افضل توزيع لمختلف اشكال رؤوس الاموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط، اثناء البحث عن اعلى العوائد واقل المخاطر.
- التعريف الثاني: كما تعني ايضا النمو الهائل في حجم المعاملات المالية على المستوى العالمي والتي تقود نحو توحيد اسعار السلع المالية في مختلف الاسواق المالية العالمية.

ثالثا- مؤشرات العولمة الاقتصادية ومحدداتها

لتحديد مستويات العولمة وقياسها كان لابد من وجود مؤشرات للعولمة Globalisation Index، تساعد على تتبع مستويات الحرية والانفتاح الاقتصادي في دول العالم، ونجد ان للعولمة مؤشرات تصدرها مؤسسات مختصة، تصدر بشكل منتظم بيانات توضح مدى تطور الدول في مؤشر العولمة.

غير ان هذه المؤشرات تختلف عن بعضها في طرق قياس حالة الاقتصاديات، بالإضافة الى اختلاف الابعاد التي تعتمدها في قياسها للعولمة، ومن ابرز تلك المؤشرات نذكر المؤشرات الثالث.

1- مؤشر كوف للعولمة (KOF)

يقيس مؤشر العولمة KOF الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعولمة. حيث شهدت العولمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ازدياد منذ السبعينيات ، اين تدعمت بشكل اكبر خاصة بعد نهاية الحرب الباردة.[2]

يعتبر مؤشر KOF المقياس الذي يصدره معهد كوف السويسري من افضل المقاييس المستخدمة لقياس العولمة على مستوى الدول، ويعود ذلك لشموليته ودقته في التعامل مع البيانات والمعلومات.

يقوم مؤشر للعولمة KOF بتقسيم العولمة الى ثلاثة متغيرات رئيسية، تسهم هذه المتغيرات في توضيح درجة ارتباط الدولة بمفهوم العولمة، وهي: المتغيرات الاقتصادية، المتغيرات الاجتماعية

[1] ساعد مرابط واسماء بلمهوب، **مرجع سابق** ، ص ص 2-4.

[2] https://www.kof.ethz.ch/

والمتغيرات السياسية، ولا ياخذ بعين الاعتبار المتغيرات البيئية، في مايلي نفصل في المتغيرات التي يشتمل عليها هذا المؤشر:[1]

أ. المتغيرات الاقتصادية :

ووزنها الكلي 38 بالمائة من المؤشر الكلي للعولمة، ويتم تقسيم هذه المتغيرات الى ما يلي: التدفق الفعلي 50 بالمائة: ويتضمن حجم التجارة الخارجية نسبة للناتج المحلي الاجمالي 21 بالمائة، وحجم الاستثمار الاجنبي المباشر 28 بالمائة، وحجم المحافظ الاستثمارية 24 بالمائة، ومدفوعات الدخل 27 بالمائة، والقيود 50 بالمائة: ويتضمن تعريفة جمركية 27 بالمائة، وقيود غير معلنة 24 بالمائة، وضرائب 26 بالمائة.

ب. المتغيرات الاجتماعية :

ووزنها الكلي 38 بالمائة من المؤشر الكلي للعومة، ويتم تقسيم هذه المتغيرات الى ما يلي: بيانات الاتصال الفردي 34 بالمائة: وتتضمن عدد المكالمات الدولية 24 بالمائة، والرسائل الدولية 25 بالمائة، والسياحة الدولية 26 بالمائة، ونسبة السكان الاجانب 21 بالمائة. و تدفق البيانات 34 بالمائة: وتتضمن استخدام الانترنت 33 بالمائة، والتلفزيون والفضائيات 36 بالمائة، والتجارة في الصحف 32 بالمائة. والتقارب الثقافي 31 بالمائة: ويتضمن عدد مطاعم ماكدونالد 44 بالمائة، والتجارة في الكتب 11 بالمائة...الخ.

ت. المتغيرات السياسية :

ووزنها الكلي 26 بالمائة من المؤشر الكلي للعولمة، وتتضمن عدد السفارات ونسبتها 28 بالمائة، وعضوية المنظمات ونسبتها 28 بالمائة، وعدد المعاهد والاتفاقيات ونسبتها 25 بالمائة، والمشاركة في حفظ السلام ونسبتها 22 بالمائة. يقيس هذا المؤشر درجة الاندماج الاقتصادي، وذلك من خلال تتبع حركات السلع والخدمات، بما ينطوي عليه من تغير في انصبة مختلف الدول من التجارة الدولية. وكذلك يقيس مؤشر KOF حرية الحركة عبر الحدود الدولية، من خلال مقارنة الاسعار المحلية والدولية.

نحاول من خلال المعطيات التالية التعرف اكثر على تطور قيم هذا المؤشر في عينات مختلفة من البلدان، خلال الفترة المتاحة للمؤشر حالياً، وتم اختيار فئتين اقتصاديتين مختلفتين هما البلدان منخفضة الدخل التي تشتمل على البلدان الاقل نمواً، وشريحة الاقتصاديات مرتفعة الدخل التي عادة ما تضم الاقتصادية الاكثر تطوراً، على النحو التالي.

[1] هند خلف كمال الدين، **انعكاسات العولمة على استراتيجيات الانتاج: دراسة ميدانية بالتطبيق على الشركات متعددة الجنسية بـ ج.م.ع**، رسالة ماجستير، قسم ادارة الاعمال، جامعة اسوان، 2016، ص ص 47- 48.

الشكل11: مقارنة لتطور مؤشر KOF للعولمة في البلدان منخفضة الدخل والعالم للفترة 1970-2019

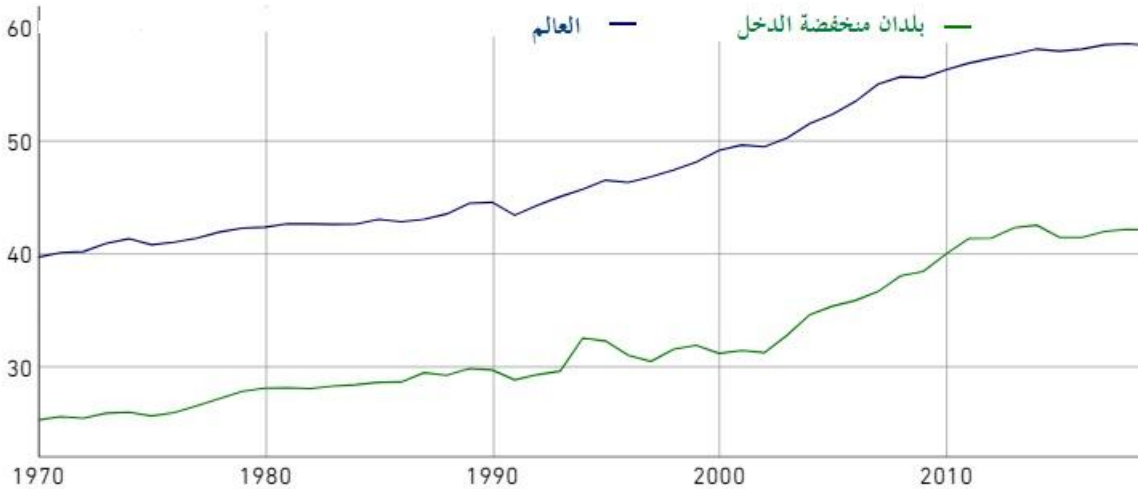

Source: www.kof.ethz.ch

ونجد معطيات مؤشر **KOF** للعولمة في الفئتين المشار اليهما في البيان أعلاه، ان قيم المؤشر في البلدان منخفضة الدخل لا تتقاطع نهائياً و لا لمرة واحدة مع معطيات المؤشر بالنسبة للاقتصاد العالمي، وهذا يعود بالأساس الى ان الدول الاقل نمواً عادة ما تكون فيها مؤشرات العولمة الاقتصادية اضعف مقارنة ببقية اقتصاديات العالم. بحيث ان قيم مؤشر كوف للعولمة خلال طيلة الفترة الممتدة بين العامين 1970 و2019، جميعها ادنى من القيم المسجلة عالمياً اذ لم تتجاوز قيم المؤشر طيلة الفترة 50 نقطة مئوية.

والعكس صحيح بالنسبة لتطور قيم المؤشر في البلدان ذات الدخل المرتفع مقارنة بالقيم المسجلة في اقتصاديات العالم، كما هو موضح في الشكل البياني ادناه. اين تتجاوز قيم مؤشر كوف في البلدان مرتفعة الدخل القيم المسجلة عالمياً، حيث تبدأ قيم المؤشر لفئة البلدان مرتفعة الدخل من قيم تتجاوز 50 نقطة بالنسبة للمؤشر.

حيث انه منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي بدات قيم مؤشر كوف للعولمة في تسجيل تصاعد مستمر وقوي تجاوز 10 نقطة مئوية خلال حقبة التسعينيات لوحدها سواء للقيم المسلة لشريحة البلدان مرتفعة الدخل او تلك المسجل على المستوى العالمي.[1] في الجدول التالي ترتيب للدول العشرة الاوائل في مقياس مؤشر كوف للعولمة سنة 2021.

[1] لاجل الولوج الى الموقع الرسمي للمؤسسة المسؤولة عن مؤشر كوف والحصول على معلومات اكثر وادق بخصوص الدول او الاقاليم الاقتصادية التي يشملها المؤشر يمكن زيارة الموقع : https://kof.ethz.ch/en/forecasts-and-indicators/indicators/kof-globalisation-index.html

الجدول2: ترتيب مؤشر كوف للعولمة في الاقتصاديات العشرة الاوائل لعام 2021.

الترتيب بحسب المؤشر	اسم الدولة	قيمة المؤشر
1	هولندا	90.91
2	سويسرا	90.45
3	بلجيكا	90.33
4	السويد	89.44
5	المملكة المتحدة	89.31
6	المانيا	88.73
7	استراليا	88.61
8	الدنمارك	87.8
9	فنلندا	87.68
10	فرنسا	87.63

Source: https://www.statista.com/statistics/

تشير المؤسسة المصدرة لمؤشر العولمة KOF الى ان الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعولمة التي يتيحها المؤشر. قد تصاعدت قيمها اي تصاعد ظاهرة العولمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منذ السبعينيات من القرن الماضي، اين تلقت دفعة قوية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة سنة 1991. (وهو ما يوضحه الشكل أدناه).

الشكل 12: مقارنة لتطور مؤشر KOF في البلدان مرتفعة الدخل والعالم للفترة 1970-2019

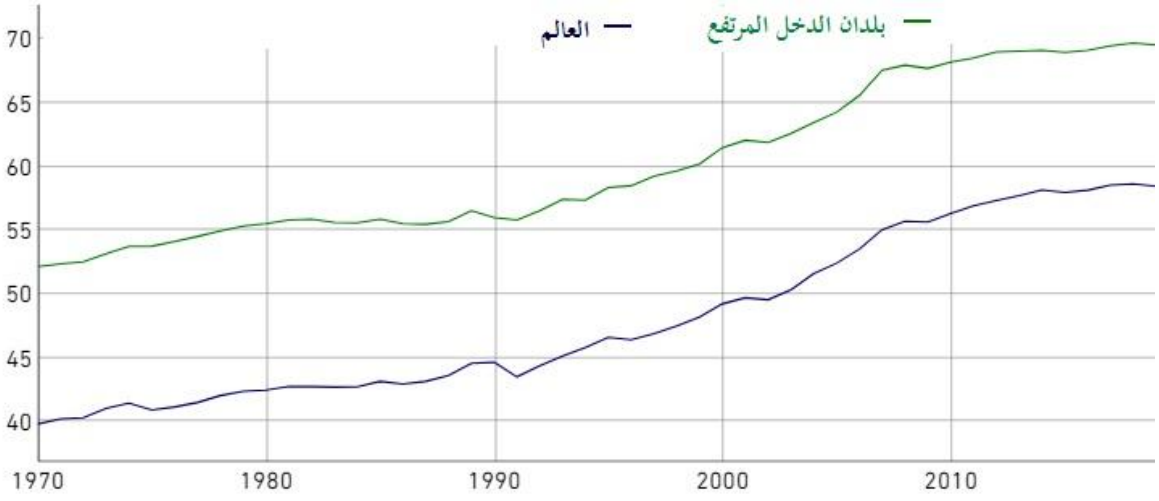

Source: www.kof.ethz.ch

2- مؤشر فريدوم هاوس (A.T.KEARNY)

تنفرد مؤسسة A.T.KEARNY المتخصصة في قياس مؤشرات العولمة، بقيامها ببناء آلية خاصة تهدف إلى قياس درجات العولمة بأبعادها المختلفة: الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، والتكنولوجية[1]. من خلال تقسيم المؤشر إلى أربع مجموعات رئيسة، تتكون اثني عشر مؤشراً فرعياً، بحيث يقابل كل مؤشر رئيس ثلاثة من المؤشرات الفرعية، وتقسم المؤشرات الأربعة الرئيسة إلى :[2]

أ. مؤشرات التكامل الاقتصاديّ والماليّ :

تهدف هذه المجموعة من المؤشرات إلى معرفة دور الاستثمارات الأجنبية والتجارة الدولية، وحجم التدفقات المالية العالمية في التكامل والاعتماد المتبادل بين الدول في إطار الاقتصاد العالميّ، وهنا نشير إلى أن هذا المؤشر يجسّد البعد الاقتصاديّ للعولمة، وهناك مؤشران فرعيان لهذا المؤشر الرئيس، هي: الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها نسبة من الناتج المحليّ الإجماليّ. ومؤشرات التجارة باعتبارها نسبة مئوية من الناتج المحليّ الإجماليّ.

ب. مؤشرات الارتباط التكنولوجيّ:

ويهدف هذا المؤشّر مع مؤشراته الفرعية الثلاثة إلى تلمس دور البعد التكنولوجيّ للعولمة في عملية ربط الدول والأفراد بالمجتمع العالميّ، وذلك من خلال مؤشرات فرعية ثلاثة، هي:

- مؤشر نسبة مستخدمي الإنترنت إلى عدد السكان: ويتم قياسه من خلال قسمة عدد مستخدمي الإنترنت على عدد السكان.
- مؤشر عدد الشبكات التي تربط المشتركين بالإنترنت: ويقاس بنسبة مئوية لكلّ مليون مواطن من عدد السكان.
- مؤشر عدد مزوّدي خدمة الإنترنت الآمنة: ويقاس بنسبة مئوية لكلّ مليون مواطن من العدد الكليّ للسكان.

[1] A.T.Kearney & Foreign Policy Magazine**, Globalization Index, Mesuring Golbal: The Global Top 20**,.2004, P58, Www.Atkerrney.Com

[2] http://www.shorufatcenter.com/2586/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A9-globalization-index/

ت. مؤشر الارتباط الشخصيّ:

تهدف هذه المؤشرات إلى اكتشاف البعد الاجتماعيّ والثقافيّ والحضاريّ للعولمة مع ما يرتبط به باعتماد متبادل من أبعاد سياسية واقتصادية، ويتبين ذلك من خلال محتوى هذه المؤشرات، وهي:

- مؤشر عدد السياح الكليّ للقادمين والمغادرين: وقسمته على عدد السكان الإجماليّ بهدف معرفة حجم الأموال التي ينفقها الأفراد خارج بلدانهم على قطاع السياحة والسفر.
- مؤشر عدد دقائق المكالمات الدولية الصافي لكلّ فرد: وتتمّ عملية القياس بجمع عدد المكالمات الدولية الصادرة والواردة محسوبة بملايين الدقائق، ثم قسمتها على عدد السكان.
- مؤشر نسبة حوالات العاملين في الخارج إلى الناتج المحليّ الإجماليّ: وذلك بقياس مجموع الحوالات المالية للعاملين في الخارج وفائض الأرباح من الاستثمارات المحلية في الخارج، ومقدار التعويضات المالية للعاملين من غير المقيمين إلى بلدانهم.

وعادة ما يشار الى هذا المؤشر باعتباره من المؤشرات المهمة لأنه يكسر تلك النظرة المتحيزة للعولمة، والتي عادة ما يتم حصرها في البعد الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية.

ث. مؤشر الارتباط السياسيّ.

تهدف المؤشرات المتضمنة في مؤشر الارتباط السياسي إلى معرفة مدى انفتاح الدولة على العالم الخارجيّ من الناحية السياسية، ومدى الموافقة الدولية على سلوك الدولة في المنظمات الدولية، وذلك من خلال المؤشرات التالية :

- مؤشرات عدد الاتفاقيات الدولية المصادق عليها.
- مؤشر عضوية الدولة في المنظمات الدولية، ويتمّ معاملته بأرقام مطلقة أثناء المقارنات بين الدول؛ بمعنى أنه يتم حسابها رقماً غير خاضع للتعديل.
- مؤشر حجم المشاركة في مهمات حفظ السلام التابعة لمجلس الأمن الدوليّ، مقارنة بعدد المهمات الفعلية التي تدخلت بها الأمم المتحدة.
- مؤشر الحوالات، ويقاس بمقدار المقبوضات والمدفوعات من الحوالات الحكومية للدولة مقسوماً على قيمة الناتج المحليّ الإجماليّ.

3- مؤشر فريدوم هاوس للعولمة

يصدر هذا المؤشر من منظمة فريدوم هاوس (Freedom House)، وهي منظمة غير حكومية تدعم وتقوم بالأبحاث حول الديمقراطية والحرية السياسية وحقوق الإنسان[1]. وهي منظمة مراقبة مستقلة مكرسة لتوسيع الحرية والديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

تعمل المنظمة على تحليل التحديات التي تواجه الحرية، وتنادي بالحقوق السياسية والحريات المدنية، وتعمل على تأييد النشطاء في الخطوط الأمامية للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز التغيير الديمقراطي. تأسست منظمة فريدوم هاوس عام 1941 في مدينة نيويورك الأمريكية، وكانت أول منظمة أمريكية تدافع عن تقدم الحرية على مستوى العالم.[2]

يعتمد مؤشر منظمة فريدوم هاوس على عاملين اساسيين تتحقق بموجبهما مفهوم الحرية والانفتاح، هما :

- الحقوق السياسية Political Rights (PR) ؛
- والحريات المدنية Civil Liberties.(CL).

وعلى هذا الاساس فان الدول تكون اكثر حرية اذا اقتربت قيمة المؤشر من الواحد، في حين تكون اقل حرية كلما اقتربت من الرقم 7. وعليه فان حالات المؤشر تكون في ثلاث وضعيات، هي: حر، غير حر، او حر جزئياً.

يستشهد العديد من علماء السياسة والصحفيين وصناع السياسات كثيرا بتقرير الحرية في العالم السنوي الذى تصدره المنظمة، والذي يقيم درجة الحريات السياسية والحريات المدنية في كل بلد من بلدان العالم. كما تعتبر تقارير حرية الصحافة والحرية على الانترنت من ضمن التقارير الأخرى المميزة للمنظمة، والتي ترصد الرقابة على الصحفيين وحالات الترهيب والعنف ضدهم، وإمكانية حصول الجمهور على المعلومات.[3].

تحصل منظمة بيت الحرية على التمويل من خلال الأفراد وأيضا من قبل حكومة الولايات المتحدة. اعتباراً من عام 2010، شكلت المنح المقدمة من حكومة الولايات المتحدة معظم الاعتمادات المالية التى حصلت عليها المنظمة.[4]

[1] المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، http://www.iicss.iq/?id=412، 26-03-2018، 12:02.

[2] https://freedomhouse.org/

[3] Freedom on the Net 2013", Freedom House, 3 October 2013. Retrieved 12 October 2013.

[4] https:// wikipedia.org /

رابعا- ادوات العولمة الاقتصادية

للعولمة الاقتصادية العديد من الادوات التي تساهم في انتشارها وتوسع مجالاتها في مختلف اقتصاديات العالم، وهي تتفرع بين ماهو تقني وتنظمي اضافة الى بعض السياسات ذات الصلة.

1- التطور التكنولوجي والتقني

يعيش العالم اليوم ثورة ضخمة تتوسع يوماً بعد يوم في مجال تكنولوجيا الاتصال، والتي باتت تعد جزء لا يتجزأ من التقدم الحضاري الراهن، حيث أدى التطور السريع في تكنولوجيا الأقمار الصناعية، إلى جعل أقمار البث المباشر قادرة على التغطية الشاملة لمختلف مناطق الكرة الأرضية.[1] وبالمقابل أدى تطور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات (InformationTechnology) إلى إلغاء حواجز الوقت والمسافة بين دول العالمً، وجعل العالم سوقاً واحدة تقريباً، وجعل تلك الأسواق أسرع وأقوى تأثراً بالأحداث والمتغيرات السائدة.[2]

فالتقدم التكنولوجي سواء كان بعملية البحث المتواصل أو باستعمال الآلة أو باستيراد خبرة أو باستشارة هندسية أو اقتصادية أو غيرها من الأساليب كفيل بدفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي، فكلما زادت مقدرة الأمة على الخلق والاستعمال كلما كانت أسرع في تحقيق النمو الاقتصادي والرفاء الاجتماعي، وتعد تكنولوجيا الإعلام والاتصال من المصادر التكنولوجية التي تستعمل في زيادة الإنتاج المحلي للتعريف بالموارد الطبيعية المخبأة، واستخدامات جديدة للموارد المتاحة واكتشاف طرق وأساليب جديدة في عملية الإنتاج بل وأكثر من ذلك فهي تساهم في تطوير المجتمع حضاري. فالعلاقة بين هذه التكنولوجيا والنمو الاقتصادي قائمة لا محالة.[3]

فتكنولوجيا الاعلام والاتصال توفر اداة قوية لتجاوز الانقسام الانمائي بين البلدان الغنية والفقيرة والإسراع ببذل الجهود بغية دحر الفقر، الجوع، المرض، الأمية، والتدهور البيئي. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات ايضا ان تساهم في التنمية الاقتصادية، فالثروة الرقمية تؤدي الى نشوء اشكال جديدة تمام من التفاعل الاجتماعي والاقتصادي وقيام مجتمعات جديدة. وعلى العكس من الثروة الصناعية التي شهدها القرن المنصرم، فان ثروة تكنولوجيا المعلومات والاتصال من شانها الانتشار بشكل سريع والتأثير على حيوية الجميع.[4]

---

[1] بومالي أمينة، **أثر تكنولوجيات الاتصال الحديثة على الاتصال الشخصي في المجتمع الجزائري**، المجلة العلمية لجامعة الجزائر3، العدد 09، ديسمبر 2017، ص 05

[2] هند خلف كمال الدين، **مرجع سابق**، ص35.

[3] بن بريكة عبد الوهاب، بن التركي زينب، **أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 07 ، 2009-2010، ص ص 250 - 251.

[4] ماهر عودة الشمايلة، محمود عزت اللحام ومصطفى يوسف كافي، **تكنولوجيا الاعلام والاتصال**، الطبعة الأولى، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2015، ص ص98- 99.

حيث ان تأثيرها لن يقتصر على حيز جغرافي منفصل كما فعلت الثورة الصناعية في المنطقة الاوروبية، فالتحكم في التقنيات الحديثة انتاجياً او على الاقل من حيث الاستعمال يتيح دول العالم الاستفادة مما توفره هذه التقنيات لأجل جعل الاقتصاديات المحلية على اتصال وثيق بالاقتصاد الدولي وتحقيق المزايا التي تتيحها هذه التكنولوجيا خاصة ما تعلق بالمجال الاقتصادي بشقيه الحقيقي (التجارة والاستثمار) وشقه المالي (الانظمة المصرفية، وأسواق راس المال ...). وهنا يبرز ايضا دور الاداة الثانية للعولمة الاقتصادية والمتمثلة في الهيئات والمنظمات العالمية التي تشرف على ارساء نظام العولمة في مختلف النواحي الاقتصادية في دول العالم المتطورة والنامية على حد سواء، وفي النقطة الموالية عرض لتلك المنظمات الاقتصادية الدولية.

2- المنظمات الاقتصادية الدولية

بدأ التفكير في تنظيم العلاقات الإقتصادية الدولية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، و كان العالم قد عانى فيما بين الحربين من عدم استقرار أسعار الصرف بين العملات والحروب التنافسية لتخفيض أسعار الصرف وكسب الأسواق، و ما انتهى إليه من تقييد للتجارة الدولية.[1]

تعتبر المنظمات الاقتصادية الدولية من بين اهم ادوات العولمة في شقها الاقتصادي، اذ تسعى هذه المهيئات الى ارساء معالم النظام الرأسمالي على المستوى الدولي، وذلك من خلال الاشراف على عمليات اعادة الهيكلة في الدول النامية والتي تدفع في جوهرها الى تحرير العمليات الاقتصادية والمالية. تضم المنظمات الاقتصادية الدولية كل من :

أ- البنك الدولي (World Bank)

البنك الدولي للإنشاء والتعمير(The World Bank) ، هو مؤسسة عالمية تعاونية للتنمية تملكها البلدان الأعضاء البالغ عددها 189 بلداً. وباعتباره أكبر بنك إنمائي على مستوى العالم، فإنه يساند رسالة مجموعة البنك الدولي من خلال تقديم قروض وضمانات ومنتجات إدارة مخاطر وخدمات استشارية للبلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، وكذلك من خلال تنسيق جهود الاستجابة والتصدي للتحديات الإقليمية والعالمية.[2]

[1] زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي: نظرة عامة على بعض القضايا**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية- مصر، 1999، ص 152.

[2] https://www.albankaldawli.org/

أُنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير في سنة 1944 لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، بموجب اتفاقية بروتن وودز (*Bretton Woods*) [1]. وانضم مع المؤسسة الدولية للتنمية، وهي الصندوق المعني بمساعدة أشد البلدان فقراً، ليشكلاً معاً البنك الدولي. ويعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية عن كثب مع جميع مؤسسات مجموعة البنك الدولي والقطاعين العام والخاص في البلدان النامية لإنهاء الفقر وبناء الرخاء المشترك.[2] ويتكون الهيكل التنظيمي من خمس مؤسسات تمثل مؤسسة البنك الدولي وهي :[3]

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: يقدِّم البنك الدولي للإنشاء والتعمير القروض إلى حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.
- المؤسسة الدولية للتنمية: تقدِّم المؤسسة الدولية للتنمية قروضاً دون فوائد (تسمى اعتمادات) ومنحاً إلى حكومات أشد البلدان فقراً في العالم.
- مؤسسة التمويل الدولية: تقدِّم قروضاً، ومساهمات في أسهم رأس المال، ومساعدات فنية لحفز استثمار القطاع الخاص في البلدان النامية.
- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: تتيح الضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية التي يواجهها المستثمرون في البلدان النامية.
- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار: يقدِّم تسهيلات دولية من أجل المصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

ب- صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund)

يعرف صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund)[4] بأنه المؤسسة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي و تطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الإستقرار

[1] قامت هذه المؤسسة على اعقاب اتفاقية بريتون وودز او لمؤتمر النقد الدولي الذي انعقد من 1 إلى 22 جويلية 1944 في نيوهامبشر بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث اسهمت هذا الاتفاقية في رسم معالم نظام نقدي دولي جديد يكوم على عدة ركائز اتفق عليها الدول الموقعة. وقد حضر المؤتمر ممثلون لأربع وأربعين دولة. وقد وضعوا الخطط من أجل استقرار النظام العالمي المالي وتشجيع إنماء التجارة بعد الحرب العالمية الثانية. وإزالة العقبات على المدى الطويل بشأن الإقراض والتجارة الدولية والمدفوعات، من خلال انشاء منظمتين دوليتين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

[2] https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are/ibrd

[3] https://www.albankaldawli.org/ar/about

[4] https://www.imf.org/external/arabic/index.htm

وعلاج العجز المؤقت في ميزان مدفوعات الدول الأعضاء فيه.[1] ويجب على البلدان أن تنضم أولا إلى الصندوق كي تتأهل للانضمام إلى مجموعة البنك، واليوم يبلغ عدد أعضاء كل منهما 189 بلداً عضواً.

لصندوق النقد الدولي مجالات اهتمام متعددة، خصوصاً مع تنامي أزمة المديونية الدولية للدول النامية في ثمانينيات القرن الماضي، ليضاعف بذلك سياساته الموجهة نحو الدول النامية، ركزت السياسات الموجة للبلدان الدائنة على تفعيل وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي وعلى تحسين هيكل وأداء النظم المالية على اعتبارها المرافق الاساسي لعملية التنمية الاقتصادية.

ج- المنظمة العالمية للتجارة (World Trade Organization)

شهد الاقتصاد العالمي تغييرات كبيرة في جميع المجالات، لاسيما مجال التجارة الدولية فبعد أن كانت تُنظم التجارة الدولية وفق اتفاقيات دولية غير متكافئة قد تكون في احيان كثيرة مجحفة في حق الاقتصاديات الاقل نمواً. تم انشاء المنظمة العالمية للتجارة لأجل ايجاد نظام تجاري دولي أكثر توازنا وأكثر قدرة على النمو وتحقيق المصالح المشتركة في التجارة الدولية متعددة الاطراف. نجح مؤتمر بروتن ووذز عام 1945، في انشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ليتسع فيما بعد الى البنك العاملي. وفي نفس الاطار حاولت مجموعة من الدول بإنشاء هيئة مكملة للهيئتين السابقتين لتنظيم شؤون التجارة الدولة.

إلا ان عملية انشاء منظمة التجارة العالمية فشل في مؤتمر هافانا سنة 1947، نظراً لتدخل مصالح الولايات المتحدة الامريكية خاصة. ليتم ابرام معاهدة فيما بين عدد 23 دولة اتفقت على تخفيض التعريفة الجمركية، ورفع القيود على التجارة الدولية بنفس السنة، اين عرفت باتفاقية الجات (GATT)[2] او الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة.[3]

حلت المنظمة العالمية للتجارة محل الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة او ما يعرف اختصاراً بهيئة الجات او الغات (GATT) التي أنشأت عام 1947. كانت نتائج هذه المفاوضات اتفاقية مؤقتة الى ان تغدو منظمة التجارة الدولية نافذة، وقد وقعت على هذا الاساس 23 دولة منها 11 من الدول النامية، وشكلت اساسا اوليا للتعاون المتعدد الاطراف حتى تشكيل المنظمة، حيث وفر هذا الاتفاق المؤقت الاساس لنظام التجارة الدولية على مدى 47 سنة.[4]

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **النظام العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2002، ص84

[2] General Agreement On Tariffs And Trade

[3] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية لتجارة: الاهداف والعراقيل**، مجلة الباحث، العدد 3،2005 ، ص 67.

[4] امريتا ناريكار، **الوجيز في منظمة التجارة**، ترجمة: عبد الاله الملاح، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض- السعودية، 2008، ص 43.

عقدت الاتفاقية في أكتوبر من سنة 1947 بين عدد من البلدان تستهدف الاتفاقية التخفيف من قيود التجارة الدولية وبخاصة القيود الكمية مثل تحديد كمية السلعة المستوردة وهو ما يعرف بنظام الحصص، وقد تضمنت خفض الرسوم الجمركية على عدد من السلع. من اهداف الاتفاقية الجات نذكر: العمل على تحرير التجارة الدولية، وإزالة العوائق أمام التبادل التجاري بين الدول، حل المنازعات التجارية الدولية عن طريق المفاوضات.

ونجد ان هيئة الجات (GATT) تهدف الى وضع اسس وقوانين واضحة لنظام تجاري عالمي يقوم على مبدأ المزايا النسبية ورفع مستويات الطلب على الموارد الاقتصادية العالمية وتوسيع الاسواق الدولية وتسهيل الوصول إليها، لأجل تهيئة المناخ الدولي لتأسيس منظمة التجارة العالمية. تحقيق التعامل بالمثل فيما يخص نقل البضائع والحرص عليها من قبل الدول التي تمر من خلالها كما لو كانت بضاعتها.

تمثل جولة الأورغواي (1986- 1994) آخر جولة من جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وفيها الاتفاقية المنشأة لهذه المنظمة لتكون الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها في المسائل المتعلقة بالاتفاقيات التي تم التطرق إليها، بالإضافة إلى الأدوات القانونية المتصلة بها.فأصبحت هذه المنظمة إطارا أوسع يؤطر المبادلات التجارية ويحول دون النزاعات التي طالما كانت توتر العلاقات في كثير من الأحيان بين التكتلات الإقليمية التي كان يقوم عليها الاقتصاد العالمي في عهد اتفاقية الـ GATT، وأصبحت هذه الأخيرة جزءاً من المنظمة.[1]

تضم المنظمة العالمية للتجارة حالياً 164 عضوًا وذلك منذ تاريخ 29 جوان 2016، وهو اخر تاريخ لانضمام اخر عضو من الاعضاء المائة والأربعة والستون في المنظمة العاليمة للتجارة، بالإضافة الى 25 بلداً مراقباً.

من بين الدول المراقبة دولاً عربية هي: الجزائر والعراق وليبيا السودان وسوريا[2]، هذه المعطيات تم استسقاءها بحسب اخر التحديثات في الموقع الالكتروني للمنظمة العالمية للتجارة عام 2020.[3] ويمكن الاشارة الى اهم المعطيات التي توفرها التجارة الدولية تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة والتي يمكن للدول الاقل نمواً ان تستفيد مما توفره المنظمة العالمية للتجارة من خلال العناصر التالية :

[1] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **مرجع سابق**، ص: 67.

[2] العضو المراقب في المنظمة العالمية للتجارة هو الدولة التي قدمت ملف الانضمام الى المنظمة ولم تستكمل بعد مفاوضات الانضمام، وعليه فهي دولة لم تستوفي بعد الشروط اللازمة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وبالمقابل تحصل هذه الدولة على صفة مراقب لحد اتمام جميع المفاوضات والالتزام بجميع شروط الاعضاء في المنظمة لتحصل اخيرا على العضوية الكاملة وتضمن التمتع بجميع حقوق العضوية، والجزائر ولحد الان لا تزال عضواً مراقباً في المنظمة العالمية للتجارة .

[3] https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm#top. 12-11-2021.12-47

- الاستفادة مما توفره المنظمة من اطار تنظيمي في مجال بحث مسائل المبادلات التجارية وإيجاد الحلول للمنازعات التي تثيرها المبادلات التجارية الدولية.
- المعاملة التفضيلية الخاصة بالدول النامية التي تسمح منح فترات زمنية اطول لتمكينها من الاندماج ضمن المنظومة الاقتصاد العالمي.
- تمكين الدول الاعضاء والدول المراقبة من اكتساب الاطر المعرفية المرتبطة بالتشريعات والنظم التجارية التي تسيرّ بها المبادلات التجارية الدولية.
- الولوج للأسواق الخارجية من خلال تحرير القيود في الاسواق الدولية التي تتيح تحفيز المنتجات المحلية وتشجيع قطاع الواردات وتدعيمه.
- تحقيق الانفتاح التدريجي للتجارية الخارجية وتكييف السياسة التجارية للدول بما يتماشى مع معطيات الانفتاح التجاري، وهذا ما يوفره مبدأ تخفيض الرسوم الجمركية.[1]
- تحقيق التوافق بين السياسة التجارية والنقدية والمالية من خلال الاستفادة من التعاون بين المنظمات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التجارة العالمية).

بالإضافة الى الاستفادة، فانه بإمكان الدول من المبادئ الاخرى للمنظمة العالمية للتجارة كمبدأ عدم الإغلاق، مبدأ المعاملة الوطنية، مبدأ عدم التمييز، مبدأ الدولة الاولى بالرعاية.

3- الاسواق المالية الدولية

الأسواق المالية هي مصطلح معرب لكلمة بورصة ذات أصل اللاتيني، وتعني الصرة أو الكيس المخصص لحمل النقود، ثم أصبحت تشير إلى النقود نفسها والكلمة تشير أيضا إلى المكان الدوري الذي كان يعقده تجار مدينة بروج البلجيكية في قصر المصرفي Vanda burses في منتصف القرن السادس عشر.[2] ويُشير مفهوم السوق المالية الدولية الى تلك السوق التي يسمح فيها لأي مستثمر مهما كانت جنسيته أن يتعامل شراءً وبيعا في الأوراق المالية التي تصدرها منشآت وهيئات محلية، حيث

[1] ينص هذا المبدا على تخفيض التعريفات الجمركية بصفة دورية من خلال "دورات التعريفة الجمركية". وعلى هذا الاساس تحدد قائمتين من السلع هي:

- قائمة تضم المنتجات التصديرية التي يرغب العضو في توفير تخفيض الرسوم الجمركية المطبقة عليها من الدول الاعضاء.
- قائمة تضم المنتجات المستوردة من الدول الاعضاء التي يكون العضو مستعداً لتطبيق تخفيضات عليها.

[2] خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد اهلل العبيدي، **مدخل إلى الأسواق المالية**، دار الايام، عمان- الأردن، 2013، ص 162.

يكون لرؤوس الاموال العابرة للدول ان تستثمر في أي بلد يكون قادر على تلبية احتياجات المستثمرين والتي عادة ما تتمثل في تعظيم الارباح والعمل على تحجيم الخسائر المحتملة.

تلعب الاسواق المالية دوراً هاماً في الاقتصاديات الوطنية والاقتصاد العالمي فهي تعمل وبشكل رئيسي على تمكين اصحاب العجز المالي من الحصول على التمويل اللازم من اصحاب الفوائض المالية عن طريق مختلف العمليات التي تتم على مستوى الاسواق المالية الدولية، ويمكن ان نشير الى اهميتها في الاقتصاد من خلال النقاط التالية :[1]

- للأسواق المالية دور رئيسي في تخطيط السياسة النقدية للبلدان ويؤثر في دور البنك المركزي في تغيير سعر الفائدة.
- تساعد الاسواق المالية في توفير سيولة عالية للأصول المالية قصيرة الاجل.
- يساعد في توفير مصادر طويلة الاجل عن طريق ما يعرف بعمليات سوق رأس المال.
- يساعد على تنمية الادخار وزيادة وتوجيه المدخرات المالية لما له من تأثير على زيادة تشجيع الاستثمار.
- يساعد وجود السوق المالي على تنظيم ومراقبة اصدارات الأوراق المالية.
- يساعد في عدالة تحديد اسعار الاوراق المالية المتداولة، ومن ثم توجيه الاستثمار نحو القطاعات الانسب.

وقد شهدت تنامى حجم الاستثمارات في الاسواق المالية الدولية بشكل كبير جداً، يرجع هذا النمو الى زيادة الترابط والانفتاح بين مختلف الاسواق المالية الدولية في جميع انحاء العالم، الامر الذي ادى الى تزايد الاهتمام برأس المال الموجه نحو صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية اداة تحركه مؤشرات ورموز البورصات العالمية (داوجونز، ناسدك، نيكاي، داكس، كيك ،...).

حيث ان الحركة المستمرة لرؤوس الاموال الدولية الباحثة عن الربح امام فوائضها المتراكمة من عمليات الاستثمار، سمحت بتوفير ضمانات لأصحاب هذه الاموال وتنويع المخاطر المحيطة بمحافظهم المالية، من خلال الاليات التي توفرها مختلف الادوات المالية التي يتم تداول على مستوى الاسواق المالية الدولية المختلفة. فقد اشارت احصاءات البنك الدولي الى ان الحجم السنوي لتجارة

[1] وليد صافي، أنس البكري، **الاسواق المالية والدولية**، الطبعة الأولى، دار المستقبل، عمان- الاردن، 2012، ص 23.

العملات الاجنبية قد عرف نمواً بأكثر من خمسين (50) ضعفاً من حجم التجارة السلع على مستوى العالم والتي تقدر بأكثر من عشرة (10) آلاف مليار دولار سنوياً.[1]

4- سياسات التحرير المالي

من بين ادوات العولمة الاقتصادية الابرز نذكر العمليات التي تتم على مستوى القطاعين المالي والحقيقي او ما يسمى بالتحرير المالي والانفتاح الاقتصادي، والتي تسهم بشكل فعال في ترسيخ مجالات التعاون والتكامل والترابط الاقتصادي فيما بين دول العالم، وعادة ما تتماشى عمليات التحرير المالي مع ما يقابلها من تحرير في باقي القطاعات الحقيقية كالتجارة والاستثمار.

ويُشير عمليات التحرير المالي الى كونه عملية تتمثل في مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدول من أجل إلغاء القيود المفروضة على القطاع المالي والمصرفي، والتي تشتمل على جملة من العمليات الضرورية للتحرير، وذلك بهدف اصلاح القطاع المالي الداخلي والخارجي للاقتصاد، وتتضمن تلك الاجراءات ما يلي:[2]

- تحرير معدلات الفائدة.
- ونزع القيود المفروضة على حساب راس المال.

وهنا فان سياسة التحرير المالي تركز على تخفيف وإزالة القيود على التجارة الداخلية والخارجية وتوسيع نشاط القطاع الخاص وإطلاق حرية قوى العرض والطلب في التسعير وجعل السوق المحلية أكثر تنافسية وتبسيط إجراءات التجارة والاستثمار والدفع نحو تبني معايير الجودة طبقاً للمواصفات العالمية. ويتمثل التحرير المالي في إعطاء استقلالية تامة للمؤسسات المالية والبنوك وذلك من خلال إلغاء كل القيود والضوابط واعتماد آليات السوق (قانون العرض والطلب) في تحديد معدلات الفائدة، مع التخلي عن سياسة تاطير الائتمان وخفض الاحتياطي الإلزامي، وإلغاء الرقابة الإدارية على تخصيص الائتمان لقطاعات معينه (القطاع الحكومي)، وفتح المجال المصرفي أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي.[3]

---

[1] عبدالرسول عبد جاسم، **أزمة الاسواق المالية الدولية و تداعياتها**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد 2، العدد 20، 2009، ص 08.

[2] رمزي زكي، **العولمة المالية**، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، القاهرة- مصر، 1999 ، ص ص 72-73.

[3] بربري محمد أمين، طرشي محمد، **التحرير المالي و المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، بجامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجزائر، أيام 11-12 مارس 2008، ص ص 02-03.

كما تقوم سياسة التحرير المالي على تحرير الاسواق المالية من خلال ازالة القيود المفروضة ضد حيازة وامتلاك المستثمر الاجنبي للأوراق المالية ومختلف الاصول المالية الصادرة، بالإضافة الى تحرير حساب راس المال من خلال تحرير المعاملات المتعلقة بتدفق مختلف اشكال راس المال (الديون الخارجية، الأسهم، الاستثمار المباشر ...).[1] ويهدف التحرير المالي الى تحقيق جملة من الاهداف، هي :[2]

- تحقيق فعالية اعلى وكفاءة اكبر لعمل الاسواق المالية بهدف تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية والاستفادة منها في تمويل اقتصاديتها وزيادة معدلات الاستثمار فيها.
- تتزامن سياسات التحرير المالي مع النزعة الشديدة نحو تحرير التجارة الدولية، وإضفاء الطابع الدولي للمعاملات المالية.
- تعزيز درجة المنافسة فيما بين الاسواق المالية للحصول على اكبر قدر ممكن من رؤوس الاموال الدولية.

خامسا- تأثير العولمة الاقتصادية على الدول النامية

على اعتبار ان الدول المتطور هي دولاً رأسمالية بامتياز وتحقق الاستفادة القصوى من العولمة في جميع مجالاتها كان لابد من بحث تأثير العولمة الاقتصادية على البلدان الاقل نمواً فمن المهم الحديث عن اثار العولمة الاقتصادية على الدول النامية، لأجل توضيح التحديات التي يمكن ان تفرضها العولمة على الدول النامية، بالإضافة الى تحليل الفرص المتاحة امام تلك الاقتصاديات، بغرض الاستفادة منها وتعظيم الامكانات التي يتيحها الانفتاح على الاقتصاد الدولي.

يمكن ان نلاحظ ان تأثير العولمة الاقتصادية على الدول النامية، يأخذ اتجاهين مناقضين، فالأول تتبنى ايجابية التأثير الذي تحدثه العولمة الاقتصادية على الدول النامية، على اعتبار ان العولمة الاقتصادية تتيح الكثير من الرص امام الدول الاقل نموا في رفع مستويات النمو الاقتصادي والمشاركة في الاقتصاد العالمي.

في حين يقر اتجاه الثاني بالتأثير السلبي للعولمة الاقتصادية على الدول النامية، بصفتها الحلقة الاقتصادية الاضعف عالمياً. او بصيغة أخرى، فان هناك آراء متباينة بشأن المؤيد بشدة لمبدأ العولمة، وأكثرهم من الدول الصناعية المتطورة، وبين المعارض، وأكثرهم من الدول الفقيرة.

[1] بلقاسم بن علال، **دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية: دراسة قياسية لحالة النظام المالي والمصرفي الجزائري (1990- 2011)**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة ام البواقي- الجزائر، العدد الثاني، 2014، ص 279.

[2] رتيعة محمد، **التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الدول العربية**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، الجزائر، المجلد 10، العدد 1، 2013، ص ص 111- 112.

في العرض الموالي نحاول عرض كلا الاتجاهين، ومجمل الحجج التي يتبناها كل منهما، للوصول الى صورة واضحة عن مدى تفاعل العالم مع التغيرات التي تحدها العولمة في المجال الا قتصادي، خاصة تلك التي تخص الدول الاقل نمواً.

1- الاثار الايجابية للعولمة الاقتصادية على الدول النامية

تعمل المنافسة في مجال التجارة والمال والاستثمار وخدمات الإنتاج، على فتح الاسواق والمنافسة الحرة بين الدول الصناعية، ما يسهم في اضعاف المنشئات الصغيرة او القضاء عليها، وما يتبع ذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية مختلفة. وهنا نجد ان اليات العولمة بمفهومها الواسع، والعولمة الاقتصادية قد تتيح عدد من الفرص لحماية اتلك المئات وايضا حماية الصناعات الناشئة، وذلك من خلال التالي :[1]

- تعمل العولمة على تطبيق القوانين التي تهدف الى حماية الطبقة العاملة في مواجهة الشركات الكبرى، بما يضمن لهم حياة مستقرة وآمنة.
- تسهم العولمة في تنمية دور القطاع الخاص لكي يقوم بعملية التنمية الاقتصادية في كثير من الدول النامية.
- تعمل العولمة على تحسين المستوى المعيشي للمجتمع، من خلال تطوير التكنولوجيا.
- تجلب العولمة المزايا وإجراءات المختلفة للدول النامية، لجذب القطاع الخاص سواء اكان محلياً ام أجنبياً متمثلة في الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة.
- تزيد العولمة معدل التدفقات الرأسمالية الى الدول النامية، ما يتبع ذلك من تعديل للتشريعات الخاصة بالاستثمار الاجنبي.
- تعمل العولمة على ازالة الكثير من المعوقات التي تقف في وجه التنمية، وتؤدي الى تحديث الانظمة والى وجود الشفافية لتصحيح مسارات التنمية الاقتصادية.
- في حين تسهم العولمة المالية في تدفق رؤوس الاموال الاجنبية.
- تسهم عمليات التحرير المالي في زيادة فعالية وأداء الاسواق المالية المحلية.[2]

ان هذه الايجابيات المطروحة قد لا تتحقق لعدد من المعيقات التي يصيغها الكثيرون، على انها الاثار السلبية للعولمة وأدواتها على اقتصاديات الدول النامية.

[1] سهيل حسين الفتلاوي، **العولمة واثارها في الوطن العربي**، دار الثقافة، الطبعة الاولى، القاهرة- مصر، 2009، ص ص 139.150.

[2] ساعد مرابط واسماء بلمهوب، **العولمة المالية وتأثيرها على اداء الاسواق المالية الناشئة**، ملتقى دولي حول: سياسات التمويل واثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي 21- 22 نوفمبر 2006، جامعة بسكرة، ص 4.

2- الاثار السلبية للعولمة الاقتصادية على الدول النامية

يرى الكثيرون ان للعولمة الاقتصادية الكثير من المخاطر على الاقتصاديات النامية، قد تثيرها الدول المتطورة او حتى المؤسسات الدولية التي تعنى بالشأن الاقتصادي. ويمكن ان نوجز تلك المخاطر في النقاط التالية :[1]

- قيام السوق الموحدة في ظل العولمة لا يعني ان هنالك فرص متساوية للجميع، بل ان القدرة على التنمية تعتمد على التفاعل في السوق العالمية.
- العولمة تحمل في مضمونها الصراع الاقتصادي.
- زيادة الفقر واتساع فجوة عدم المساواة في توزيع الدخول في الدول النامية، واستحواذ العالم المتقدم على الاستثمار الاجنبي المباشر سواء التدفق للداخل او للخارج.
- اجبار المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة) الدول النامية على اعادة تشكيل اقتصاداتها وقبول الشروط التي تتوافق مع مصالح اصحاب المال العالمي.
- عولمة المديونية الخارجية التي ادت الى العديد من الدول اصبحت عاجزة عن سداد ديونها.[2]
- مخاطر غسيل الاموال وهروب الاموال الوطنية الى الخارج.
- انهيار الاسواق المالية والتي تنعكس سلبا على الاقتصاد العالمي.

[1] بدوي ابراهيم، **اثر العولمة ومنظمة التجارة العالمية على اقتصادات الدول النامية**، الطبعة الاولى، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، 2011، ص 244.

[2] ساعد مرابط واسماء بلمهوب، **مرجع سابق**، ص ص 8- 9.

الفصل الخامس:

الازمــات الاقــتـصاديــة

شهد الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات الاقتصادية العنيفة التي سرعان ما اكتست صفة العالمية، نظراً لارتباط الاقتصاد العالمي بالنظام الرأسمالي من جهة ونظراً لارتباط جميع المعطيات المالية والنقدية والتجارية بالدول الكبرى المسيطرة على هذا النظام الاقتصادي عالمياً. فغالباً ما تكون الاقتصاديات الرأسمالية هي الدول مركز الازمة .

وفي كل مرة تثير هذه الازمات المالية العالمية الكثير من التساؤلات حول مدى صلابة النظام الاقتصادي الرأسمالي ونجاعة ادواته المالية والنقدية في تحقيق على الاستقرار الاقتصادي العالمي والحفاظ عليه. اضافة الى التحول نحو مناقشة مدى قدرة النظام الاقتصادي الرأسمالي على امتصاص الصدمات والاختلالات الاقتصادية والمالية التي غالباً ما تعد من اهم السمات البارزة للنظام الاقتصادي الرأسمالي.

قبل الخوص في تشخيص اهم ازمتين عرفهما الاقتصاد العالمي (ازمة الكساد، وازمة الرهن العقاري)، سنحاول ضبط الاطار المفاهيمي للازمات الاقتصادية، مروراً بعرض بعض النماذج الاقليمية للازمات الاقتصادية. على النحو التالي.

- **أولا- ماهية الازمات الاقتصادية**
- **ثانيا - اهم الازمات الاقتصادية على المستوى الاقليمي**
- **ثالثا- تشخيص أهم الازمات الاقتصادية العالمية**

أولا- ماهية الازمات الاقتصادية

في هذا العنصر سنتعرف بنوع من التفصيل على كل ما يتعلق بالأزمات الاقتصادية، بداية من تعريفها وصولاً الى تشخيص ابرز واعنف الازمات الاقتصادية في مستواها الاقليمي والدولي من خلال المحورين الاول والثاني.

1- تعريف الازمة الاقتصادية

عادة ما يختلط مفهوم الازمة بغيره من المفاهيم ذات الصلة بالأزمة، ومرد ذلك الى تداخل بعض هذه المفاهيم (الكارثة، الصراع، النزاع ..الخ) مع مفهوم الازمة نظراً للتقارب الشديد، حيث تشترك جميعها في سمة اساسية وهي الحاجة الى المواجهة والى الادارة[1]. غير ان عنصر المفاجئة عادة ما يمثل السمة المميزة للازمة عن غيرها من المفاهيم المتشابهة

ومن الملاحظ انه لا يوجد تعريف او مفهوم محدد للازمة المالية، لكن من المفاهيم المبسطة لمصطلح الازمة المالية، هو ان :" الازمة المالية هي عبارة عن اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية، تمتد اثارها الى القطاعات الاقتصادية الأخرى".[2]

كما تعرف الازمة الاقتصادية بأنها :" " انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي".[3]

يمكن تعريف الأزمة المالية أيضا: "بأنها وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبيا يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية ويتضمن أخطارا وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والأفراد وجميع أصحاب المصالح، ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة، وتؤدي الأزمة المالية إلى نتائج سلبية واضحة على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وخسائر في الموارد المادية والموارد البشرية، وتؤدي إلى اضطرابات حادة في التوازنات الاقتصادية قد يعقبها انهيارات حادة لمؤسسات مالية ومؤسسات أخرى".[4]

---

[1] عباس رشدي العماري، **ادارة الازمات في عالم متغير**، مركز الاهرام للترجمة والنشر، الطبعة1، القاهرة- مصر، 1993، ص16.

[2] جواد كاظم البكري، **فخ الاقتصاد الامريكي الازمة المالية** 2008، الطبعة1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بغداد- العراق، 2011، ص 31.

[3] فريد كروتل، كمال رزيق، **الازمة المالية: مفهومها، اسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 20، 2009، ص06.

[4] خضيرات، عمر. **الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة 2008وموقف الاقتصاد الإسلامي منها**، الملتقى الدولي الاول حول: الاقتصاد الاسلامي – الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 23- 24 فيفري 2011، ص 3.

وعليه فان الازمة المالية لابد وان تتوافر على عناصر مميز وخصائص تفصلها عن باقي الاختلالات التي عادة ما تمس الاقتصاد، فالاقتصاديات غالباً ما تمر بحالات اختلال وعدم توازن عادة ما لا تصنف باعتبارها أزمة وعليه وجب وضع خطوط التفرقة بين الاختلالات العادية التي عادة ما تمر بها الاقتصاديات، وبين تلك الاختلالات التي تصنف كأزمة. فالأزمة الاقتصادية خصائص وسمات متفردة.

حيث انه ولغياب امكانية التنبؤ بالأزمات نظراً لحدوثها بشكل مفاجئ وغير متوقع، فعنصر المفاجئة هذا يكون سببا في ارباك صناع القرار والمتعاملين على حد سواء. اضافة الى تداخل مسببات الازمة وهو ما يجعل عنصر المفاجئة حاضر بقوة، فغالباً ما تترابط اسباب الازمات الاقتصادية وتتشابك مع بعضها. ومن جهة اخرى تسهم الازمة في احداث اثار سلبية عنيفة وغير مرغوب فيها، تؤدي في كثير من الاحيان الى افلاس قطاع كبير من المؤسسات المالية والاقتصادية ذات الارتباط المباشر بأسباب الازمة.

وهو الامر الذي يجعل من تداعيات الازمة تأخذ حيزاً كبيراً قد يطال قطاعات واسعة، تلقي بضلالها على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية، الشكل الموالي يلخص تلك الخصائص المميزة للازمة الاقتصادية.

الشكل13: خصائص الازمات الاقتصادية

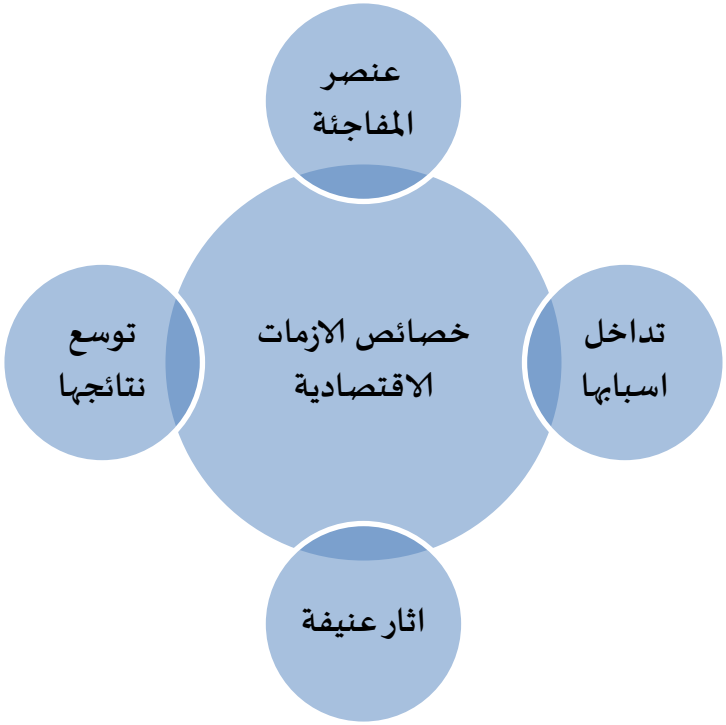

المصدر: اعداد الباحثة.

وهنا لابد من الاشارة الى ان كون الازمة مالية او كونها ازمة اقتصادية ففي كلتا الحالتين نجد ان الخصائص المشار اليها انفا قد تحققت بالفعل، فالتعبيرين صحيحين (مالية واقتصادية) وغير متناقضين. فكون الازمة مالية او اقتصادية لا يؤثر على خصائص الازمة ومعطياتها في شئ. بل لابد من التمييز هنا بين المعطيين وتوضيح متى تكون الازمة مالية او اقتصادية، فمثلا لو قلنا ان ازمة الرهن العقاري هي ازمة مالية فهذا صحيح، وان قلنا انها ازمة اقتصادية فهذا صحيح ايضا. حيث يمكن التمييز بين كون الازمة مالية او اقتصادية من خلال امرين جوهريين هما :

- اولهما منشأ الازمة .
- وناتيهما نتائج الازمة.

فان كان منشأ الازمة هو القطاع المالي تسمى هنا الازمة ازمة مالية، وان كان منشؤها اقتصادي (أي احد عناصر الاقتصاد الحقيقي) تسمى الازمة هنا ازمة اقتصادية. ونظرا لتداخل القطاعين المالي والحقيقي خاصة في الاقتصاديات الكبرى وتحديداً الاقتصاد الامريكي، فانه لا يمكن فصل القطاعين عن بعضهما نظرا لتداخل معطياتهما، الامر الذي يجعل من ازمة الرهن العقاري مالية واقتصادية معاً.

2- انواع الازمات الاقتصادية

لكن ينبغي التمييز بين عدد من اصناف وانواع الازمات الاقتصادية، والتي تسهم فعليا في ضبط اسباب الازمة، فهذه الاسباب هي من يحدد نوع الازمة ويميزها عن غيرها من الازمات، وهنا تنقسم الازمات المالية الى اربعة اصناف رئيسية هي :

أ- الازمات المصرفية (ازمات السيولة):

تحدث الازمات المصرفية على مستوى القطاع المصرفي، حيث تعرف الازمات المصرفية بأنها: " ارتفاع مفاجئ وكبير في سحبات الودائع من البنوك التجارية، وينبع من الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية، فعندما تكون الودائع غير مضمونة يؤدي هذا إلى انخفاض نوعية محفظة القروض وتزايد القروض الرديئة.[1]

فالأزمات المصرفية اذا تمثل الحالة التي تصبح فيها البنوك في حالة إعسار مالي، بحيث يتطلب الأمر تدخلاً من البنك المركزي لضخ أموال إضافية لهذه البنوك أو إعادة هيكلة النظام المصرفي،

[1] هيكل عجمي جميل،الأزمات المالية، مفهومها و مؤشراتها و إمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة، مجلة جامعة دمشق، العدد 1، المجلد 19، 2003، ص 282.

ويعرفها البعض الأخر بأنها حينما تكون الالتزامات الموجودة في البنوك تفوق الأصول المقابلة لها لدرجة أن يكون دخل النظام المصرفي غير كاف لتغطية نفقات.[1]

ويكون مصدر الازمة المصرفية القطاع المالي و تحديدا البنوك، و منشأها محلي، وتنتج هذه الأزمة عادة من مشكلات متعلقة بجودة الأصول المالية و طريقة إدارتها، فعندما يكون حجم الأصول غير الكفؤة الموجودة لدى البنك كبيرا، أو عندما تتفق المعلومات الصادرة من مختلف الجهات (إعلام، دراسات) على أن هناك مؤشرات ذعر (تجميد ودائع، غلق بنوك، ضمان ودائع، وجود مخططات إنقاذ حكومية للبنوك).[2]

و تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة فى طلب سحب الودائع. فبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما إذا حدثت مشكلة من هذا تخطت تلك النسبة، و بالتالى يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك. وذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت الى بنوك أخرى، فتسمى فى تلك الحالة أزمة مصرفية.

وعندما يحدث العكس، أي عندما تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة فى الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان (Crunch Credit).[3]

وقد حدث في التاريخ المالي للبنوك العديد من حالات التعثر المالي مثل ما حدث فى بريطانيا لبنك " Gurney & Overend "، وما حدث في الولايات المتحدة عندما انهار بنك الولايات المتحدة (States United of Bank) فى عام 1931 وبنك "Stearns Bear ."[4] وعليه فالأزمات المالية والمصرفية تحدث نتيجة خلل او تذبذب كلي او جزئي يؤثر على المتغيرات المالية.

[1] عبد الغني حريري، **دور التحرير المالي في الازمات والتعثر المصرفي**، الملتقى الدولي حول الازمة المالية والاقتصاديات الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف- الجزائر، ايام 20- 21 اكتوبر 2009، ص05.

[2] عبد المجيد قدي، **الأزمة الاقتصادية الأمريكية و تداعياتها العالمية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46 ،2009، ص 9.

[3] احمد زغدار، الاقتصاد **الإسلامي والأزمة المالية العالمية واستشراف الحلول من منظور إسلامي باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات**، الملتقى الدول الاول حول: الاقتصاد الاسلامي – الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 23- 24 فيفري 2011، ص 11.

[4] فريد كروتل، كمال رزيق،**مرجع سابق**، ص07.

الشكل14: المتغيرات المالية التي تسهم في حدوث الازمات المصرفية

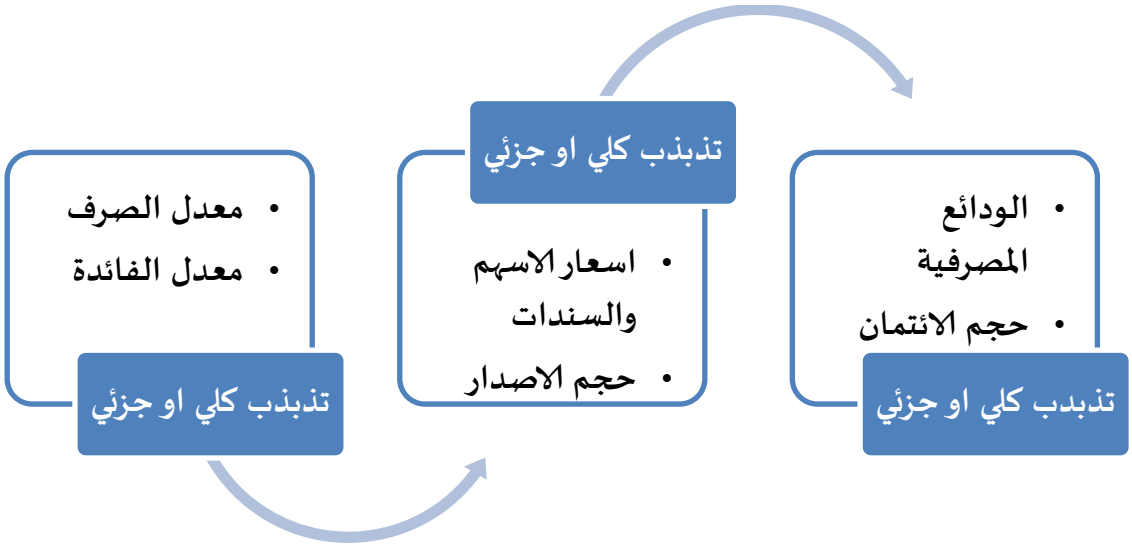

المصدر: اعداد الباحثة.

ب- ازمات سعر الصرف (ازمات العملة)

تحدث هذا النوع من الازمات عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على اداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة. لذلك تسمى هذه الأزمة أيضا المدفوعات. وتحدث تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالى تحدث أزمة قد تؤدى لانهيار سعر تلك العملة، وهو شبيه بما حدث فى تايلاند وكان السبب المباشر فى اندلاع الأزمة المالية فى اقتصاديات شرق آسيا عام 1997 .

وعلى الرغم من أن قرار تعويم أو خفض سعر صرف العملة الوطنية قد يبدو قرارا تطوعيا من السلطة النقدية، إلا أنه فى أغلب الحالات يكون قرارا تطوعيا فى تدفقات رأس المال الأجنبى أو تزايد فى التدفقات الخارجة. بعض تلك الأزمات لها أثر محدود على القطاع غير المالي، اما البعض الاخر فيؤدي دوراً اساسياً في تباطؤ النمو الاقتصادي وحدوث الانكماش بل قد تصل الى درجة الكساد.[1]

ت- ازمات اسواق المال (ازمات الفقاعة)

تشهد أسواق المال العديد من الأزمات نتيجة ما يعرف بظاهرة "الفقاعة"، حيث تتكون "الفقاعة" عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز اقتصاديا قيمتها العادلة، ويكون هذا الارتفاع غير مبرر. وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل – كالأسهم على سبيل المثال – هو الربح

[1] جواد كاظم البكري، **مرجع سابق**، ص 33.

الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على ،، قويا توليد الدخل. في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاهاً لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره فى الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر فى الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى.[1]

و عليه فان مصدر هذا النوع من الازمات يكون السوق المالية (غالبا سوق الأسهم)، ومنشأها محلي، و تنتج من انهيار السوق المالية، و ما يلي ذلك من التهافت على البيع، وتزداد وطأة الأمر سوءا في ظل نظام يسمح بحرية كاملة لتنقل رؤوس الأموال، مما قد تنتج عنه تحويلات كبيرة في رؤوس الأموال إلى الخارج.[2]

وتحدث الفقاعة عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج من ارتفاع سعره و ليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل. و في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسالة وقت عندما يكون هناك اتجاه قوي لبيعه، فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار، و يمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى، سواء في القطاع ذاته أو في القطاعات الأخرى. و يتم الحديث عن أزمة عندما ينخفض مؤشر السوق المالية بأكثر من % 20 قياسا على أزمتي سنة 1929 وسنة 1987.[3]

فالفقاعة المالية المالية اذا تظهر نتيجة ارتفاعات غير مبررة، أي ان الارتفاعات لا تكون نتيجة اداء مالي للكيانات المصدرة للاوراق المالية، بل تكون نتيجة عملية المضاربة القوية التي تتمحور حول اصل مالي معين، الامر الذي يدفع نحو انفجار الفقاعة السعرية بمجرد انهيار الكيان المصدر لهذا الاصل المالي، وكلما كان حجم تداول هذا الاصل كبير لكما اثر وبشكل قوي على اداء السوق المالي ككل.

ث- ازمات الديون

تحدث هذه الازمة عندما تصبح الدول المدينة غير قادرة على سداد ديونها الخارجية، الامر الذي يدفع بهذه الاقتصاديات الى حافة الانهيار. ونجد ان هذه الديون غالبا ما تكون في شكل ديون

[1] فريد كروتل، كمال رزيق، **مرجع سابق**،، ص08.

[2] زايري بلقاسم ، **الأزمة المالية الدولية رؤية على ضوء النظام المالي الإسلامي و النظام الوضعي**، الملتقى الدول الاول حول: الاقتصاد الاسلامي – الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 23- 24 فيفري 2011، ص 3.

[3] تعرف هذه الازمة اعلامياً بالاثنين الأسود وهو الاسم المرتبط بالانهيار المفاجئ الحاد للأسواق العالمية . يسمى في نيوزيلندا واستراليا (بالثلاثاء الاسود نظرا لفرق التوقيت) . أكبر 23 سوق مالي بالعالم تعرض لسقوط حاد جدا بالاسهم . 8 اسواق هبطت بين 20-30 بالمائة، 3 اسواق هوت 30-40 بالمائة وثلاثة اسواق سقطت باكثر من 40 بالمائة. وقرر كل من البنك الفيدارلي الأمريكي والبنك المركزي الياباني والأماني ضخ سيوله ضخمة جدا في مخاطره نوعية لأجل عدم خلق شلل في الاسواق العالمية.

سيادية او في شكل ما يعرف بالديون الخارجية التي عرفت موجة انتشار واسع في فترات سابقة في البلدان النامية.

ويقصد بالديون السيادية تلك الديون المترتبة على الحكومات ذات السيادة، وتتخذ اغلب هذه الديون شكل سندات، وعندما تقوم الحكومات بإصدار سنداتها فإنها تسلك سبيلين هما :[1]

- اما تقوم بطرح سندات بالعملة المحلية، وغالبا ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين المحليين، وفي ذه الحالة تسمى دينا حكومياً.
- او ان تقوم الحكومة بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعملة غير عملتها، والتي غالبا ما تكون بعملة دولية مثل الدولار او اليورو ويطلق على هذا الدين ديناً سيادياً.

وبخلاف الديون المترتبة على الافراد او الشركات لا يمكن للدائنين اجبار الحكومات على سداد ديونها، وبالتالي فان ثمة طرق لمعاجلة الديون السيادية كإعادة الجدولة، او تخفيض معدلات الفائدة المطبقة على الديون. واشهر تلك الازمات ازمة الديون التي عصفت بالدول النامية في ثمانينيات القرن الماضي، والتي ارتبطت بالقروض المقدمة من كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في اطار تدعيم ما يعرف بساسات التعديل والتكييف الهيكيلي، اضافة الى ازمة الديون السيادية الاوروبية عام 2010.

وتجدر الاشارة هنا الى امكانية الخلط بين صفتين للازمة على مستواها الاقتصادي، فقد تكون ازمة اقتصادية وقد تكون ازمة مالية. وفي الغالب فان اسباب الازمة وهو ما يحدد تصنيفها وليست نتائجها، حيث انه ومع مرور الزمن وتعمق الارتباط بين القطاعين الحقيقي والمالي اصبح التاثير قوي جدا بين القطاعين، وسرعان ما يؤثر أي اضطراب واختلال مفاجئ على جميع مفاصل الاقتصاد سواء الحقيقية منها او المالية.

و يتعلق الاقتصاد الحقيقي (العيني) بالأصول العينية التي تتمثل في كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريق مباشر) السلع الاستهلاكية كالطعام والملابس(أو بطريق غير مباشر(السلع لاستثمارية كالعدد والآلات) وإذا كان الاقتصاد العيني يمثل القيمة الحقيقية للاقتصاد وأساس حياة البشر، فقد اكتشفت البشرية منذ وقت مبكر أن الاقتصاد العيني لا يكفي وحده بل لا بد أن يزود بأدوات مالية تسهل عمليات التبادل المتعلقة بالأصول العينية وتيسر التعاون المشترك. وأخذت الأدوات المالية عبر الزمن مراحل وتطورات حتى وصلت إلى أهمها وأشهرها في العصر الحديث وهي

[1] ابليلة فوزية، يوسفاوي سعاد، **ازمة الديون السيادية واثرها على الوحدة النقدية في اطار التكامل الاقتصادي الاوروبي- اليونان انموذجا**، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد2، 2015، ص 41.

الأسهم (التي تمثل حق الملكية على بعض الموارد كالمصانع والشركات)، والسندات التي تمثل حق الدائنة تجاه مدين معين .[1]

وعليه فان كون الازمة مالية او اقتصادية يعود بالأساس الى الاسباب الحقيقية التي ادت الى ظهور الأزمة، وتكون الازمة اقتصادية اذا كان منشؤها القطاع الحقيقي او الانتاجي (الاستثمار والتجارة)، وتكون الازمة مالية اذا كان السبب الاساسي في حدوثها يرتبط بالقطاع المالي (المصارف والبنوك، المؤسسات المالية وغير المالية، اسواق راس المال .. الخ).

اضافة الى تأثير الحيز الاقليمي والجغرافي لانتشار الازمة و ارتباط نتائجها باقتصاديات اجنبية عن الاقتصاد منشأ الأزمة، وهنا تكون الازمة محلية او اقليمية او عالمية. وفي العرض الموالي تفصيل لآخر عنصرين.

ثانيا - اهم الازمات الاقتصادية على المستوى الاقليمي

لا تسود حالات التوازن الاقتصادي على المستوى الدولي لفترات طويلة جدا، فسرعان ما تشهد اقتصاديات العالم اختلالات وحالات حادة من عدم الاستقرار يتحول بعضها الى ازمة اقتصادية، غير ان عالمية هذه الازمة وانتشارها في بقية الاقتصاديات يحتاج الى وسائل ومعطيات معينة، لعل ابرزها قوة الاقتصاد مصدر الازمة، مدى ارتباط هذا الاقتصاد بالاقتصاد العالمي، اضافة الى درجة التكامل المالي والنقدي والتجاري وحتى المؤسساتي مع باقي دول العالم. حيث يسهم التحرير المالي والمصرفي بشكل كبير في دفع الازمات المالية الى الظهور.

فعادة ما تكون هذه المعطيات هي اساس انتقال الازمة من الدولة منشأ الازمة الى باقي بلدان العالم، وعليه فهناك العديد من الدول التي شهدت ازمات حادة لم تتجاوز حدودها الجغرافية، او ان هناك منطقة جغرافية شهدت ازمات اقليمية نظراً لتحقق معطيات الارتباط بين اقتصادياتها.

الجدول3: اشهر الازمات التي عرفها الاقتصاد العالمي

تاريخ الازمة	مكان الازمة	سبب حدوث الازمة
ازمة اكتوبر 1929	الولايات المتحدة	انهيار اسعار الاسهم بمعدل 13 بالمائة
ازمة 1971	الولايات المتحدة	نهاية قابلية التحويل الثابت بين الدولار والذهب
ازمة 1974	المانيا	افلاس البنك الالماني "هيرستات"

[1] خضيرات عمر. **مرجع سابق**، ص 3.

ازمة 1982	البلدان النامية	ازمة الديون العالمية
ازمة اكتوبر 1987	بريطانيا وأمريكا	انخفاض قيمة الدولار وارتفاع اسعار الفائدة، ما ادى الى انهيار بورصة الاسهم
ازمة سبتمبر 1992	بريطانيا	تعرض الجنيه الاسترليني الى موجة مضاربات
ازمة 1994	المكسيك	عجز ميزان المدفوعات
ازمة 2007	الولايات المتحدة	ازمة الرهون العقارية
ازمة 2010	الاتحاد الاوروبي	الديون السيادية لعدد من دول الاتحاد الاوروبي

المصدر: اعداد الباحثة.

أ- ازمة المكسيك 1994

شهدت المسكيك في بداية التسعينيات من القرن الماضي فترة تحرير شملت ازالة القيود على تدفقات رؤوس الاموال وخوصصة عدد من البنوك، صاحبها ذلك مزيد من تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية، والتي بلغت قيمتها الاجمالية 91 مليار دولار خلال الفترة بين عامي 1990- 1993، مثلت استثمارات المحافظ المالية منها نحو 67 بالمائة، ساهمت تلك التدفقات في زيادة حجم الائتمان الممنوح من البنوك للقطاع الخاص بمعدل نمو سنوي بلغ عام 1994 معدل 9 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي. مقابل تدهور المدخرات المحلية، حيث انخفضت حصتها من الناتج المحلى الاجمالي من 15 بالمائة الى 5 بالمائة خلال الفترة بين عامي 1990- 1994، وأصبحت العملة الوطنية مقومة بأعلى من قيمتها الحقيقية.

وفي عام 1993 ظهرت العديد من المخاوف حول كفاءة عمليات الاقتراض من البنوك نتيجة ارتفاع الديون غير القابلة للسداد في الاستثمارات المالية للبنوك، ما ادى الى انخفاض حاد في معدل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص صاحبه ارتفاع سعر الفائدة وتخفيض شديد للعملة المكسيكية (البيزو) التي انخفضت بحوالي 40 بالمائة في 31 جانفي 1995 من قيمتها في منتصف ديسمبر 1994. ما ادى الى تغير اتجاه التدفقات الرأسمالية من داخل البلاد الى خارجها، حيث شهدت رؤوس الاموال المستثمرة في محافظ الاوراق المالية الانخفاض الاكثر حدة، اين تراجعت من 23 مليار دولار في عام 1993 الى صافي تدفق يقدر بـ - 14 مليار دولار عام 1995.[1]

[1] شذا جمال خطيب، **العولمة المالية ومستقبل الاسواق العربية لراس المال**، الطبعة الأولى، مؤسسة طنطا، القاهرة- مصر، 2002، ص ص 40-41.

ب- ازمة دول جنوب شرق اسيا 1997

حققت اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا اداء اقتصادي متميز خاصة فترة التسعينيات من القرن الماضي، فبعد ان استطاعت الانتقال من قائمة افقر دول العالم الى مصاف الدول الصناعية، بعد تحقيقها لنمو غير مسبوق للناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي معدل تجاوز 7 بالمائة خلال الفترة بين عاميّ 1980- 1995. وفي ظل هذا النمو الاقتصادي الكبير واجت دول هذه المنطقة عجز في معدلات الادخار مقارنة بمعدلات الاستثمار المحلية التي تجاوزت القدرات التمويلية الذاتية. اين قفز معدل تدفق رؤوس الاموال الخاصة من 1.4 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1986- 1990 الى 6.7 بالمائة خلال الفترة 1990- 1996. وقد ساهمت سياسات جذب التدفقات الراسمالية التي تبنتها حكومات هذه الدول دور اساسي في اندلاع الازمة.

ونتيجة لزيادة التدفقات الرأسمالية ارتفع العجز في موازين مدفوعات الدول المعنية واستمر طويلاً، ما ادى الى اندلاع الازمة بداية في بانكوك (عاصمة تايلاند)، لتنتقل وبسرعة الى باقي دول منطقة جنوب شرق اسيا. وقد تمثلت هذه السياسات الحكومية في :[1]

- منح حوافز خاصة لتشجيع الاقتراض الاجنبي على الرغم من مخاطر حركة الاموال الساخنة في اوائل التسعينيات.
- منح اعفاءات ضريبية خاصة للمصارف التي تعمل بشكل مكثف في اقراض واقتراض العملات الاجنبية.
- ربط القيمة الاسمية لأسعار الصرف فعليا بالدولار الأمريكي.

ت- ازمة البرازيل 1999

لعبت الجدارة الائتمانية السيادية الدور الرئيسي في ازمة البرازيل نتيجة لعدم قدرة الحكومة على سداد الدين العام بالعملة الاجنبية. وذلك نظراً لما شهدته من تدفقات رأسمالية خارجة خلال العامين 1997- 1998، حيث انخفض صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الى 15.5 مليار دولار و 17.1 مليار دولار على التوالي، بعد ان كان قد وصل الى 35.2 مليار دولار في عام 1996.

وقد نجحت البرازيل في بداية الامر في حماية قيمة عملتها بإتباع سياسة تثبيت من خلال رفع سعر الفائدة الاسمي، الامر الذي ترتب عليه حدوث كساد كبير في الاقتصاد الحقيقي. فقامت الدولة في

[1] شذا جمال خطيب، **نفس المرجع**، ص ص 41-42.

عام 1999 بتعويم سعر الصرف الحقيقي مقابل الدولار، وقد كان هذا الحدث الخلفية الاساسية لاندلاع الازمة.[1]

ثالثا- تشخيص أهم الازمات الاقتصادية العالمية

تعد ازمة الكساد العظيم سنة 1929 والأزمة المالية العالمية 2008 من اكبر وابرز الازمات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد العالمي، نظرا لشدة تأثيرها وتوسعه بشكل كبير ليمس اهم اقتصاديات العالم، والتي ادت الى تباطؤ كبير في الاقتصاد العالمي واستقراره نتيجة تباطؤ النمو الاقتصادي في الاقتصاديات الكبرى المؤثرة على اداء ونمو الاقتصاد العالمي.

سواء كان هذا التأثير يمس مجال الاستثمار الدولي او التجارة الدولية والأسواق المالية الدولية او غيرها من القطاعات الاخرى التي ترتبط بشكل مباشر او غير مباشر بالاقتصاديات الكبرى في مختلف بلدان العالم، ليتعدى التأثير الى قطاع كبير من الدول حتى غير المتطورة منها.

و تعد هاتين الازمتين نموذجاً هاماً عن جملة من الازمات التي المت بالنظام الرأسمالي، حيث كانت هناك العديد من الأزمات تراكمت وتركت دون حل أو مراقبة. فالأزمات الاقتصادية تعد السمة الابرز للنظام الاقتصادي الرأسمالي. غير ان هاتين الازمتين هما الاعنف على الاطلاق نتيجة اتساع رقعة تداعياتهما على مختلف الاقتصاديات وعلى مسار نمو الاقتصاد العالمي واستقراره.

1- ازمة الكساد العظيم 1929

انطلقت هذه الأزمة الاقتصادية في عام 1929 واستمر حتى أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين، تحديداً من بورصة وول ستريت بمدينة نيويورك يوم 24 أكتوبر 1929، وتعد أزمة الكساد الكبير فى سنة 1929 من أشهر الأزمات المالية العالمية[2]. رافق هذه الازمة كساد اقتصادي عالمي حاد كان هذا الكساد هو الأطول والأعمق والأكثر انتشاراً في الاقتصاد العالمي خلال القرن العشرين.

أ- تعريف ازمة الكساد العظيم

تعرف ازمة الكساد العظيم التي شهدها العالم سنة 1929 بانها : "ازمة هزت الاستقرار النسبي في الاقتصاد الراسمالي باكمله، وتسببت في الانحرافات والممارسات غير الاخلاقية الحاصلة في السوق

[1] شذا جمال خطيب، **نفس المرجع**، ص 46.

[2] يطلق على هذه الازمة ايضا اسم الكساد الكبير أو الانهيار الكبير.

الدولية وقد ادت هذه الازمة في ذلك الوقت الى اختفاء نصف عدد مصارف الولايات المتحدة الامريكية تقريبا".[1]

ويشار الى ازمة الكساد العظيم ايضا على اعتبار انها: " اول ازمة مالية عالمية ذات اثار بالغة في جميع المجالات، ويمكن القول انها كانت السبب في تغيير البناء الهيكلي للنظام المالي العالمي".[2]

ب- اسباب ازمة الكساد العظيم

لعل السمة الابرز لهذه الازمة هي اختلال التوافق بين عامليّ العرض والطلب، وهذا راجع بالأساس الى جملة من المسببات لعل اهمها :

- شهدت الفترة التي سبقت ازمة الكساد العظيم عام 1929 حالة من نمو الانتاج داخل الاقتصاد الأمريكي، ولم يقابل هذه الزيادة مقدرة كافية على طلب الإنتاج، أي ان العرض فاق الطلب بمراحل كبيرة.
- تعزى طفرة الانتاج تلك الى القدرة العالية على الانتاج بحجم كبيرة نتيجة التقنيات التي استخدمت في العملية الانتاجية.
- توسع الاحتكارات على اغلب الانشطة الانتاجية والمالية ما دفع نحو ارتفاع الاسعار.
- انعدام المرونة اللازمة في النظام النقدي اللازمة لمواكبة التوسع الاقتصادي والتطورات المتلاحقة، ما جعل الاقتصاد في حالة انكماش اقتصادي.
- وجود شريحة واسعة من المجتمع ذات قدرة شرائية متدنية لا يمكنها المساهمة في تفعيل او تحريك الطلب بغرض امتصاص العرض المكدس.
- هذا بالإضافة الى السلوك غير السليم في اسواق الاسهم الامريكية والتي دفعت نحو ارتفاعات غير مبررة في اسعار الاسهم ادى هجوم مضاربة لأجل شراء الاسهم. ومن جهة اخرى وبعد انخفاض الاسعار بدات عملية مضاربة عكسية بغرض بيع الاسهم الرخيصة.

[1] محمد سعيد محمد الرملاوي، **الازمة الاقتصادية العالمية : انذار للراسمالية ودعوة للشريعة الاسلامية**، دار الفكر الجامعي، الطبفة1، الاسكندرية- مصر، 2011، ص 34.

[2] ابراهيم عبد العزيز النجار، **الازمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي**، الدار الجامعية، الاسكندرية- مصر، 2009، ص 30

ت- تداعيات ومظاهر ازمة الكساد العظيم

لعل اكثر ما يميز هذه الازمة هو ظاهرة " الكساد" التي حلت بالاقتصاد الامريكي وأثرت فيما بعد على الاقتصاد العالمي، فقد شهدت هذه الازمة فائض في الانتاج وكساد وتدهور في الأسعار، ثم تدهور كبير في الانتاج العالمي لقلة الطلب عليه.

فين عاميّ 1929 و 1932 تناقص انتاج الفحم في العالم من 1332 مليون طن الى 960 مليون طن، كما تراجع انتاج السيارات من 3.6 مليون سيارة الى 1979000 سيارة فقط. وتناقص سعر القطن والنحاس . اضافة الى بطالة الملايين من العمال، اين بلغت في الولايات المتحدة الامريكية 15 مليون عاطل عن العمل سنة 1932 و 6.2 مليون في بريطانيا و 7 ملايين في المانيا و 300 الف عاطل في فرنسا.[1]

كما تأثرت اسواق الاوراق المالية بأزمة الكساد العظيم حيث شهدت البورصات انهيارات كبرى، وهبطت أسعار الأسهم فى سوق المال الأمريكية بشكل عنيف، وتعد حالة الانهيار التى شهدها الاقتصاد العالمى اشد الازمات وأقواها أثرا بنسبة 13% ثم توالت الانهيارات في أسواق المال على نحو ما لبث أن امتدت آثاره بشراسة على الجانب الحقيقي للاقتصاد الأمريكى وما تبعه من انهيار في حركة المعاملات الاقتصادية في الإقتصاد الأمريكي تمثلت مظاهره في :[2]

- انخفاض شديد فى الاستهلاك الكلى.
- انخفاض الاستثمارات من جانب القطاع الانتاجى.
- ارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى حوالى ثلث قوة العمل الأمريكية فى عام 1932.

وقد كان للكساد العالمي آثار ضخمة على اقتصاديات العالم دون استثناء فالدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء تأثرت بتداعيات الازمة المالية، كما تأثرت حركة التجارة الدولية بشكل كبير وكذلك مستويات النمو الاقتصادي في العالم وعائدات الضرائب وأسعار السلع وأرباح المؤسسات المالية والشركات، وكانت صناعات المواد الأولية الأكثر تضررا في العالم.

[1] داودي ميمونة، **ظهور الازمات المالية: دراسة ازمة الكساد الكبير (1929- 1933) والازمة المالية العالمية (2007- 2008)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013- 2014، ص 63.

[2] فريد كروتل، كمال رزيق، **مرجع سابق**، ص04.

لاجل تخفيف تداعيات ازمة الكساد على الاقتصاديات لجأت الدول في الأخذ بسياسات الحماية الجمركية وحروب تخفيض العملات بقصد كسب الأسواق والالتجاء إلى اتفاقات المقاصة واتفاقات الدفع والتجارة الثنائية.[1]

2- ازمة المالية العالمية 2008

شهد الاقتصاد العالمي مؤخرا احدث ازمة مالية عالمية، بدأت بوادرها منذ عام 2007 داخل الاقتصاد الأمريكي، وقد عصفت هذه الازمة بالاقتصاد الامريكي وانتقلت بسرعة الى دول الاتحاد الاوروبي بدول المنطقة الآسيوية، لتنتشر في جميع بلدان العالم.

مثلت ازمة الرهن العقاري التي وقعت داخل اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، نواة لانفجار ازمة عالمية كانت هي الاسوء منذ ازمة الكساد العظيم (1929). ويعود تعمق اثار هذه الازمة وانتشارها بحدة الى باقي اقتصاديات العالم الى عدد من العوامل، لعل ابرزها :

- ارتباط القطاعين الحقيقي والمالي داخل الاقتصاد الامريكي بشكل قوي اكثر مما كان عليه في فترات سابقة.
- التأثير القوي للسوق المالي الامريكي على جميع مفاصل الاقتصاد الحقيقي .
- التعامل القوي للمصارف الامريكية مع الاستثمارات في المحافظ المالية.
- ارتباط الاقتصادي الامريكي بجميع بلدان العالم، بداية من عملة الدولار، وصولاً الى الارتباطات المصرفية والمالية والتجارية القوية، وبالأخص مع الاقتصاديات الاكبر عالمياً.

هذه العوامل جعلت من الازمة المالية العالمية عام 2008 ذات تأثير كبير على جميع الاقتصاديات العالمية دون استثناء، بداية من الاقتصاديات الصناعية، فالاقتصاديات الناشئة، وصولاً الى الاقتصاديات الاقل نمواً.

أ- اسباب ازمة الرهن العقاري

تعود جذور هذه الأزمة إلى شهر اوت من سنة 2007 عبر ما يسمى بالقروض السيئة ذات الفائدة القابلة للتغيير"، حين توسعت المؤسسات المالية الأميركية في منح قروض سكنية لعدد كبير من الأفراد لتمويل شراء سكنات وارتفع معدل التمليك السكني في الولايات المتحدة من معدل 64% سنة 1996 إلى نسبة 69.2% سنة 2004 . وتم تشجيع هذه العملية من قبل الحكومة الأمريكية بمقتضى القانون الصادر سنة 1977، والذي ينص على إمكانية أن تحصل أي مؤسسة مالية على

[1] حازم الببلاوي، **مرجع سابق**، ص 7.

ضمانات لودائعها المالية من الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع إذا التزمت بالإقراض إلى أسر أمريكية من ذوي الدخل المتواضع.[1]

وقد ساهم الاختلال في نمو الاصول المالية وخاصة ادوات الدين بما يجاوز حاجة الاقتصاد العيني، حيث ساعدت التطورات التكنولوجية المعاصرة في ثورة المعلومات والاتصالات على بزوغ ثورة مالية او ما عبر عنه البعض "بالانفجار المالي"، ساعدت على انتشارها على نطاق العالم وانتقالها بسرعة من مكان الى اخر عبر شبكات الاتصال العالمية، وقد اسهمت عوامل مختلفة في ابراز وتعميق مخاطر هذا الانفجار المالي وهي :[2]

- المبالغة في اصدار اصول المديونية ؛
- ازمة الرهون العقارية ؛
- نقص الرقابة والإشراف من الهيئات الرقابية الحكومية على سلوك المؤسسات في اصدارها للأصول المالية

فقد أثر توسع البنوك والمؤسسات المالية الامريكية وغير الامريكية في منح التمويل العقاري دون ضمانات كافية سلباً على القدرة المالية لتلك المؤسسات، على الرغم من توجه هذه الاخيرة الى عملية الاقتراض من بنوك أخرى عبر السوق النقدية. فقد ازدادت الاصول المصرفية للمصارف الامريكية بمقدار 1915 مليار دولار خلال الفترة من جانفي 2007 الى نهاية سبتمبر 2008، مقابل زيادة بلغت 785 مليار دولار فقط في الودائع المصرفية. اما في منطقة اليورو فقد ازدادت اصول المصارف الاوربية خلال ذات الفترة بمقدار 4639 يورو دولار مقابل زيادة بمقدار 2426 مليار يورو لودائع هذه المصارف خلال الفترة نفسها. وهذا يعكس التوسع الكبير في اقراض هذه المصارف.[3]

أدى ازدهار سوق العقارات إلى ارتفاع التمويل العقاري، الأمر الذي مثل ضغطاً إضافياً على الطلب على العقارات بسبب وفرة التمويل وشروطه السهلة. ومن جانب آخر قامت المؤسسات المالية التي أخذت هذه العقود الائتمانية بطرح هذه القروض كسندات استثمارية مما أدى إلى وجود أسواق ثانوية مهمتها التجارة في هذه القروض وبيعها لعدة مرات والنتيجة أن الفجوة بين الأسعار الحقيقية والأسعار السوقية قد تفاقمت بسبب هذه المضاربات.

[1] فريد كروتل، كمال رزيق، **مرجع سابق**، ص 11.

[2] **الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية**، صندوق النقد العربي، ديسمبر 2008، ص03.

[3] تقرير صندوق النقد الدولي، **مرجع سابق**، ص04.

وتعود تسمية[1] الازمة العالمية الاخيرة الحاصلة في الولايات المتحدة الامريكية عام 2008 "بازمة الرهن العقاري" الى كون الرهون العقارية في الاقتصاد الامريكي مثلت محور هام من التداعيات والاسباب الرئيسية والمباشرة في حدوث الازمة وانتقالها بين القطاعات الاقتصادية ومختلف اقتصاديات العالم.

وغاية البنك في هذه الحالة من بيع هذه القروض هي مضاعفة إيراداته، حيث يستفيد من فوائد القروض التي يسددها المقترض ويستفيد أيضا من بيع السندات ليحقق دخلاً إضافياً من العمولات والرسوم. و حينما يرتفع ثمن العقار المرهون يحاول صاحب العقار الحصول على قرض جديد، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية (الرهون الأقل جودة أي أنها أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار)، والواقع أن حجم القروض كان يعطى أولوية على نوع القروض.

وحتى يطمأن المستثمر قامت هذه الشركات بالتأمين على هذه القروض والسندات في حالة التعثر وعدم السداد. والنتيجة المتوقعة والمحتملة أن المدين الأول قد يعجز عن السداد فيضطر إلى الإفلاس وبيع العقار. ونتيجة تخلف العديد عن السداد أصيب العديد من المؤسسات المالية بالعسر المالي الحقيقي إضافة إلى تدهور أسواق السندات العقارية، وأصبحت تفقد قيمتها السوقية ناهيك عن قيام العديد من مؤسسات القروض المالية بإعطاء قرض ثانوي على نفس البيت، وأصبح البيت إما مرهون لأكثر من جهة، أو عليه أكثر من رهن. وخلاصة ذلك أن البنوك أهملت في التحقيق من الجدارة الائتمانية للمقترضين وأغرتهم بفائدة بسيطة في الأول ثم تزايدت وتوسعت في منح القروض مما خلق طلب متزايداً على العقارات إلى أن تشبع السوق فانخفضت أسعار العقارات وعجز المقترضون عن السداد. والواضح من ذلك أن مبالغة البنوك في منح القروض انعكست بشكل مباشر على قدرتها على خلق الودائع.[2]

[1] الرهن العقاري هو قرض يُمَكّن المقترض سواءً كان فرداً أو مؤسسة من أن يقترض نقوداً ليشتري منزلاً أو أي عقار آخر، وتكون ملكيته لهذا العقار ضماناً للقرض، أي أنه في حال عجزه عن سداد القرض فإن من حق المُقرض اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتملكه لهذا العقار، وبصورة أخرى فإن العقار يبقى مرهوناً حتى يتم سداد القرض ولذلك يسمى المُقرض مرتهنا، ويسمى المُقرض راهن. كما يمكن تعريف الرهن العقاري ايضا على أنه القرض الذي يكون مضموناً بعقار، ويمنح لغرض إنشاء أو شراء عقار أو تجديده، لغرض أن يشغله المالك أو يستثمر فيه، كما يشمل القرض الممنوح لشراء أو تطوير أرض لذات الغرض، ويكون في العادة قرضا رض لذات الغرضطويل الأجل، ويمكن تعريفة أيضا على أنه رهن عقار أو رهن أرض مقابل قرض. ويختلف الرهن العقاري عن التمويل العقاري، والفرق أن التمويل العقاري هو لسد حاجة الطرف الدائن لتملك عقار حصراً، وذلك عن طريق إبقاء ملكية العقار للممول إلى حين الانتهاء من سداد قيمة التمويل، بينما الرهن العقاري لا يكون فقط بغرض شراء مسكن أو تملك عقار، ولكن للحصول على حلول تمويلية لأغراض مختلفة.

[2] خضيرات عمر، **مرجع سابق**، ص 10.

ويمكن ترتيب الاحداث التي تعود بنا الى جذور ازمة الرهن العقاري وتحولها فيما بعد الى ازمة عالمية على النحو التالي :[1]

- أقدمت البنوك وجهات الإقراض الامريكية على منح قروض عالية المخاطر، وشجعها على ذلك ازدهار السوق العقارية في الفترة ما بين 2001- 2006.
- توسعت البنوك في منح المقترضين قروض بدون ضمانات كافية مقابل سعر فائدة أعلى لتعظيم الربحية.
- تغيرت السوق الأمريكية نتيجة لارتفاع سعر الفائدة، وعجز المدينين عن سداد قروضهم العقارية في الولايات المتحدة، ونجم عن هذا هبوط أسعار المنازل.
- طفت الأزمة على السطح بوضوح مع بداية عام 2007 بتزايد حالات التوقف عن السداد، وزيادة ظاهرة استيلاء المقرضين على العقارات، وكثرة المواجهات بين المقترضين والبنوك.
- بلغ حجم القروض المتعثرة للأفراد نحو مائة مليار دولار ثم تفاقم الأمر حتى ارتفعت قيمة الأصول الهالكة المرتبطة بالرهون العقارية إلى 700 مليار دولار امريكي.
- أسفر هذا الوضع عن اضطرار الأفراد والمؤسسات لبيع العقارات، فهبطت قيمتها، وزاد العرض على الطلب، فدارت الأزمة في دائرة مفرغة، تفاقم الأمر بزيادة عدد المنازل المعروضة للبيع بنسبة 75% في عام 2007 لتبلغ 2.2 مليون .
- انخفض الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي مما هدد الاقتصاد الأمريكي بكساد مرير، حيث تهاوت مؤسسات وانهارت بنوك.
- انتقال الأزمة للاقتصاديات الأوروبية وآسيا لارتباط كثير من المؤسسات المالية فيها بالسوق المالية الأمريكية، ثم تطورت لأزمة كبرى تهدد الاقتصاد العالمي.

ب- تداعيات الازمة المالية العالمية 2008

تدخلت البنوك المركزية لاسيما البنك الفدرالي الامريكي نتيجة النتائج السريعة الضخمة على الاقتصاد الامريكي والاقتصاديات الأوروبية، لأجل تقديم مساعدات مالية ضخمة من خلال ضخ مليارات الدولارات كقروض للبنوك، في ظل ارتفاع عدد البنوك المتعثرة و التي تعاني من عجز في السيولة النقدية، الأمر الذي أدى إفلاس عدد مهم من البنوك والمؤسسات المالية داخل الاقتصاد

[1] **نفس المرجع**، ص 8.

الأمريكي والعالمي، حيث بلغ عدد المؤسسات الأمريكية التي أفلست أو قاربت من الإفلاس حوالي 120 مؤسسة مالية.

وما اثر بشكل قوي في هذه الازمة هو انهيار المؤسسات الكبرى في الاقتصاد الامريكي مثل بنك ليمان بروذرز (Holdings Inc Lehman Brothers)، في حين وصلت أكبر مؤسسة تأمين أمريكية " Group International American AIG "حافة الإفلاس لولا تدخل الخزانة الأمريكية والاحتياطي الفيدرالي لإنقاذها.

استدعت أزمة الرهن العقاري تدخل مباشر من الإدارة الامريكية لإيجاد الحلول اللازمة، وقد خصصت مبالغ ضخمة لتجاوزها قدرت بحوالي 800 مليار دولار ويقدر مجموع ما ضخه الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي حوالي 180 مليار دولار. في هذه الحالة يمكن ان نصنف الازمة المالية العالمية بانها ازمة مصرفية اضافة الى كونها ايضا ازمة فقاعة.

الخاتمة

في نهاية هذا العمل يمكن نخلص الى عدد من الحقائق بداية من اهمية دراسة الوقائع الاقتصادية، فدراسة ومعرفة الوقائع الاقتصادية في مختلف عصورها وبشتى احداثها وتفرعاتها تعتبر من بين المواضيع الهامة التي يجب الالمام بها، لان دراسة الوقائع الاقتصادية يفتح مجالاً واسعاً امام الطالب في سبيل معرفة مجموعة الاحداث الاقتصادية التاريخية القديمة منها والحديثة. والتي تسهم في بناء مدارك مهمة حول المعطيات والاحداث التاريخية القديمة والمعاصرة منها والتي شهدها الاقتصاد العالمي.

حيث ان دراسة الأحداث الاقتصادية التي شهدها تاريخ البشرية سبيل هام يوضح الكيفيات التي عايشها الانسان قديماً وحديثاً سعياً نحو إشباع حاجاته الأساسية. وهذا الأمر ينعكس على تطور وسائل الانتاج وطرق الانتاج، وأيضا على تطور وبلورة العلاقات الاجتماعية التي كانت تحكم المجتمعات في كل فترة زمنية ومن خلال كل تنظيم اقتصادي واجتماعي عرفته البشرية.

وهو ما ادى بالتالي الى تطور الانظمة الاقتصادية عبر العصور انطلاقاً من النظام البدائي، الى النظام العبودي ثم النظام الاقطاعي في العصور الوسطى. ثم الانتقال فيما بعد الى نظم اقتصادية حديثة تقوم على اسس اقرب واقدر على تحقيق اشباع الحاجات الانسانية ضمن اطر اقل عدوانية او طبقية. فالافكار والمعطيات الاقتصادية الحديثة اصبحت أكثر قدرة على تحليل الاحداث الاقتصادية والاجتماعية، تسعى الى ايجاد الاوضاع الافضل للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين افراد المجتمع الواحد وبين مختلف اقتصاديات العالم.

ولعل ابرز ما يميز الانظمة الاقتصادية في العصر الحديث هو قيامها على انقاض ثورات فكرية، اسهمت في احداث تغيرات جذرية على الكيفيات التي تحكم المجتمع والاقتصاد معاً. غير ان هذه التطورات حكمت بالعديد من الهزات والمشكلات التي تبلورت في شكل ازمات اقتصادية، والتي كان من اشهرها على المستوى الدولي ازمة الكساد العظيم سنة 1929 وأزمة الرهن العقاري عام 2008.

حيث ان لظاهرة العولمة الاقتصادية الدور الهام في ارتباط القطاعات الاقتصاديات ببعضها داخل الاقتصاد الواحد، هذا من جهة. ومن جهة اخرى ارتباط الاقتصاديات الوطنية بالاقتصاد الدولي عبر قنوات مختلفة سواء اكان الارتباط تجاري او استثماري او مصرفي ..الخ. حيث نجد ان للعولمة الاقتصادية دور بالغ الاهمية سواء في تعزيز نمو الاقتصادي الدولي واستقراره او تثبيط ذلك النمو في حالة حدوث أي اختلالات مفاجئة على احد وعدد من القطاعات الاقتصادية.

ونجد ان للأفكار الاقتصادية دور هام في تفسير الوقائع الاقتصادية الحالية، كما ان لها فعال في تحريك وتغيير مسار ومجريات الوقائع الاقتصادية اللاحقة، وهو الامر اثر بشكل جلي في بروز العديد من التيارات الفكرية المختلفة والمتباينة، والتي اسهمت جميعها في رسم ملامح الاقتصاد الدولي المعاصر وأحداثه المختلفة. ونجد ان جميع التيارات الفكرية الاقتصادية قد اسهمت في بناء وإرساء معالم العلاقات الاقتصادية المعاصرة بشكل او بآخر.

ولا تزال الافكار الاقتصادية والوقائع الاقتصادية تحتل المكانة الابرز في تحليلات الاقتصاديين، لما لهما من اهمية بالغة جداً في التأثير على جميع مقومات ومعطيات وتفاعلات الاقتصاد الدولي. ولما لهما من دور كبير في ايجاد الحلول المناسبة لجميع حالات عدم الاستقرار الاقتصادي سواء في مستواها المحلي او الدولي.

قائمة المراجع

اولا- الكتب

1. إبراهيم بولمكاحل، **سلسلة محاضرات مقياس مدخل لعلم الاقتصاد السياسي**، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة (دون سنة نشر).
2. ابراهيم عبد العزيز النجار، **الازمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي**، الدار الجامعية، الاسكندرية- مصر، 2009.
3. إبراهيم فاضل الدبو، **الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق**،ط بعة1، دار المناهج، عمان -الأردن، 2008.
4. احمد اسعد عبد المجيد واخرون، تحرير محمد الوادي واخرون، **العولمة وابعادها السياسية**، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان- الاردن ، 2011.
5. احمد الدجاني، **العولمة واثارها في المجتمع والدولة**، مركز ابحاث الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، الامارات العربية المتحدة، الطبعة الاولى، 2002.
6. احمد شفيق، **الرق في الاسلام**، ترجمة احمد زكي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة- مصر، 2012.
7. احمد محمد محمود نصار، **مبادئ الاقتصاد الاسلامي : دراسة شاملة لأسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس، الاردن، 2010.
8. امريتا ناريكار، **الوجيز في منظمة التجارة**، ترجمة: عبد الاله الملاح، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض- السعودية، 2008.
9. بدوي ابراهيم، **اثر العولمة ومنظمة التجارة العالمية على اقتصادات الدول النامية**، الطبعة الاولى، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، 2011.
10. جلال أمين، **العولمة والتنمية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 1999.
11. حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، 1978.
12. حسن حسن شحاته، سلسلة البحوث ودراسات في الاقتصاد الاسلامي، اساسيات النظام الاقتصادي الاسلامي، دار الوفاء، القاهرة- مصر، 2008.
13. حسين عباس حسين الشمري، **الأنظمه الأقتصادية وأنواع الأنظمه الأقتصادية**، الكلية كلية الادارة والاقتصاد، القسم قسم ادارة البيئة، جامعة بابل- العراق، 2016.
14. حمد بن عيد الرحمن جنيدل، مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي (دكتوراه) ، شركة العبيكان للطباعة والنشر، الرياض- السعودية، 2018.

15.خالد ابو القمصان، **موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001.

16.خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد اهلل العبيدي، **مدخل إلى الأسواق المالية**، دار الايام، عمان- الأردن، 2013.

17.خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين**، مؤسسةشباب الجامعة، الاسكندرية- مصر،.2009.

18.رمزي زكي، **العولمة المالية**، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، القاهرة- مصر، 1999.

19.زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي: نظرة عامة على بعض القضايا**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية- مصر، 1999.

20.سعيد عبد الفتاح عاشور، **اوروبا العصور الوسطى**، الجزء2، دار النهضة المصرية، القاهرة- مصر، 1980.

21.سهيل حسين الفتلاوي، **العولمة واثارها في الوطن العربي**، دار الثقافة، الطبعة الاولى، القاهرة- مصر، 2009.

22.شذا جمال خطيب، **العولمة المالية ومستقبل الاسواق العربية لراس المال**، الطبعة الأولى، مؤسسة طنطا، القاهرة- مصر، 2002.

23.عباس رشدي العماري، **ادارة الازمات في عالم متغير**، مركز الاهرام للترجمة والنشر، الطبعة1، القاهرة- مصر، 1993.

24.عبد الحميد عبد المطلب، **النظام العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2002.

25.عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2001

26.عبير محمد على عبد الخلق، **العولمة واثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية مع الاشارة الى وجهة نظر إسلامية**، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية- مصر، 2007.

27.عبير محمد على عبد الخلق، **العولمة واثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية مع الاشارة الى وجهة نظر اسلامية**، الطبعة الاولى، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية- مصر، 2007.

28.عطف السيد، **العولمة في ميزان الفكر**، مطبعة الانتصار، القاهرة- مصر، 2001.

29.عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية - مصر، 2001

30.عويسي امين، **النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية (العلاقة والافرازات)**، دار احياء للنشر الرقمي، 2014.

31.ماهر عودة الشمايلة، محمود عزت اللحام ومصطفى يوسف كافي، **تكنولوجيا الاعلام والاتصال**، الطبعة الأولى، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2015.

32.محمد سعيد محمد الرملاوي، **الازمة الاقتصادية العالمية : انذار للراسمالية ودعوة للشريعة الاسلامية**، دار الفكر الجامعي، الطبفة1، الاسكندرية- مصر، 2011.

33.محمد سقز، **العولمة وقضايا اقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2003.

34.محمود عبد الوهاب فايد، **الرق في الاسلام**، دار الاعتصام، القاهرة- مصر، 1989.

35.مسعود لشهب، **تاريخ الوقائع الاقتصادية**، الفا للوثائق للنشر والتوزيع، قسنطينة- الجزائر، 2020.

36.مصطفى محمد العبد الله الكفري، **الاقتصاد السياسي**، منشورات جامعة دمشق- سوريا، 2000.

37.ممدوح محمود منصور، **العولمة دراسة في مفهوم المظاهر والابعاد**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية- مصر، 2003.

38.وليد صافي، أنس البكري، **الاسواق المالية والدولية**، الطبعة الأولى، دار المستقبل، عمان- الاردن، 2012.

39.Carina Schauland, **The Economics of Slavery**, The Effect of the Plantation‟s Size and its Capital Utilization on the Viability of Slavery as an Economic System, 2011.

40.Ian John Ernest Keil. "**Manorial System**". encyclopedia.com. Oxford University Press.

41.Binay Kumar Bimal, **Primitive Economy,** Sociology of Religion, Magadh Mahila College.

ثانيا- المقالات العلمية

42.ابليلة فوزية، يوسفاوي سعاد، **ازمة الديون السيادية واثرها على الوحدة النقدية في اطار التكامل الاقتصادي الاوروبي- اليونان انموذجا**، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد2، 2015.

43.بلقاسم بن علال، **دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية: دراسة قياسية لحالة النظام المالي والمصرفي الجزائري (1990- 2011)**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة ام البواقي- الجزائر، العدد الثاني، 2014.

44.بن بريكة عبد الوهاب، بن التركي زينب، **أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 07، 2009-2010.

45.بومالي أمينة، **أثر تكنولوجيات الاتصال الحديثة على الاتصال الشخصي في المجتمع الجزائري**، المجلة العلمية لجامعة الجزائر3، العدد 09، ديسمبر 2017.

46.رتيعة محمد، **التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الدول العربية**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، الجزائر، المجلد 10، العدد 1، 2013.

47.صالح مفتاح، **العولمة المالية**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد الثاني، 2002.

48.عبد الكريم بن ابراهيم السمك، **الرق عبر التاريخ الإنساني**، مجلة احوال المعرفة، العدد 73، 2014

49.عبد الله اسماعيل صبرري، **الكوكبة الراسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية**، المستقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، العدد 222، اغسطس 1997.

50.عبد المجيد قدي، **الأزمة الاقتصادية الأمريكية و تداعياتها العالمية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46،2009.

51.عبدالرسول عبد جاسم، **أزمة الاسواق المالية الدولية و تداعياتها**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد 2، العدد 20، 2009.

52.فريد كروتل، كمال رزيق، **الازمة المالية: مفهومها، اسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 20، 2009.

53.كمال توفيق: **منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة جامعة ملك عبد العزيز،مجلد16،العدد 2003،2 .

54.ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية لتجارة: الاهداف والعراقيل**، مجلة الباحث، العدد3، 2005 .

55.هيكل عجمي جميل،**الأزمات المالية، مفهومها و مؤشراتها و إمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة**، مجلة جامعة دمشق، العدد 1، المجلد 19، 2003.

56.Bales, K.& Robbins, P.T, **No one shall be held in slavery or servitude": A critical analysis of international slavery agreements and concepts of slavery**. Human Rights Review. Vol. 2, No. 2, January-March 2001.

ثالثا- الملتقيات العلمية

57.احمد زغدار، الاقتصاد **الإسلامي والأزمة المالية العالمية واستشراف الحلول من منظور إسلامي باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات**، الملتقى الدول الاول حول: الاقتصاد الاسلامي – الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 23- 24 فيفري 2011.

58.بربري محمد أمين، طرشي محمد، **التحرير المالي و المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، بجامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجزائر، أيام 11-12 مارس 2008.

59.خضيرات، عمر. **الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة 2008وموقف الاقتصاد الإسلامي منها**، الملتقى الدولي الاول حول: الاقتصاد الاسلامي – الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 23- 24 فيفري 2011.

60.رحماني سناء و ديلمي فتيحة، **مبادئ الاقتصاد الاسلامي وخصائصه**، الملتقى الدول الاول حول: الاقتصاد الاسلامي – الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 23- 24 فيفري 2011.

61.زايري بلقاسم، **الأزمة المالية الدولية رؤية على ضوء النظام المالي الإسلامي و النظام الوضعي**، الملتقى الدول الاول حول: الاقتصاد الاسلامي– الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 23- 24 فيفري 2011.

62.ساعد مرابط واسماء بلمهوب، **العولمة المالية وتأثيرها على اداء الاسواق المالية الناشئة**، ملتقى دولي حول: سياسات التمويل واثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة بسكرة . يومي 21- 22 نوفمبر 2006.

63.ساعد مرابط واسماء بلمهوب، **العولمة المالية وتأثيرها على اداء الاسواق المالية الناشئة**، ملتقى دولي حول: سياسات التمويل واثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي 21- 22 نوفمبر 2006، جامعة بسكرة.

64.عبد الغني حريري، **دور التحرير المالي في الازمات والتعثر المصرفي**، الملتقى الدولي حول الازمة المالية والاقتصاديات الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف- الجزائر، ايام 20- 21 اكتوبر 2009.

65.عماد عمر خلف الله احمد، **الموازنة بين الاقتصاد الاسلامي وغيره من النظريات الاقتصادية الوضعية**، الملتقى الدول الاول حول: الاقتصاد الاسلامي – الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 23- 24 فيفري 2011 .

محمد العربي ساكر، غالم عبد الله، **موقع العربية من الدول العولمة المالية- إشارة خاصة لحالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، 21-22/ نوفمبر/ 2006.

66.منصور منال، **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي**، الملتقى الدولي الاول حول: الاقتصاد الاسلامي – الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 23- 24 فيفري 2011.

67.ناصر مراد، **مبادئ و منهج الإقتصاد الإسلامي**، الملتقى الدول الاول حول: الاقتصاد الاسلامي – الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 23- 24 فيفري 2011.

رابعا- التقارير العلمية

68.**الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية**، صندوق النقد العربي، ديسمبر 2008

69.جواد كاظم البكري، **فخ الاقتصاد الامريكي الازمة المالية** 2008، الطبعة1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بغداد- العراق، 2011.

70.A.T.Kearney & Foreign Policy Magazine, **Globalization Index, Mesuring Golbal: The Global Top 20**,.2004.

71.Freedom on the Net 2013", Freedom House, 3 October 2013. Retrieved 12 October 2011.

خامسا- مذكرات التخرج

72.داودي ميمونة، **ظهور الازمات المالية: دراسة ازمة الكساد الكبير (1929- 1933) والازمة المالية العالمية (2007- 2008)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013- 2014.

73.سلاماني عبد القادر، **الاستعمار وظاهرة الرق في افريقيا الغربية: السنغال نموذجا " 1854- 1960"**، اطروحة دكتوراه، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران- الجزائر، 2015- 2016.

74.هند خلف كمال الدين، **انعكاسات العولمة على استراتيجيات الانتاج: دراسة ميدانية بالتطبيق على الشركات متعددة الجنسية بـ ج.م.ع**، رسالة ماجستير، قسم ادارة الاعمال، جامعة اسوان، 2016.

سادسا- مواقع الانترنت

75.المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، http://www.iicss.iq/?id=412، 26-03-2022، 12:02.

76.World History Publishing, https://www.worldhistory.org/Feudalism/, 07-12-2021.

77.Elizabeth A.R. Brown, Economics & Economic System, britannica 2021, https://www.britannica.com/topic/feudalism, 07-12-2021.

78.https://www.worldhistory.org/Feudalism/,

79. Oxford Learner's Dictionaries , https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/middle_1?q=Middle, 07-12-2021.
80. https://www.worldhistory.org/Feudalism/
81. https://www.kof.ethz.ch/
82. http://www.shorufatcenter.com/2586/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A9-globalization-index/
83. https://freedomhouse.org/
84. https:// wikipedia.org /
85. https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm#top. 12-11-2021.12-47
86. https://business.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=9&lcid=58303.2021-12-04 .